

العمق الإستراتيجي الإسرائيلي (التوصيف - المشكلات - الردود)

إبراهيم عبد الكريم
باحث ، ورئيس التحرير،
في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية
دمشق

ورقة مقدمة إلى "ورشة العمل" المنظمة من قبل "مركز دراسات الشرق الأوسط" /
عمّان (٢٦ - ٢٧ / ٢٠٢٣م) تحضيراً لمؤتمر المركز تحت عنوان "سيناريوهات
الصراع العربي - الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٠م".

محتويات البحث

- مقدمة ٠٠
- أولاً ، المفهوم والتصور الإسرائيلي :
- ثانياً ، فلسطين والعمق ٠٠ معطيات مختارة :
 - ١- التقسيمات الجغرافية والإدارية للبلاد .
 - ٢- الخصائص العسكرية لمناطق البلاد .
 - ٣- طبوغرافية "الخط الأمامي الإسرائيلي".
 - ٤- أجزاء "الخط الأمامي الإسرائيلي" بالأرقام والنسب .
 - ٥- أطوال الحدود والشواطئ لفلسطين الانتدابية .
 - ٦- المسافات التقريبية بين "الخط الأمامي الإسرائيلي" وبعض المدن في فلسطين المحتلة وعواصم الدول العربية المجاورة .
 - ٧- مسافات داخلية مختارة بين الحدود والمدن الداخلية والساحلية .
 - ٨- مدى بعض الأسلحة التقليدية وعلاقتها بالعمق الإستراتيجي الإسرائيلي .
 - ٩- التوزيع السكاني الراهن في المناطق الجغرافية / الإدارية .
 - ١٠- تمرکز البنى العمرانية والاستيطانية والاقتصادية .
- ثالثاً ، مشكلة "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" قراءة وتقديرات :
 - ١- صغر مساحة البلاد .
 - ٢- قصر المسافة بين "المنطقة الحيوية" والحدود الشمالية والشرقية للبلاد .
 - ٣- طبيعة التشكيل الجغرافي – السياسي للبلاد .
 - ٤- تأثيرات المشكلة الجغرافية – السياسية على تعبئة الاحتياط .
 - ٥- تأثيرات عرب ١٩٤٨ وتوزعهم على العمق .
- رابعاً ، الردود الإسرائيلية المحققة على "مشكلة العمق" :
 - ١- تكوين الجيش الإسرائيلي وتكيف العقيدة العسكرية :
 - الحرب الوقائية والضرية الاستباقية أو الإجهاضية .
 - الحرب الخاطفة .
 - نقل الحرب إلى أرض الدول العربية .
 - الجيش النوعي .
 - ٢- احتلال أراضٍ جديدة :
 - من نتائج حرب ١٩٦٧ .
 - انشاء الشريط الحدودي في جنوبي لبنان .
 - ٣ - المناطق المنزوعة أو المحددة السلاح .
 - ٤ - مستوطنات الحدود و"الدفاع الإقليمي":
 - مرحلة ١٩٤٨ – ١٩٦٧ .
 - مرحلة ما بعد عدوان ١٩٦٧ .
 - مرحلة ١٩٧٣ إلى الآن .
 - ٥- إجراءات داخلية:
 - في المجال السكاني .
 - في مجال الطرق .

٦- توفير القاعدة المادية والمعنوية لحماية العمق :

- النظام السياسي .
- الاقتصاد .
- العلم والتكنولوجيا .
- الصناعات العسكرية .
- التنشئة السياسية والاجتماعية .
- ٧- الدمج بين "الاستناد إلى حليف" و"فرض الأمر الواقع" .

● خامساً ، "مشكلة العمق" والحلول الإسرائيلية المتصورة :

- ١- مقولة الحدود الآمنة .
- ٢- الأهمية الإستراتيجية للضفة الغربية والجولان .
- ٣- الأسلحة العربية وتهديد العمق الإسرائيلي .
- ٤- "العمق" في عصر الصواريخ والأسلحة الحديثة .
- ٥- التشديد على "الإنذار المبكر" .
- ٦- مسألة "الردع الإسرائيلي" .
- ٧- مواجهة التحدي الفلسطيني الداخلي .
- ٨- العلاقات مع دول الجوار .
- ٩- عملية التخطيط والتأثير على صورة إسرائيل المستقبلية :
- تقديرات وخطط لعام ٢٠٢٠ م .
- خطة "نسيج ٢٠٠٠" العسكرية .

● استخلاصات .

● مصادر البحث والإحالات المرجعية .

تشكل دراسة "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" أداة مهمة في إطار تحرّي الملامح المستقبلية لثنائية "الصراع – السلام" بين العرب وإسرائيل ، لثلاثة أسباب رئيسة ، أولها / إن هذا العمق ينطوي على بنى قائمة وعلى تفاعلات تقضي إلى نتائج محددة ، وثانيها / إن حمايته تمثل محور التوجهات الثابتة لإسرائيل ، وثالثها / إن حل المسألة الخاصة به أمر حتمي في أي علاقة صراع أو سلام بين العرب وإسرائيل مستقبلاً .

لهذه الأسباب ، تبدو دراسة "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" ضرورية في سياق محاولة إدراك الواقع الراهن وتطوراتهِ المتوقعة ، محلياً وإقليمياً ودولياً . واستجابة لذلك ، تُعنى هذه الدراسة بتقديم تأصيل نظري للموضوع ، عبر عرض المعطيات العامة والتصورات الإسرائيلية ذات العلاقة به ، ثم تحديد مشكلات العمق الإستراتيجي الإسرائيلي (الطبيعية أو المفتعلة) ، وأخيراً توصيف الردود الإسرائيلية على هذه المشكلات (على الصعيدين المحقق والمتصور) .

• أولاً، المفهوم والتصور الإسرائيلي:

يرتبط موضوع العمق الإستراتيجي ، في المنظور العام ، بمختلف العناصر الأخرى للأمن القومي لأي دولة أو أمة . ولا تختلف الحالة الإسرائيلية عن هذا التحديد ، سواء بقواها الذاتية أو بعلاقاتها التحالفية . بيد أن هذه الحالة تتمتع بخصائص تجعلها مركز استقطاب لاهتمامات الباحثين والمعنيين بشؤون إسرائيل والصراع .

من المساهمات الدراسية الإسرائيلية التي عالجت هذا الموضوع ، التحديد الذي قدمه أهرون ياريف (لواء احتياط ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق ومدير مركز جافي للدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب لاحقاً) وينص هذا التحديد على أن العمق الإستراتيجي للدولة هو المسافة التي تفصل بين الخط الأمامي الذي يمكن للدولة أن تضع فيها قوات عسكرية للدفاع عنها وبين مناطقها الحيوية التي يعني احتلالها من قبل العدو تصفية للسيادة ، وفي حالة إسرائيل – يقول ياريف – يعني أيضاً تصفية الدولة والمناطق الحيوية فيها ، ويمكن تحديدها بأنها مناطق القدس وتل أبيب وحيفا التي تجتمع فيها غالبية السكان ومعظم المنشآت الأرضية وغالبية مؤسسات السلطة (١) . وبرأي أوري يزهار (باحث في الشؤون الأمنية) إن العمق الإستراتيجي بالمفهوم الإسرائيلي هو العمق الذي يتيح للدولة ، في حال تعرضها لهجوم ، امتصاص الضربة الأولى ، بحيث لا تسلبها هذه الضربة القدرة على الدفاع عن النفس أو إرادة القتال ، وتبقي لديها القدرة على إعادة التشكل فوراً والرد بحرب شاملة (٢) . ويعتبر عوزي نركيس (الذي كان قائد المنطقة الوسطى إبان حرب ١٩٦٧) أن العمق الإستراتيجي معناه نوعية الشعب وقوة الجيش واستقرار الاقتصاد . وكل ذلك يشكل المستوى الأمني الوطني للدولة ، ويجري الحديث هنا عن "عمق فعال" أي عن المسافة التي تفصل بين المواقع الأمامية والمناطق الأهلة بالسكان (٣) .

المسألة إذن في الحالة الإسرائيلية ، تتعلق بشأن "مصري" ذي مضامين متعددة (جغرافية – عسكرية – سكانية – اقتصادية – سياسية ٠٠ الخ) . وفي هذه الحالة يركز توصيف هذه المضامين على الأوضاع والمشكلات وسبل التعامل معها . فكيف تبدو ملامح الصورة القائمة؟!

• ثانياً ، فلسطين والعمق ٠٠ معطيات مختارة :

١- التقسيمات الجغرافية والإدارية للبلاد:

تصنّف فلسطين بكاملها (٢٧٠٠٩ كم^٢) وفق أربع مناطق طبيعية أو جغرافية متميزة ، هي : (٤) أ- منطقة السهول ، وتشكل ١٧% من المساحة الكلية لفلسطين وأهمها : السهول الساحلية (٢٣٨٠٠ كم^٢) التي تمتد بطول يتجاوز ٢٥٠ كم من رأس الناقورة شمالاً إلى أقصى جنوبي قطاع غزة جنوباً – السهول الداخلية ، وأبرزها مرج ابن عامر (٤٠٠ كم^٢) .

ب- منطقة الجبال ، تقع إلى الشرق من السهول الساحلية وترتفع اعتباراً منها ارتفاعاً شبه رأسي ، ثم تنبسط لتتجلى معالم هضبة واضحة يبلغ اتساعها ٤٨ كم ، وأهم جبالها تقع في مناطق الجليل و نابلس والخليل .

ج- منطقة النقب (الصحراء الفلسطينية) ، تشكل نحو نصف مساحة فلسطين ، وهي رقعة مثلثية الشكل ، تمتد قاعدتها بمحاذاة المنحدرات الجنوبية لمرتفعات الخليل ، ويقع رأسها عند خليج العقبة .

د- وادي الغور ، ويتألف من ثلاثة أقسام هي : سهل الحولة الذي يمتد من الشمال إلى الجنوب (بطول ٣٠ كم ومن الشرق إلى الغرب بين ٣-٧ كم) ووادي الأردن (الذي يمتد جنوب سهل الحولة حتى شمال البحر الميت ، وتعادل مساحته سدس مساحة السهل الساحلي) ووادي عربة الواقع جنوب البحر الميت حتى خليج العقبة .

أما بالتقسيمات الإدارية ، فقد حددت الدوائر الرسمية الإسرائيلية للمناطق الواقعة ضمن ما يسمى "الخط الأخضر" = حدود الهدنة ١٩٤٩ " ستة ألوية أو مناطق رئيسة District واثنى عشرة منطقة فرعية أو أقضية Sub-District ، على النحو التالي / مع التحفظ على التسميات التهودية للمناطق المرتبطة بالمستعمرات (الجدول رقم ١) :

| القضاء أو المنطقة الفرعية Sub - District والمساحة (كم ^٢) | اللواء أو المنطقة الرئيسية District والمساحة (كم ^٢) |
|--|---|
| - صفد / ٦٧١ - طبرية / ٥٢١ - مرج ابن عامر / ١١٩٧ - عكا / ٩٣٦ | - اللواء الشمالي (٣٣٢٥ كم ^٢) |
| - حيفا / ٢٨٣ - الخضيره / ٥٧١ | - لواء حيفا (٨٥٤ كم ^٢) |
| - الشارون / ٣٤٨ - بتاح تكفا / ٢٨٤ - الرملة / ٣١٢ - رحبوت / ٢٩٨ | - اللواء الأوسط (١٢٤٢ كم ^٢) |
| | - لواء تل أبيب (١٧٠ كم ^٢) |
| | - لواء القدس (٦٢٧ كم ^٢) |
| - عسقلان / ١٢٧٢ - بئر السبع / ١٢٨٣٤ | - اللواء الجنوبي (١٤١٠٦ كم ^٢) |
| | المجموع (٢٠٣٢٤ كم ^٢) |

الجدول ١/ ، التقسيمات الإدارية الإسرائيلية للمناطق الواقعة ضمن ما يسمى " الخط الأخضر" (٥)

٢- الخصائص العسكرية لمناطق البلاد:

| المنطقة / الأقسام الجغرافية | | خصائص بالنسبة لإسرائيل |
|--------------------------------|-----------------------|--|
| مميزات | | عيوب |
| الشمالية | الجليل الأعلى والأسفل | مناسب لعمل الوحدات الصغيرة وعمليات التسلل . ارتباط محاور الحركة بالوديان مما يسهل عملية قطع هذه المحاور . الحاجة إلى ترتيبات خاصة للتغلب على محدودية فاعلية العمليات بسبب طبيعة الوديان . الاضطرار إلى التقيد بالطرق في التحركات . |
| | الجليل الشرقي | صالح لعمليات مختلف الأسلحة . تتحكم فيه من الغرب سلسلة جبال الجليل . تشكل فيه الأنهار والوديان موانع للتحركات . يحده عائق مائي (نهر الأردن) . |
| | الجليل الغربي | صالح لعمليات مختلف الأسلحة . ضيق نسبياً . تشكل فيه الأنهار والوديان موانع للحركة . يوجد فيه مانع جبلي عند رأس الناقورة . |
| الوسطى | السهل الساحلي | مناسب لتحرك الآليات وخاصة بفضل شبكات المواصلات الرئيسية . يعتبر بوابة اتصال مع دول العالم . وجود بعض الموانع العرضية (أنهار - وديان) . وجود (جبل الكرمل) ، أحد موانع التحرك شمالاً وجنوباً . إمكانية قطع الطرق بوحدات صغيرة الحجم . |
| | النقب | صالح لتحرك الآليات وخاصة الخفيفة . يعتبر منطقة إنذار طبيعية ضد أي هجوم مصري مستقبلاً . اقتصار التحركات على الطرق والشعاب ، وخاصة في جنوبي النقب . صعوبة القتال في وضع الانكشاف . تتحكم القوات الجوية بتحركات الآليات والمدركات والأسلحة المختلفة . |
| الجنوبية | وادي عربة | صالح لتحرك الآليات عموماً . |

الجدول/٢، الخصائص العسكرية لمناطق فلسطين المحتلة(٦)

٣- طبوغرافية "الخط الأمامي الإسرائيلي" :

| جزء الخط الأمامي | أبرز الخصائص في المنظور الإسرائيلي |
|--------------------|--|
| - مع لبنان | - عدم وجود عائق طبيعي حاد . - المنطقة ليست مريحة لاستخدام قوات كبيرة . - قد تساعد على تفوق الطرف المدافع المستعد مسبقاً . - مناسبة لتسلل وتحرك قوات صغيرة . |
| - مع سورية | - وجود تدن خطير في المنطقة عن الارتفاع الطبوغرافي للجولان (تخلصت منه إسرائيل منذ حرب ١٩٦٧) . - عدم وجود عائق طبيعي حالياً (باستثناء وادي الرقاد ووادي اليرموك جنوباً) . |
| - مع الأردن | - نهر الأردن والبحر الميت يشكلان عائقاً محدوداً يمكن استخدامه للدفاع بالتداخل مع السلسلة الجبلية والمنحدرات . |
| - مع مصر | - الخط الأمامي يمر في منطقة جبلية وسهلية . - بعض الخط الأمامي مريح للدفاع وبعضه أقل راحة . |
| - مع البحر المتوسط | - الخط طويل نسبياً . - لا يضع إسرائيل أمام مشكلة دفاع صعبة . |

الجدول/٣ ، أبرز الخصائص ذات الطابع العسكري لأجزاء "الخط الأمامي" (٧)

٤- أجزاء "الخط الأمامي الإسرائيلي" بالأرقام والنسب :

| الخط الأمامي الإسرائيلي | الطول الإجمالي (كم) | طول الخط (بر، بحر) | النسبة بين طول الخط ومنطقة الدفاع (١ كم لكل ٢ كم) |
|-------------------------------------|---------------------|---------------------|---|
| - خط الهدنة (١٩٤٩) | ١٢٧٥ | ٩٨٥ (بر) ٢٩٠ (بحر) | ١ : ١٣ (بر فقط) ١ : ١٠ (بر وبحر) |
| - خط وقف إطلاق النار (١٩٦٧) | ١٧٤٢ | ٦٣٧ (بر) ١١٠٥ (بحر) | ١ : ٨٦ (بر فقط) ١ : ٣١ (بر وبحر) |
| - الخط بعد الانسحاب من سيناء (١٩٨٢) | ١٠٩٦ | ٧٣٤ (بر) ٣٦٢ (بحر) | ١ : ٣٦ (بر فقط) ١ : ٢٠ (بر وبحر) |

الجدول/٤ ، معطيات رقمية حول أجزاء "الخط الأمامي الإسرائيلي" (٨)

ب أطوال الحدود والشواطئ لفلسطين الانتدابية :

| الحدود | الطول (كم) | % من الطول الإجمالي للحدود |
|----------------------|------------|----------------------------|
| - البحر المتوسط | ٢٢٤ | ٢٣% |
| - لبنان | ٧٥ | ٧.٧% |
| - سورية | ٧٤ | ٧.٦% |
| - الأردن | ٣٦٠ | ٣٧% |
| - سيناء وخليج العقبة | ٢٤٠ | ٢٤.٧% |
| المجموع | ٩٧٣ | ١٠٠% |

الجدول/٥ ، أطوال الشواطئ والحدود البرية لفلسطين الانتدابية (٩)

٦- المسافات التقريبية بين "الخط الأمامي الإسرائيلي" ومواقع في العمق الجغرافي الفلسطيني وعواصم الدول العربية المجاورة (الجدول رقم ٦):

| الدولة | الخط الأمامي الإسرائيلي | من الخط الأمامي إلى المدينة المحددة في فلسطين | من الخط الأمامي إلى عاصمة الدولة العربية |
|----------|---------------------------|--|--|
| - لبنان | خط الهدنة (١٩٤٩) | ٣٢ كم / إلى حيفا | ٦٥ كم / إلى بيروت |
| - سورية | خط الهدنة (١٩٤٩) | | |
| | خط وقف إطلاق النار (١٩٦٧) | ٨٠ كم / إلى حيفا | ٤٧ كم / إلى دمشق |
| - الأردن | خط الهدنة (١٩٤٩) | ٣٠ كم / إلى حيفا ١٧ كم / إلى تل أبيب | |
| | خط وقف إطلاق النار (١٩٦٧) | ٥٠ كم / إلى حيفا ٦٤ كم / إلى تل أبيب ٤٠ كم / إلى القدس | ٣٥ كم / إلى عمان |
| - مصر | الحدود الحالية | ٩٠ كم / إلى تل أبيب | ٣١٠ كم / إلى القاهرة |

الجدول ٦، المسافات التقريبية بين "الخط الأمامي الإسرائيلي" وبعض المدن في فلسطين المحتلة وعواصم الدول العربية المجاورة (١٠) .

٧- مسافات داخلية مختارة بين الحدود والمدن الساحلية والداخلية :

خارطة

٨- مدى بعض الأسلحة التقليدية وعلاقتها بالعمق الاستراتيجي الإسرائيلي ، محلياً وإقليمياً:

- خارطتان

٩- التوزيع السكاني الراهن في المناطق الجغرافية / الإدارية: (١١)

بلغ عدد السكان (اليهود والعرب) في فلسطين المحتلة / إسرائيل ، مطلع العام الحالي ٢٠٠٢م نحو ٦.٥ مليون نسمة ، وهم : ٥.٣ مليون نسمة يهود و ١.٢ مليون نسمة عرب ، أي بنسبة ٨١.١% إلى ١٨.٩% من مجموع السكان على التوالي . ومن حيث أصول السكان اليهود في البلاد ، نحو ٦٥% من أصل شرقي (آباء وأبناء وأحفاد) و ٣٥% من أصل غربي . وتبلغ نسبة مواليد أوروبا وأميركا الذين يعيشون حالياً في البلاد نحو ٢٥% (بالمقارنة مع ٥٥% عام ١٩٤٨) ونسبة مواليد آسيا وأفريقيا هي ١١% (مقابل ١٠% عام ١٩٤٨) . وبين أفراد الجيل الثالث ولد ٦٢% من السكان اليهود في فلسطين . ويصل عدد المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق نحو ١.١ مليون معظمهم هاجروا في التسعينات . يتوزع السكان (اليهود والعرب) حسب الأولوية الإدارية كما يلي (الجدول رقم ٧) :

| اللواء | يهود | عرب |
|-----------|-------|-------|
| - الشمالي | ٥٣% | ٤٧% |
| - حيفا | ٨٥% | ١٥% |
| - الأوسط | ٩٠.٣% | ٩.٧% |
| - تل أبيب | ٩٨.٨% | ١.٢% |
| - القدس | ٨١.٩% | ١٨.١% |
| - الجنوبي | ٩٠.٧% | ٩.٣% |

الجدول ٧ / ، توزع السكان (العرب واليهود) حسب الأولوية الإدارية .

ويتوزع كل من اليهود والعرب حسب الأولوية الإدارية كما يلي (الجدول رقم ٨) :

| اللواء | % من اليهود | % من العرب |
|----------------------|-------------|------------|
| - الشمالي | ١٠.٢ % | ٤٢.١ % |
| - حيفا | ١٢.٥ % | ١٥.٢ % |
| - الأوسط | ٢٥.٦ % | ١٠.٦ % |
| - تل أبيب | ٢٣ % | ٣.٢ % |
| - القدس | ١٠.٦ % | ١٦.٦ % |
| - الجنوبي | ١٤.٦ % | ١٢.٣ % |
| + المستوطنون (ض + ق) | ٣.٤ % | - |
| المجموع | ١٠٠ % | ١٠٠ % |

الجدول / ٨ ، توزع كل من السكان العرب واليهود حسب الأولوية الإدارية .

يبلغ عدد التجمعات السكانية اليهودية المعترف بها (بمختلف أنواعها) ١٠٦١ تجمعاً ، منها ٤٥٥ مستعمرة موشاف (تعاونية) يقيم فيها ١٨٠ ألف يهودي ، و ٢٦٨ مستعمرة كيبوتس (جماعية) يقيم فيها ١٢٢ ألف يهودي . بينما يبلغ عدد التجمعات السكانية العربية المعترف بها ١٢١ تجمعاً ، يضاف إليها أكثر من ٢٠٠ تجمع بحجوم متفاوتة غير معترف بها . وتنتوزع التجمعات السكانية للعرب واليهود حسب الأولوية كما يلي (الجدول رقم ٩) :

| اللواء | تجمعات يهودية | تجمعات عربية |
|-----------|---------------|--------------|
| - الشمالي | ٣٢٩ | ٧٦ |
| - حيفا | ٧٥ | ٢٣ |
| - الأوسط | ٣٦٢ | ٩ |
| - تل أبيب | ١٨ | ١ |
| - القدس | ٦٤ | ٥ |
| - الجنوبي | ٢١٣ | ٧ |
| المجموع | ١٠٦١ | ١٢١ |

الجدول/٩، توزع التجمعات العربية واليهودية حسب الأولوية الإدارية .

يصل معدل الكثافة السكانية في البلاد ٢٧٨ نسمة / كم^٢ ، وهي بين النسب العالية في العالم ، وترتفع عن المعدل في منطقة تل أبيب ٦٧٠٠ نسمة / كم^٢ وفي القدس ١١٣٠ نسمة / كم^٢ ، بينما تنخفض عن المعدل في الشمال ٣٤ نسمة / كم^٢ والجنوب ٦١ نسمة / كم^٢ .

١٠. خاصية أواسط البلاد :

بالإضافة إلى تمركز غالبية السكان اليهود في "المنطقة الحيوية" الإسرائيلية ، يتمركز الجسم الأساس للبنية الاقتصادية والمرافق المختلفة وسط البلاد ضمن تلك المنطقة وبجوارها ، حيث يوجد هناك أكثر من نصف عدد المؤسسات الصناعية في لواء تل أبيب ، ويقطن نحو ثلث اليد العاملة في هذا اللواء . ويأتي بعده في درجة التمرکز الصناعي اللواء الأوسط ثم لواء حيفا . وبالإجمال ، تبلغ نسبة التمرکز الصناعي في هذه الأولوية الثلاثة مجتمعة نحو ٨٠% من عدد المؤسسات و ٧٥% من عدد القوى العاملة (١٢) . وتضفي هذه المعطيات أهمية وخطورة كبيرتين إلى الحساسية التي تتصف بها "المنطقة الحيوية" في العمق الإستراتيجي الإسرائيلي .

• ثالثاً ، مشكلة "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" ٠٠ قراءة تقديرات :

يتبين من المعطيات الواردة آنفاً أن العمق الإستراتيجي الإسرائيلي يعاني في المنظورين العام والذاتي ، مشكلة خاصة مركبة (تضم عدة مشكلات جزئية) ، سواء في حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ، أو في حدود ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . وتبدو ملامح هذه المشكلة بالنقاط الرئيسة التالية :

١- صغر مساحة البلاد ، وتمتعها بخصائص جغرافية وطبوغرافية تضع عقبات أمام التعامل الإسرائيلي مع مسألة العمق الإستراتيجي ، حيث أن عيوب المناطق الجغرافية من حيث قابليتها للاستخدام العسكري الإسرائيلي تقلل من أهمية ميزاتاتها ، وفرضت طبوغرافية المناطق الحدودية مع الدول العربية قبل عام ١٩٦٧ إرباكات على القوات الإسرائيلية والحركة والحشد ، وخاصة في ظل الإنكشاف التام لهذه المناطق أمام الأطراف العربية ، هذا بالإضافة إلى تخصيص إمكانات غير قليلة في مجال الاهتمام بالتجهيزات الهندسية التي تساعد في تذليل بعض المعطيات الطبيعية . وقد ظلت هذه المشكلة قائمة على الرغم من الميزة التي وفرتها ضالة النسبة بين طول "الخط الأممي الإسرائيلي" والمنطقة التي يحميها هذا الخط ، إذ لم تتجاوز هذه النسبة ١:١٣ قبل عام ١٩٦٧ (بينما من قبيل المقارنة في حالة لبنان ١:١٨ وفي حالة سورية ١:٥٦ وفي حالة الأردن ١:٤٠ وفي حالة مصر ١:٢٣٠ بعد الانسحاب من سيناء) (١٣) .

بالمقابل ، ثمة من ينظر إلى محدودية المساحة في الحسابات العسكرية من زاوية أخرى ، هي أن صغر رقعة البلاد يمنحها ميزة استراتيجية ولو كانت طفيفة ، والمقصود أن هذا الصغر يوفر تسهيلات معينة أمام انتقال القوات أو تحريكها في ظروف المعركة من جهة أخرى . والاعتراض الذي يقدم على هذه الرؤية هو أن محدودية المساحة تلعب دوراً سلبياً عبر تقليص هامش المناورة ، وخضوع المؤسسة العسكرية إلى التخوف الفائق من أن يسهم صغر المساحة في تمكين القوات العربية من إنجاز حسم سريع لدى اختراق "الخطوط الأممية الإسرائيلية" .

٢- إن قصر المسافة بين "المنطقة الحيوية" والحدود الشرقية والشمالية للبلاد ، يدفع المقررين في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية إلى العمل لتخفيض درجة احتمالات الخسارة واستنفار القوى الذاتية لمواجهة أي جيش عربي يخوض حرباً ضد إسرائيل . ويدرك هؤلاء المقررون أن ذلك القصر يبدد آمالهم بتلافي ضربات عسكرية موجهة ، سواء عن طريق القصف الجوي المباشر ، حيث لا تحتاج الطائرات العربية إلى فترات زمنية كبيرة للوصول إلى أجواء العمق الإسرائيلي أو عن طريق القصف الصاروخي والمدفعي من المناطق الواقعة وراء الحدود ، طالما أن مناطق البلاد جميعها تقع ضمن مدى الأسلحة العربية .

٣- إن طبيعة التشكيل الجغرافي - السياسي للبلاد ، تضع إسرائيل وجهاً لوجه أمام احتمالات بروز إشكالات قد تكون مصيرية ، تستوي في ذلك فترة ما قبل ١٩٦٧ والفترة الراهنة ، فمثلاً : أ - هناك وضعان دائمان ، أحدهما ضيق "منطقة اصبح الجليل" في الشمال الشرقي ، والآخر ضيق "منطقة ايلات" في الجنوب . وهما منطقتان معرضتان لاحتمال الفصل عن "جسم الدولة" خلال أي حرب عربية - إسرائيلية يمتلك فيها العرب القدرة على إنجاز هذا الهدف .

ب - وهناك وضعان كانا قائمين أساساً قبل عام ١٩٦٧ ، يتعلق الأول بإمكانية السيطرة على ممر القدس (٨-١١ كم) وبالتالي النجاح في عزل القدس والسيطرة عليها بالكامل . أما الثاني فيتعلق بإمكانية فصل شمالي البلاد عن جنوبها ، حيث المسافة بين قليلية مثلاً وبين البحر الأبيض المتوسط لا تتجاوز ١٥ كم ، وتمثل ما يسمى "البطن الرخو" و"عنق الزجاجة" بالنسبة لإسرائيل .

٠٠ يعج المكتوب الإسرائيلي بالحديث عن هاتين النقطتين ، ويتذرع الإستراتيجيون والساسة في إسرائيل بالوضع المشار إليه في تسويق الأسباب التي تدعوهم لمعالجة "مشكلة العمق الإستراتيجي للدولة" .

٤- تؤثر العوامل السابقة في عملية تعبئة القوات الاحتياطية الإسرائيلية ، لدى نشوب حرب . ففي ظل محدودية المساحة وكثرة المظاهر الجغرافية والطبوغرافية التي تعيق الإنجاز السريع ، وفي ظل اقتراب "المنطقة الحيوية" من الخطوط الأمامية الإسرائيلية ، ووجود وضعية خاصة للتجمعات اليهودية والعربية في فلسطين ، يتحسب الإسرائيليون - والحالات هذه - لاحتمال لجوء الدولة (أو الدول) العربية المحاربة إلى إرباك عملية التعبئة الاحتياطية ، بقصف مراكز تجمع الاحتياط أو الطرقات المستخدمة في تحريك القوات عليها . وبالنظر لأهمية عامل الزمن في هذه العملية الحرجة ، فإن ضالة العمق الجغرافي يلقي عبئا ثقيلا على كاهل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، وربما يحرمها من إمكانية شن أي هجوم معاكس ، ومن إعاقة نجاح القوات العربية واندفاعها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة .

٥- تسهم توضع السكان والمرافق والمنشآت الصناعية في البلاد ، هي الأخرى ، في زيادة حدة "مشكلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي". ففي تل أبيب واللواء الأوسط، حيث تتركز النسبة العالية من السكان والبنية التحتية الاقتصادية ، تؤدي أي ضربة عسكرية لهذه المنطقة إلى وقوع خسائر بشرية ومادية ، يتضاعف حجمها لدى أي استخدام محتمل لبعض أسلحة التدمير الشامل. وفي اللواء الشمالي ، حيث تقيم أغلبية عربية ، يتوقع بعض المهتمين الصهاينة أنه "لن يكون بعيداً اليوم الذي سيطالب فيه هؤلاء السكان الحكم الذاتي في المناطق التي يعيشون فيها" (١٤) ويشدد بعضهم على أن "هناك حقيقة تاريخية لا يمكن تجاهلها ، هي أن قرار التقسيم (لعام ١٩٤٧) حدد أن الجليل الأعلى والجليل الأسفل سيتم إشمالهما في دولة فلسطينية" (١٥) ومثل هذا التذكير ليس عديم المغزى بأي حال .

ضمن تناولهم لدور العامل السكاني في "مشكلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" ، يعتمد المهتمون والباحثون في إسرائيل عرض التقديرات السكانية المستقبلية ، للتدليل على طبيعة تلك المشكلة وعمقها. ومن العينات المتداولة حول ملامح الصورة السكانية الإسرائيلية في المستقبل، جدول أورده مركز جافي / يافيه للدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب عام ١٩٩٠، أي خلال ذروة موجة الهجرة اليهودية الجديدة من دول الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث تم عرض تقديرين متجاورين (كما في الجدول رقم ١٠).

| عدد السكان عام ٢٠٠٠م (مع هجرة مليون يهودي) | | | عدد السكان عام ٢٠٠٠م (دون الهجرة) | | | السكان حسب الانتماء والتوزيع |
|---|-------|---------|--------------------------------------|----------|-----------|------------------------------|
| فلسطين الانتدابية | | إسرائيل | فلسطين الانتدابية | | إسرائيل | |
| مليون | % | % | مليون | % | % | |
| | | | | | | |
| ٥.٢ | ٥٨.٥% | ٨١% | ٧٧.٧% | ٥٧-٥٤% | ٤.٣-٤.٢ | - اليهود |
| ١.٢ | ١٩.٢% | | ٢٢.٣% | | ١.٢ | - العرب في إسرائيل (+القدس) |
| ١.٥-١.٢ | | | | | ١.٥ – ١.٢ | - العرب في الضفة |
| ١ | | | | | ١ | - العرب في قطاع غزة |
| ٣.٧-٣.٤ | ٤١.٥% | | | ٤٦ – ٤٣% | ٣.٧-٣.٤ | — مجموع العرب |
| ٩-٨.٥ | ١٠٠% | ١٠٠% | ١٠٠% | ١٠٠% | ٨ – ٧.٦ | — مجموع السكان |
| | | ٦.٤= | | ٥.٤= | | |

الجدول / ١٠، تقديرات للسكان في فلسطين عام ٢٠٠٠م مع هجرة مليون يهودي وبدونها (١٦) .

وفي العام ١٩٩٥، بينت تقديرات نشرها المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء أن عدد اليهود في إسرائيل سيصل عام ١٩٩٨ إلى نحو ٤.٦ مليون نسمة ، وسيرتفع إلى نحو ٤.٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٣ م . ومع احتساب أعداد العرب ذكرت التقديرات أن نسبة اليهود ستقلص خلال هذه الفترة بمقدار ١.٣% هذا بافتراض وصول ٤٠٠ ألف مهاجر يهودي إلى إسرائيل (الجدول رقم ١١)(١٧) .

| توقعات السكان في إسرائيل | | ١٩٩٨م | | ٢٠٠٣م | |
|--------------------------|--|---------|--------|---------|--------|
| - عام (يهود وعرب) | | ٥.٨٠٥.٧ | %١٠٠ | ٦.١٩٤.٩ | %١٠٠ |
| - يهود | | ٤.٦٣٦.٠ | ٧٩.٨٥ | ٤.٨٦٣.٦ | %٧٨.٥١ |
| (منهم مهاجرون) | | ٤١٧.٢ | | ٤٤١.٦ | |
| - عرب | | ١.١٦٩.٧ | %٢٠.١٥ | ١.٣٣١.٣ | %٢١.٤٩ |

الجدول/١١، تقديرات مكتب الإحصاء الإسرائيلي لعدد السكان في إسرائيل عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٣م (١٧) .

وأشار بحث جديد مهم أجراه "المعهد اليهودي" في الجامعة العبرية بالقدس بالاشتراك مع الوكالة اليهودية إلى أن نسبة اليهود في فلسطين الكاملة ستبلغ عام ٢٠١٠م بين ٤٣-٤٨% من مجموع السكان ، وستصل عام ٢٠٥٠ إلى ٢٦-٣٥%، بينما ستبلغ نسبتهم ضمن ما يسمى " الخط الأخضر" بين ٦٥-٦٩% في التاريخ الأول و٧٣-٧٦% في التاريخ الثاني . وقلل البروفسور سرجيو ديلا فرغولا الذي أعد البحث من وزن الهجرة اليهودية في الحفاظ على التوازن السكاني ، حتى داخل دولة إسرائيل التي لم تستطع رغم هجرة مليون يهودي إليها سوى المحافظة على التوازن الذي كان قائماً في السابق بين اليهود والعرب في البلاد (١٨) .

وبصورة عامة ، تعبر مظاهر القلق لدى إسرائيل - جراء العامل السكاني وخصوصاً الكثافة السكانية العربية في لواء الشمال - عن وجود تحسب على المستوى الإستراتيجي إزاء تهديد "الطابع اليهودي" الذي تحاول إسرائيل إسباغه على البلاد ، وإزاء تعزيز الاتجاه العربي في المطالبة بالاستقلال (أو على الأقل بالحكم الذاتي) حين تنتضج الظروف المناسبة . يضاف إلى ذلك ، قيام العسكريين الصهاينة بتضمين حساباتهم احتمال انخراط عرب الجليل والشمال في عملية إرباك "المؤخرة الإسرائيلية" لدى نشوب حرب مقبلة مع الدول العربية ، عبر أنشطة متعددة ، بينها : الاضرابات عن العمل - المظاهرات - تخريب الطرق - إعاقة إمداد القوات الإسرائيلية إلى الجبهة الشمالية الشرقية - مشاغلة وحدات إسرائيلية - شن الهجمات على المستوطنات ٠٠ الخ . وتوقف الكثيرون عند مغزى الأعمال التي حدثت في المناطق العربية إبان هبة العرب في أوائل تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٠م .

بصرف النظر عن التباين الواضح بين "الصور الذهنية" و "الأوضاع على الأرض" تظل هذه النقاط الخمس في رأس قائمة الاهتمامات لدى الإستراتيجيين والعسكريين الصهاينة . وسواء في الفترة التي سبقت حرب ١٩٦٧، أو في الوقت الراهن ، نجد التركيز الإسرائيلي على هذه الجوانب ، يتخذ مضامين متقاربة في التوجهين المتخذ والدعائي ، وخاصة بالاجماع على خطورة مشكلة "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" واستمراريتها منذ قيام الدولة ، وصولاً إلى إمكانية تحقق الافتراضات مستقبلاً بحمل إسرائيل على الانسحاب من المناطق المحتلة ١٩٦٧، جزئياً أو كلياً . فكيف صوّروا المشكلة ؟

كتب الجنرال موشي ديان (عام ١٩٥٥) وكان يومها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي مقالاً بعنوان "مشكلة الحدود والأمن في إسرائيل" ، قال فيه : " تواجه إسرائيل مشكلة أمن معقدة تعقيداً غير عادي . إن مساحة البلاد لا تتجاوز ٨١٠٠ ميل مربع ، ويبلغ طول حدودها ٤٠٠ ميل (الميل = ١.٦ كم) ٠٠ ان ثلاثة أرباع سكان إسرائيل يعيشون في السهل الساحلي الممتد من شمال حيفا إلى جنوب تل أبيب . وإن معدل عرض هذه المنطقة المكتظة بالسكان لا يتجاوز

١٢ ميلاً بين البحر المتوسط وحدود الأردن (٠٠٠) وبالإمكان رؤية الجنود الأردنيين على بعد مئات الأمتار من مبنى البرلمان الإسرائيلي في القدس . كما أنه بإمكان رؤية مقر رئاسة الأركان الإسرائيلية الواقعة في السهل الساحلي ، وذلك من التلال الواقعة على الحدود الأردنية (٠٠٠) إن الطرق الرئيسية وسكك الحديد معرضة للغزو السريع السهل ، ويكاد لا يوجد مكان في إسرائيل لا تطاله نيران العدو (العربي) باستثناء النقب (٠٠٠٠٠) (١٩) مجيء هذه التقديرات على لسان شخصية عسكرية إسرائيلية مسؤولة وربطها بتوقيت ظهورها عشية وضع "الخطة الإستراتيجية للجيش الإسرائيلي" التي كشف عنها الصحفي الهندي كارانجيا في كتابه "خنجر إسرائيل" (٢٠) ينبئ عن وجود استعداد مسبق لدى القيادة الإسرائيلية للتعامل مع "مشكلة العمق الإستراتيجي" على النحو الذي ظهر في عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧ . ومن شأن تقديرات دايان المذكورة أن تسهم في تهيئة الرأي العام الأميركي والغربي لاعطاء "مشروعية" لأي عمل حربي إسرائيلي يترتب عليه تغيير الواقع لصالح إسرائيل .

لقد أوحى الإستراتيجيون الإسرائيليون قبل عام ١٩٦٧ ، أن أي مساس بالوضع الذي كان سائداً آنذاك ، يكافئ تعريض إسرائيل إلى خطر الفناء . وساد لديهم مفهوم يتحدد بأنه ليس لدى إسرائيل ما يمكن أن تساوم عليه في أي مفاوضات مع العرب . وهذه النقطة أبرزها (عام ١٩٦٥) يهوشاف هركابي (المستشرق والإستراتيجي ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً) بقوله : "إن لدى إسرائيل خياراً محدوداً جداً لتقديم التنازلات ، وذلك بسبب صغر رقعتها ، فإسرائيل قد تشك في أي تنازلات إقليمية ستكون ذات أهمية للعرب ، إذا ما تبين أنها تضعف إسرائيل كخطوة نحو الهجوم النهائي . إن إسرائيل بسبب طبيعة موقعها ، تفضل العيش في خطر على أن تقدم تنازلات قد تؤدي إلى خطر انعدام وجودها" (٢١) .

على الصعيد العسكري ، وبالرغم مما أسفرت عنه حرب ١٩٦٧ ، ركز أهرون ياريف على أن ضعف العمق الإستراتيجي الإسرائيلي ، يضع أمام إسرائيل مشكلة صعبة للغاية . فبعد أن تحدث ياريف عن "تكوين منطقة الدفاع الإسرائيلي" من حيث سهولة نجاح عدو مهاجم قوى باقتطاع أجزاء من الدولة ، تطرق إلى الخطر الذي ينتظر تركز السكان والمرافق بجوار "المنطقة الحيوية" فذكر "أن هناك مراكز سكانية هامة وتجهيزات أرضية من النوع الذي يمكن أن يكون إلحاق الضرر بها أو فقدانها بمثابة الضربة المادية والمعنوية الشديدة بالنسبة لإسرائيل . وهذه المراكز ، التي تقع قريباً جداً نسبياً لكل قطاع من الخط الأمامي ، هي : مركز بنر السبع في الجنوب ، مركز طبرية/ صفد في الشمال الشرقي ، مركز نهاريا في الشمال" . ثم يعود ياريف إلى إبراز ما أسماه "ضعف إسرائيل المطلق والنسبي بخصوص العمق الإستراتيجي" ويعدد بعض العناصر التي تزيد من خطورة مشكلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي، منها : - حجم وطابع الجيوش العربية الآخذة في التعاضد - ارتباط وجود إسرائيل بتجنيد القوات الاحتياطية خلال عدة أيام وهي فترة من شأنها أن تكون محرجة جداً في حال عدم وجود عمق إستراتيجي مناسب - تفوق الضعف في العمق الإستراتيجي للجبهة الشمالية عما هو في الجنوب - الإغراء الكبير الذي تقدمه أهمية المفاجأة لشن هجوم مباغت على إسرائيل - احتمال موافقة الدول الكبرى على إيجاد حقائق قائمة على الجبهات من أجل فرض حل سياسي يمكنه أن يحظى بالقبول من جانب معظم الدول العربية " . ويرى ياريف أن مشكلة "انعدام وجود العمق الإستراتيجي" لدولة إسرائيل ، التي تبرز بكل خطورتها ، ليست موجودة وحسب في الفترة التي يتم خلالها التوصل إلى تسويات سلمية مع العرب ، بل هي باقية أيضاً طالما أن علاقات السلام ليست قائمة بشكل وطيء ، وطالما أن مشاعر العداء الشديدة تجاه إسرائيل لم تزل بعد" (٢٢) . لقد كان ياريف يعبر بذلك عن قناعات أوساط الإستراتيجيين الصهاينة ، ويربط بين "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" و"وجود الدولة ومصيرها" مع الإيحاء بأن الأراضي التي يقيم عليها اليهود كيانهم أقرب إلى أن تكون "نعجة الفقير" مقابل ما يمتلكه العرب من عمق يعوضهم عن أي خسارة .

بدوره عرض أهرون ليفران (عميد احتياط باحث في مركز جافي) مشكلتين أمنيتين لدى إسرائيل ، وصفهما بأنهما أساسيتان متشابكتان ، الأولى "مشكلة علاقات القوى" والثانية "مشكلة العمق الإستراتيجي" قائلاً : " في الشرق يتقلص مجال المناورة العسكري للجيش الإسرائيلي ، وتراجع قدرته على امتصاص هجوم العدو ويزداد ارتباطه بتجنيد القوات الاحتياطية في الوقت المناسب . وفي مجال علاقات القوى فإن الخطر الذي يتربص بإسرائيل ، كان وسيبقى في الحجم الكبير والشكل النظامي للجيش العربي ، خاصة وأنه أصبحت هذه الجيوش آلية ومدرعة وبالتالي أصبح معظمها سريع الحركة . وخلص ليفران إلى "أن العمق الإستراتيجي ضروري لإسرائيل ليس من أجل كسب الوقت لتجنيد الاحتياط فحسب ، وإنما من أجل الانتشار المتقدم والمفيد أكثر لمنشأتها الاستخبارية على الأرض . كما أن العمق الإستراتيجي ضروري لأغراض عملية دفاعية أيضاً (٠٠٠) ذلك أن (إسرائيل في أبعادها الجغرافية الصغيرة) لا يمكن أن تسمح بحدوث القتال في المرحلة الأولى على أراضيها الحيوية في السهل الساحلي" (٢٣) .

بالمعنى ذاته ، ذهب يوحنا راماتي (رئيس معهد القدس للدفاع الغربي) إلى أن ما تعانيه إسرائيل في موضوع "العمق الإستراتيجي" يتجلى في عدم استطاعتها نشر مدرعاتها بصورة فعلية في الشريط الساحلي (عرضه ١٤ - ٢٠ كم) ولا في ممر القدس (عرضه ٨ - ١١ كم) ولا حتى في الإصبع الشرقي للجليل (الأكثر ضيقاً) . ويتابع راماتي : " إذا أخذنا بالاعتبار العدد والمستوى التكنولوجي لمنظومات الأسلحة المتقدمة الآن لدى الدول العربية الرئيسة ، نجد أن العمق الإستراتيجي شرط أساسي من أجل التعبئة المنتظمة للاحتياط ، ومن أجل نقله إلى الخطوط الأمامية دون التعرض لخسائر كبيرة (٢٤) .

بالمثل ، استمالت مسألة تعبئة الاحتياطي الإسرائيلي والخطر الذي واجهه ، ميخائيل ديكل (عضو كنيست ، نائب وزير الدفاع سابقاً) فأشار إلى أن معظم قوة الجيش الإسرائيلي تتجلى بالاحتياط وبتجنيده خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً ، وتوقع ديكل بأن "أحد أهداف الجيوش العربية في الحرب ، يمكن أن يكون تشويش عملية تجنيد الاحتياط والمساحات بمعنويات (مواطني إسرائيل) عن طريق مهاجمة التجمعات السكانية بصواريخ أرض - أرض ، بصورة مكثفة ، ويحتمل حدوث هذا السيناريو - يتابع ديكل - عندما تكون منطقة انتشار الجيوش العربية على مقربة من تحشدات السكان الإسرائيليين في السفوح الغربية لجبال السامرة وفي هضبة الجولان" (٢٥) .

٠٠٠ تلخص وجهات النظر هذه ، مجمل التقديرات الإسرائيلية القديمة والراهنة بخصوص مواطن الضعف الأساسية التي تجعل موضوع "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" يتمتع بمواصفات المشكلة الثقيلة على صدر الإسرائيليين ، والتي يرشحها بعضهم للتفاقم مستقبلاً في ضوء المستجدات التي قد تطرأ على ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي .

• رابعاً، الردود الإسرائيلية المحققة (العملية) على مشكلة العمق :

منذ السنوات الأولى لقيام إسرائيل ، أدرك أقطاب المؤسسات العسكرية والسياسية واقع الضعف الكبير في "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" . فبادر هؤلاء إلى البحث عن سبل معينة من شأنها أن تجعل هذا الضعف في مستوياته المقبولة إسرائيلياً .

كان السعي الإسرائيلي إلى إيجاد "علاج" للمشكلة القائمة ، يتمحور حول تأمين ما يسمى "العمق الإستراتيجي المستحدث" الاصطناعي" الذي يعوّض الافتقار إلى بعض العناصر في "العمق الإستراتيجي الطبيعي" . وعلى هذا الأساس ، جرى التشديد على موضوع "أمن إسرائيل" بمختلف مضامينه ومجالاته . وكان الشق الخاص بدائرة الجيش الإسرائيلي من الاتساع بحيث أعطي الاهتمام الأول في الجوانب المتعلقة بصياغة عقيدة عسكرية تتلاءم مع طبيعة المشروع الصهيوني وتستجيب لمتطلبات عملية التوسع المتصورة والمتبعة . وتم الربط بين "الأمن الأساسي" المتصل بوجود الدولة واستمراريتها ، و "الأمن الجاري" الذي يُعنى بالتعامل مع الهجمات والتسلل الفدائي عبر الحدود . كما عمدت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة

إلى اتخاذ خطوات عملية داخلية وخارجية موجهة ضد الدول العربية في إطار مخطط طويل الأمد لفرض إملاءاتها على العرب .
يمكن إجمال "الردود الإسرائيلية" على "مشكلة العمق الإستراتيجي" الرامية إلى تحجيم هذه المشكلة ، على النحو التالي :

١- تكوين الجيش الإسرائيلي وتكيف العقيدة الإسرائيلية:

حرص قادة إسرائيل اعتباراً من صبيحة تأسيس الدولة على تشكيل جيش ينسجم في تكوينه مع المهمات التي سيوكل إليه القيام بها . فجرى الاهتمام بتوفير مصادر التسليح ، وبإعداد العسكريين قتالياً ومعنويًا ، وتحديث الوسائط القتالية تحت عنوان "التوصل إلى تفوق نوعي" على الجيوش العربية . وحددت الإستراتيجية العليا لإسرائيل ، هوية الجيش الإسرائيلي وبنيته كجيش يحتفظ بقدرته ليس فقط على خوض معركة دفاعية وإنما أيضاً - وهو الأساس - على شن حرب هجومية في الزمان والمكان المحددين مسبقاً . وظهرت "عقيدة عسكرية إسرائيلية" توظف مختلف شؤون التخطيط الإستراتيجي والأداء القتالي ومبادئ العمل في ظروف المعركة . وفي حديث لصحيفة الجيروزايم بوست (١٣ / ١٠ / ١٩٦٨) أدلى به موشي دايان (وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه) وصف دايان جيش "الدفاع" الإسرائيلي بأنه : " ليس في الواقع جيشاً دفاعياً بالمفهوم العسكري للكلمة . إنه في تكتيكه العسكري وبخاصة في روحه المعنوية ، ليس قنفذاً ما يكاد يرى الخطر حتى يللم نفسه تحت ريشه وينتظر الضربة ٠٠ إن جيشنا بالأحرى كالثور ، ما يكاد يحس بالخطر ، حتى يشحذ قرنية استعداداً للهجوم ٠٠ إن المشكلات التي كان على جيش (الدفاع) مواجهتها والتغلب عليها ، ليست كيفية تأمين الملاجئ والمعاقل والخنادق ، بل كيفية عبور نهر الأردن واختراق سيناء وصعود الجولان" (٢٦) .
هذه الطبيعة الهجومية للجيش الإسرائيلي ، كانت في جانب منها - ولا تزال - تشكل الوسيلة الرئيسية لسد بعض الثغرات التي تترتب على ضعف "العمق الإستراتيجي" ، وخاصة حين توضع العقيدة العسكرية موضع التطبيق في المواجهة مع العرب . وكانت "حصّة" الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية من الردود العملية على مشكلة العمق ، تقوم على تطبيق عدة مبادئ، أبرزها :

أ- الحرب "الوقائية" و"الضربة الاستباقية" :

اعتباراً من النصف الأول للخمسينات ، وبتأثير واضح للتطورات التي شهدتها مصر بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ ، أخذ مفهوم "الحرب الوقائية" ، يتبلور بسرعة في أذهان زعماء إسرائيل . آنذاك ، وعلى خلفية النهج التوسعي ، قرأ هؤلاء الزعماء الحقائق الجديدة بمنظور التخوف من "القضاء على إسرائيل" فبرز مفهوم "الحرب الوقائية" ليتعامل مع "النوايا" ومع القوى الكامنة الواعدة في الجانب العربي . ووجد هذا التعامل ترجمته عبر اشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر(عام ١٩٥٦) .

ومنذ أوائل الستينيات ، كانت سياسة "المرحلة" في متابعة المشروع التوسعي قد وضعت إسرائيل على عتبة مرحلة جديدة . فأخذت تستثمر التطورات المستجدة على الساحة العربية (إثر إصرار إسرائيل على تحويل نهر الأردن) ، لاستدراج العرب إلى الحرب . ثم لجأت - بعد الإجراءات المصرية - إلى توجيه ما أسمته "الضربة الاستباقية" عام ١٩٦٧ ، اعتماداً على توفير "ذرائع الحرب" وبما يقود إلى تقرير واقع جديد ينقل الصراع إلى مستوى آخر/ مشتق ، يوفر للعمق الإستراتيجي معطى نوعياً ، يمنح إسرائيل قدراً من "المكاسب الإستراتيجية".

وخلال النصف الثاني من السبعينات ، عادت إسرائيل إلى تبني "ذرائع الحرب" مجدداً، جراء النشاط الفدائي عبر الحدود اللبنانية - الفلسطينية ، فأخرجت من أدرجها المخطط الذي طرح في القيادة الإسرائيلية (عام ١٩٥٤) والمتضمن شراء ضابط لبناني واحتلال أجزاء من جنوبي لبنان وضم الأراضي الواقعة جنوبي اللباني إلى إسرائيل - وفق ما جاء في مذكرات موشي شاريت (٢٧) . تحت العنوان "الوقائي" وعلى أرضية الأطماع الصهيونية المعروفة في

الأراضي والمياه اللبنانية ، نفذت إسرائيل ما أسمته "عملية الليطاني" عام ١٩٧٨ . وكانت النتيجة تشكيل "الشريط الحدودي" الذي أضاف - مؤقتاً - عنصراً جديداً يخفف مشكلة "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" .

بعد خمس سنوات من هذا التاريخ ، مزجت إسرائيل مبادئ "الوقاية" و "الاستباق" و "ذرائع الحرب" بحجة تعاظم الخطر الفلسطيني والبدء بتحول القوات الفدائية إلى جيش نظامي يعتزم شن حرب ضد إسرائيل لاقتطاع إصبع الجليل ، وكانت هذه الحجة تشكل الغطاء الدعائي لغزو لبنان تحت مسمى "عملية سلامة الجليل" عام ١٩٨٢ .

عموماً ، قام السلوك الإسرائيلي في بعض أوجه التعامل مع "مشكلة العمق الإستراتيجي" على تبني بن غوريون ما يسمى "استراتيجية هجومية صارمة تبذل إسرائيل بموجبها جهدها لتوجيه الضربة الأولى ، وذلك استباقاً لأي مبادرة من قبل العرب" (٢٨) . ورأى أهرون ياريف في هذه الإستراتيجية "ضرورة" ، بتأكيد على أن يأتي العلاج قبل الضربة (العربية) ، ليس فقط بشن حرب وقائية ، وإنما شن هجوم مسبق على الدول المجاورة التي تشير الدلائل البارزة والمعلومات المدروسة إلى أنها اقتربت تماماً من القيام بهجوم ضدنا . وهذه الضرورة - حسب ياريف - يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عقيدة إسرائيل الإستراتيجية" (٢٩) .

٠٠ في المحصلة ، بالرغم من بعض مظاهر "الإنجازات الإسرائيلية على الأرض" ، لم يكن النجاح حليف إسرائيل على طول الخط في تبني مبدأي "الحرب الوقائية" و "الضربة الاستباقية" ، وبقيت "مشكلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" قائمة ومستمرة في التقاقم ، لا اعتبارات التعاظم العسكري العربي وازدياد العامل الديمغرافي داخل فلسطين ، وغير ذلك .

ب - الحرب الخاطفة :

في التنفيذ العملي لسيناريو الحرب ، وضعت إسرائيل قيوداً صارمة على الزمن الذي تستغرقه العمليات الحربية ، بما يتلاءم وهدف "تحقيق الإنجازات بسرعة" فكان مبدأ "الحرب الخاطفة = الصاعقة" يتضمن وجوب القيام بحسم عسكري إسرائيلي خلال الأيام الأولى للحرب . وتتجلى العوامل الذاتية والموضوعية التي فرضت اللجوء الإسرائيلي إلى هذا المبدأ ، في عدة اعتبارات منها : تلافي الخطورة الكامنة في إطالة أمد الحرب ، بما تحمله من احتمالات وصول القوات العربية إلى "المنطقة الحيوية الإسرائيلية" ، وتقادي وقوع عدد كبير من الخسائر البشرية والمادية ، جراء اتباع الجيوش العربية أسلوب حرب الاستنزاف الشديدة الوطأة على إسرائيل وجيشها ، ثم محاولة فرض وقائع معينة على الأرض قبل التحرك الدولي الذي يمكن أن يمارس ضغوطاً على إسرائيل قد تحرمها مكاسبها العسكرية وتضعف موقفها السياسي .

عمد الجيش الإسرائيلي إلى تطبيق أسلوب "الحرب الخاطفة" في بعض الحروب مع العرب ، وتحديداً في عدوان ١٩٦٧ وغزو لبنان ١٩٨٢ ، ورسمت إسرائيل لهذا الأسلوب دوراً يساعدها في تلبية الاعتبارات السابقة انسجاماً مع مبدأ المرحلية في التوسع الإسرائيلي . وقد هيأت إسرائيل لشن "الحرب الخاطفة" مقومات متعددة منها : الاستعداد السريع للاحتياط - الزج بقوة كبيرة على الجبهة - تأمين أسباب السرعة الفائقة للتحرك - الحصول على معلومات كافية نسبياً عن الطرف العربي في محاولة لتحييم أثر المفاجآت المحتملة عليها - تحديد مهمة الجيش الإسرائيلي بالتفرغ للعمل على الجبهة ، بينما جعلت المهمات الثانوية من اختصاصات جهات إسرائيلية أخرى .

الغاية الرئيسية لاعتماد إسرائيل مبدأ "الحرب الخاطفة" كانت - ولا تزال - تندرج في سياق الردود العملية على الضعف الذي يعانيه "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" . لكن هذا الاعتماد في الوقت ذاته ، لا يضمن في مرحلة الأداء عدم الخضوع إلى ضغوط الامتلاك العرب لزمام المبادرة ، الأمر الذي يبقى مسألة الحماية للعمق الإستراتيجي الإسرائيلي مسألة معقدة ، وعرضة لتأثيرات الفعل العسكري العربي .

ج - نقل الحرب إلى أراضي الدول العربية:

وفق الإستراتيجية الهجومية التي ارتأت فيها إسرائيل أحد الردود المناسبة على "مشكلة العمق الإستراتيجي" ، صاغ الجيش الإسرائيلي منذ أيام بن غوريون مبدأ "نقل الحرب إلى أراضي العدو" . وذلك استناداً إلى عدة أسس ، أبرزها - في المنظور الإسرائيلي - الضغوط الجغرافية والديمغرافية والداخلية الناشئة عن صغر مساحة البلاد وتمركز السكان والمنشآت الاقتصادية في "المنطقة الحيوية" ، والسعي إلى خفض ثمن الحرب مادياً ومعنوياً ، وعدم القدرة على مواجهة التهديدات العسكرية العربية عن طريق الدفاع فقط .

أعطت إسرائيل مبدأ "نقل الحرب إلى أراضي الدول العربية" مضموناً دفاعياً فأكد بن غوريون مثلاً على أن "الإنسان يلجأ إلى عمليات هجومية عندما يقوم بالدفاع عن نفسه ، لأن الهجوم هو أفضل أنواع الدفاع ، وعندما يتوجب علينا أن ندافع عن أنفسنا لا نستطيع القيام بذلك ونحن في بيوتنا ، بل يجب علينا أن ننقل الحرب لهجوم فعال إلى معسكر العدو" (٣٠) . وكان عيزر وايزمان (رئيس شعبة العمليات) يلح في هيئة الأركان ومجلس الوزراء أثناء مناقشة خطة العمليات لحرب ١٩٦٧ على "أن أحسن خط دفاعي عن تل أبيب يقع عمودياً فوق القاهرة ودمشق" (٣١) الأمر الذي يعني من أحد جوانبه محاولة وضع العرب في حالة دفاع دائمة عن النفس . وقد زودت إسرائيل جيشها بالمفاهيم والأدوات التي تتيح له إمكانية اختراق الخطوط الأمامية ، وإبعاد العمليات الحربية عن "العمق الإسرائيلي" . وكانت في تطلّعها إلى حماية هذا العمق تنفذ خطواتها الإجرائية على أرضية النهج التوسعي باحتلال مزيد من الأرض العربية .

د - الجيش النوعي :

لأسباب تتعلق بالطاقة البشرية و"البناء الاقتصادي والاجتماعي" في إسرائيل ، عانيت إسرائيل بتشكيل جيش عامل صغير ، يمتلك ميزات نوعية من التسليح والإعداد والجاهزية ، إلى جانب الاعتماد على جيش احتياطي كبير يتم استخدامه في الأزمات والحروب . كان هذا الأمر الإجرائي التقني - ولا يزال - همّاً رئيساً يشغل الإستراتيجيين في إسرائيل ، لتخفيض التكلفة الداخلية المترتبة على التوسع في حجم الجيش ، ولمواجهة ما تشهده الجيوش العربية من تحسن متواصل يطال الإنسان والعتاد الحربي والتكامل بينهما . وتتجلى علاقة "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" بهذه المسألة في الرغبة الإسرائيلية ببناء بعض عناصر "العمق" في ظروف الصراع الاعتيادية ، لاستثمار هذا البناء خلال العمليات الحربية ، وتتجلى أيضاً في تأمين التفوق العسكري النوعي والعام لإبعاد هذه العمليات عن "العمق الإسرائيلي" .

٠٠ يراد للمبادئ الأربعة السابقة الخاصة بتكوين الجيش الإسرائيلي وتكييف عقيدته العسكرية ، بمجملها وبالترابط الوثيق فيما بينها ، أن تشكل أحد الردود المعتمدة على "مشكلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" وبخاصة في النطاق العملياتي المتحرك . وبصرف النظر عن أن المراهنة على حماية هذا العمق قد تكون مراهنة خاسرة ، فإن التوجه العملي الإسرائيلي في منحى تكوين الجيش وتكييف عقيدته ظل محكوماً بأطر السعي إلى حل المشكلة في ساحة المعركة .

٢ - احتلال أرض جديدة :

ينتمي الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية جديدة إلى جملة الردود العملية التي تنتظر إسرائيل منها أن توفر حلاً لمشكلة العمق الإستراتيجي لديها ، ومن ثم تمكينها من احتلال أراض أخرى ، تزيدها عمقاً وقوة ، وهكذا ٠٠٠ كان هذا الأمر حاضراً إبان الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية عام ١٩٤٨ وتوسيع حدود "الدولة اليهودية" على حساب أراضي الدولة العربية المحددتين في قرار التقسيم (١٨١ لعام ١٩٤٧) وأسفر أسلوب الاحتلال الأراضي عن وجهه كاملاً خلال حرب ١٩٦٧ ، كما أسفر عن وجهه مجدداً لدى القيام باحتلال جزء من جنوبي لبنان بـ "عملية الليطاني" عام ١٩٧٨ .

أ. من نتائج حرب ١٩٦٧:

رأى إيغال ألون (نائب رئيسة الحكومة الإسرائيلية) في النتائج التي تمخض عنها عدوان حزيران / يونيو ما أسماه "انقلاباً جغرافياً واستراتيجياً". وتحدث ألون عن "تحسن منقطع النظير في التشكيل الدفاعي الإسرائيلي". وأضاف: "لم تعد هناك عقبات جغرافية أمام إسرائيل، فقواعد سلاح الطيران الإسرائيلي موجودة خلف مدى المدفعية (٠٠٠٠) وشبكة الإنذار (الإسرائيلية) أصبحت أكثر فائدة وفاعلية، وتقلصت إمكانية الاختراق والتقدم التي تقوم بها قوات برية بصورة شديدة، بفضل استعداد الجيش (الإسرائيلي) على طول موانع طوبوغرافية" (٣٢). ونظر زئيف شيف (المحلل العسكري لصحيفة هآرتس) من الزاوية ذاتها تقريباً، فعرض ما يسمى "الجانب الإيجابي لنتائج حرب ١٩٦٧" قائلاً: "منحت الحرب إسرائيل حدوداً طبيعية جيدة وعمقاً استراتيجياً، ومقومات طبيعية نستطيع بمساعدتها الدفاع عن الأراضي التي هي في أيدينا، فلا تستطيع طائرات العدو أن تصل خلال دقائق إلى مركز التجمع السكاني في إسرائيل، كما كان يحدث في الماضي". وتابع شيف: "بالمقابل فإن المسافة بين الحدود وعواصم العدو أقل بكثير جداً من المسافة بين الحدود ومراكز تجمعاتنا السكانية. إن أي خطر مفاجئ، والتهديد بالتدمير نتيجة الاختراق المفاجئ إلى قلب المستوطنات، انخفض إلى أدنى حد بالنسبة لما كان عليه الحال" (٣٣). وكتب الجنرال يهوشع رفيف (السكرتير العسكري لوزير الدفاع عام ١٩٦٧) مقالاً في مجلة معرخوت (مطلع ١٩٧٠) حلل فيه الوضع قبل الحرب وبعدها، وزعم أنه نتيجة لهذه الحرب "زال خطر شطر البلاد أو قصف المراكز السكانية الإسرائيلية دون عبور الحدود. وبعكس خطوط هدنة ١٩٤٩، تعتمد خطوط وقف إطلاق النار (الجديدة) على موانع طبيعية حمايتها أسهل بكثير ٠٠ واتسع مجال إسرائيل الجوي عمقاً" (٣٤).

تلخص هذه التقديرات الثلاثة آراء العديد من الإستراتيجيين الإسرائيليين المأخوذون بـ "الإنجازات الإسرائيلية" على الصعيد الجغرافي - الإستراتيجي. ولوحظ في تلك المرحلة أن إسرائيل كانت تركز على أهمية "الحدود الجديدة" في مواجهة الدول العربية، وعلى حيازتها أراضٍ تمنحها فترة طويلة للإنذار، وخاصة على جبهة سيناء. ومثل هذا التركيز كان يشكل عملياً غطاءً لرفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة.

ثمة تقديرات أخرى ظهرت كانت تضع إلى جانب "إيجابيات الوضع الجديد" عدداً من السلبيات على الصعيد ذاته، ومنها، بشكل رئيس، عدم الاستفادة من العمق الإستراتيجي المكتسب (جاء وجود الحشود العسكرية العربية على جبهات المواجهة، وازدياد هجوم ونوعيات التسليح العربي، وبقاء عرب الضفة والقطاع في أراضيهم)، بالإضافة إلى أنه ترتب على احتلال الأراضي الجديدة إجبار القوات الإسرائيلية على الانتشار في مساحات واسعة، وازدياد إمداد الجيش، وانخفاض إمكانية نقل القوات بسرعة من جبهة إلى أخرى. كما أدت الخطوط الطويلة وعملية السيطرة على أراضٍ كبيرة إلى قرار زيادة الجيش الإسرائيلي النظامي بإطالة مدة الخدمة العسكرية من ٢٦-٣٠ شهراً (٣٥).

سواء في ظل هذه السلبيات، أو بالنسبة لما اعتبره الإسرائيليون "إيجابيات تمخضت عنها الحرب لصالح إسرائيل" تجدر الإشارة إلى أن "العمق الإستراتيجي" بقديمه وحديثه، لم يمنع من لجوء مصر إلى خوض حرب الاستنزاف، ولم يمكن إسرائيل من تحقيق إنذار مبكر وتجنب المفاجأة في حرب ١٩٧٣.

ب. إنشاء الشريط الحدودي:

رد عملي آخر، ارتأت إسرائيل أنه يخفف "مشكلة العمق الإستراتيجي" لديها، ترجم على الأرض خلال "عملية الليطاني" عام ١٩٧٨ وأسفر عن احتلال شريط من المناطق الحدودية اللبنانية مع فلسطين المحتلة، يتراوح عرضه بين ١٠ - ١٥ كم (بمساحة إجمالية تبلغ نحو ٨٥٠ كم^٢). كان الأسلوب العملياتي في هذا الشريط يقوم على "خط دفاعي" يتألف من عشرات المواقع الأمامية الواقعة على طول الحدود الشمالية للشريط الحدودي (٣٦). وكان

الادعاء الإسرائيلي المعلن حوله هو الرغبة في حماية مستوطنات شمالي البلاد في الهجمات الفدائية ومن صواريخ كاتيوشا (نحو ١٠ كم) وغراد (نحو ١٤ كم) وصواريخ أخرى عيار ٢٢ مم (يتجاوز مداها ٢٠ كم) . ويتعلق الأمر هنا بوضع استيطاني قائم في المنطقة الشمالية من فلسطين ، حيث يوجد - حسب المعلومات الإسرائيلية - حوالي ٢٠ مستوطنة على بعد ١-٢ كم من الحدود ونحو ٢٣ مستوطنة على بعد ٢-٥ كم . كما يوجد على بعد ٥-١٠ كم نحو ٣٠ مستوطنة قروية بالإضافة إلى نهاريا ومعلوت (ترشيحا) . وبصورة عامة كان يقيم في منطقة الحدود الشمالية نحو ١٣٠ ألف نسمة منهم حوالي ١٥ ألف مستوطن في كريات شمونا و ٧٥٠٠ مستوطن في معلوت و ٢٨ ألف مستوطن في نهاريا (٣٧) .

في النقاشات الإسرائيلية حول الشريط الحدودي ، لم يتوقف المهتمون كثيراً عند استطلاة الحدود بنحو ٢١ كم (نتيجة لاحتلال جبل الشيخ بالدرجة الأولى) بحيث أصبح طول هذه الحدود الإجمالي بعد احتلال الشريط نحو ١٠٣ كم (مقابل نحو ٨٢ كم في أواخر الستينات). بيد أن النقاش تركز على موضوع "عمق الشريط" وقيل : "إلى أي مدى يمكن الذهاب بعيداً في تحديد ما يسمى "مؤخرة الحدود الشمالية"؟! هل هو وفقاً لمرمى المدفعية أم الكاتيوشا والصواريخ الأرضية التي قد تصيب المستوطنات؟! أم وفق العمق المحتمل لتسلل مجموعات الفدائيين؟ (٣٨) . ويبدو أن هذين الاعتبارين قد دمجا لدى التعامل مع المسألة ، بانتظار اللجوء إلى ترتيبات جديدة مستقبلاً ، إضافة إلى ترتيبات التحصينات "والموانع" التقليدية والمتقدمة . ضمن التقييم الإسرائيلي الشامل لدور "الشريط الحدودي" ، اعتبر الإسرائيليون أن هذا الشريط يمثل "منطقة أمنية" وسماه بعضهم "الحزام الأمني" . ونقل صحفي إسرائيلي عن الأوساط القيادية في الجيش الإسرائيلي تأكيداً عن أن "إقامة هذه المنطقة هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على سلامة الجليل وتأمين الحياة الهادئة لمستوطنات الشمال . وأن هجمات الفدائيين تنتهي وتتحطم (٥٠٠) أمام مواقع جيش الجنوب اللبناني (٣٩) . وبهذا المعنى ذاته وصف كاتب إسرائيلي جيش لحد بأنه "يشكل ما يشبه كيس التدريب على الملاكمة الذي تتحطم عليه كل الضربات الموجهة إليه" . ويعد أن ادعى الكاتب أيضاً أن "الدراسة العميقة للحزام الأمني والتطورات والأحداث التي تجري في الجنوب اللبناني توضح أن هذا الحزام هو حل جيد" ، ذهب الكاتب ذاته إلى أن هذا الحل "مؤقت" (٤٠) .

إن مزاعم "تحطم الضربات" على الشريط الحدودي ، كان يراد لها في الواقع أن تقلل من فعالية العمليات الفدائية الناجحة ضد قوت الاحتلال وعملائه ، وأن تغطي أيضاً على حقيقة أن رجال المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية لم يعجزوا عن ضرب العدو في العمق (بالعمليات أو بالقصف) . وإذا كان الجيش الإسرائيلي قد حاول استخدام المليشيات للاشتراك مع جنوده في القيام بدور "الحزام الواقعي" ليقترغ لمهام أخرى ، فإن هذا "الحزام" باعتراف بعض الإسرائيليين " تحول تدريجياً إلى حزام مثقب بالرصاص" (٤١) . وهو ما يعني عملياً إخفاق العدو في حماية عمقه الإستراتيجي حتى باللجوء إلى احتلال أراض جديدة ، لسبب بسيط وجوهري ، يتجلى في استمرار أعمال المقاومة التي أسهمت في حمل إسرائيل على الانسحاب من طرف واحد وتفكيك الشريط الحدودي في أيار/ مايو ٢٠٠٠ م ، وكان ذلك حدثاً نوعياً في تاريخ الصراع .

بالنتيجة ، إن لجوء إسرائيل إلى أسلوب احتلال الأراضي ، واعتباره "رداً مناسباً على مشكلة العمق الإستراتيجي" لديها ، ربما يسمح بتحقيق مكتسبات جغرافية - استراتيجية ، لكن المعطى الذي يتعين وضعه في الاعتبار ، هو أن هذه المكتسبات تظل آنية ، وأن التطورات الموضوعية للصراع العربي - الإسرائيلي ستقود إلى واقع يصبح فيه احتلال الأراضي عبئاً على إسرائيل ، بمرور الزمن ، وهو ما أكدته التجربة اللبنانية . وتؤكد الانتفاضة الفلسطينية حالياً هذه الحقيقة ذاتها بطريقتين ، الأولى / عجز إسرائيل عن ابتلاع المناطق المحتلة ، والثانية / اختراق الأعمال الفدائية والقذائف الفلسطينية لما يسمى "الخط الأخضر" .

٣- المناطق المنزوعة أو المحددة السلاح :

اعتمدت إسرائيل هذه الوسيلة ، منذ اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية ، على خلفية حالتين ، إحداهما "دولية عامة" والأخرى "إسرائيلية خاصة". في الحالة العامة ، يعتبر الاتفاق على نزع منطقة معينة على الحدود بين الدولتين من الإجراءات التقليدية للوقاية ضد حوادث الحدود ، ولمنع الهجوم البري المفاجئ (٤٢) . وفي الحالة الإسرائيلية تم التركيز على أن "مساحة إسرائيل لا تسمح بإنشاء مناطق منزوعة السلاح في أراضيها دون تعريض أمنها للخطر (٠٠٠) وأن هناك ضرورة لقصر المناطق منزوعة السلاح على الجانب العربي وحده" (٣٤) . وبالإضافة إلى هذه المناطق شددت إسرائيل على تعيين مناطق من أراضي الدول العربية ترابط فيها أسلحة أو جيوش لا تزيد عن حد معين ، للتقليل من إمكانية أو فعالية استخدامها في العمليات الحربية . كما نظرت إسرائيل إلى القوات الدولية ووحدات الفصل والإشراف على وقف إطلاق النار ، على أنها جزء من الترتيبات التي تمنح إسرائيل فترة إنذار ضرورية لها (٠٠٠) .

في ضوء نتائج عدوان ١٩٦٧ ، ظهر أن هذا الأسلوب بالنسبة لإسرائيل كان مجرد "تدبير مؤقت" تواصل استعدادها للانقلاب عليه . وفي الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ارتأت إسرائيل أن الأسلوب ذاته يوفر لها هامشاً زمنياً محدوداً يمكنها من الإنذار المبكر ، إلا أنه يحد من "المضي إلى أبعد مدى في الإستراتيجية الهجومية" . أما بعد حرب ١٩٧٣ فكانت غالبية التقديرات الإسرائيلية تدلل على عدم فعالية تجريد المناطق وتحديد أسلحتها أو الاستعانة بالقوات الدولية ، بفعل النجاح السوري - المصري في تحقيق المفاجأة الكاملة تكتيكياً واستراتيجياً . وظهرت في السنوات اللاحقة آراء لاستراتيجيين إسرائيليين يتحدثون عن عدم جدوى هذا الأسلوب أو يشككون في مردوده ، وخاصة حينما يتعلق الأمر بالضفة الغربية وقطاع غزة .

كتب إيغال ألون (بعد عام ١٩٦٧) : إن "القيام بنزع السلاح من بعض المناطق المهمة من الناحية الإستراتيجية سوف يساعد بالضرورة على حل المشكلة ، ولكن فقط لمدى محدود ، ذلك أن الخبرة السابقة إزاء المناطق المنزوعة السلاح لا تبعث على الثقة بهذه الطريقة من أجل إعطاء شعور بالأمن لدولة مهددة" (٤٤) . وفي العام ١٩٧٩ استعرض أهرون ياريف بعض الردود الممكنة في هذا النطاق (مثل : تجريد مناطق - تحديد قوات - مناطق فصل - تقديم ضمانات) لكنه اعتقد أن هذه الترتيبات تعاني ضعف في نقطتين ، هما : الشك بخصوص صدقها واستقرارها ، واضطرار إسرائيل إلى الرد على أي خرق لترتيبات الأمن المتفق عليها (٤٥) . واعتبر حاييم بارليف (رئيس الأركان الأسبق) أن "المناطق المجردة من السلاح لم تعد تشكل حلاً أمنياً اليوم (١٩٧٩) ، نظراً لأن سيناء كمنطقة مجردة السلاح تعطي فقط مدة إنذار بحدود ٢٤ ساعة فيما إذا حدث هجوم مفاجئ علينا ، في حين أنه يمكن للقوات الكبيرة التي تجتاز نهر الأردن أن تجد نفسها خلال ٦ ساعات في القدس أو في قلقيلية" (٤٦) . ورأى الجنرال احتياط متتياهو بيلد أن " شريط الأرض الذي لا يستطيع أن يفرض على العدو (العربي) حتى زحزة مواقع مدفعيته ، يعتبر عديم القيمة من الناحية الإستراتيجية" . لهذا يعطي بيلد مواصفات معينة لتجريد منطقة ما "معقولة" لحصول إسرائيل على أفضل إستراتيجية (٧٤) . ومن جانبه ، عمد أهرون ليفران (عميد احتياط، باحث في مركز جافي) إلى مناقشة مسألة "التجريد" من خلال علاقتها بفقدان الأراضي ، فيقول : " إن قليلاً من الأرض في حوزة إسرائيل سوف يزيد من عدم الاستقرار والتوترات الإقليمية ، وإن المزيد من الأرض الإسرائيلية يعني ، من الناحية العسكرية ، زيادة الاستقرار الإقليمي ، وتقليل الآمال في نجاح الخيار العسكري العربي . وبالنسبة لما يقال من أن ترتيبات تجريد المنطقة يمكن أن يعوض فقدان الأرض ، فإن نموذج سيناء ليس مناسباً . ففي سيناء هوامش أمن إسرائيل واسعة في حال انتهاك الترتيبات الأمنية ، أما في الضفة وغزة تحت سيطرة الأردن أو الفلسطينيين فلا وجود لهذه الهوامش .. يمكن للتجريد أن يكون زيادة مكملة لأغراض الأمن ولكن ليس كبديل له قيمة" (٤٨) .

.. على مستويي الواقع والتقدير الإسرائيلي ، يلاحظ أن المهتمين بطريقة نزع أو تحديد السلاح في مناطق معينة ، لم يروا فيها حلاً جذرياً لـ "مشكلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي". ويبدو هنا الهدف مركباً ، حيث يتم التمسك بالمفاهيم الإسرائيلية التقليدية حول ما يسمى "أمن إسرائيل". والمزج بين الإستراتيجية الهجومية أو التكتيكات السياسية لحمل العرب على التعاطي مع الطروحات الإسرائيلية التسوية .

٤- مستوطنات الحدود و "الدفاع الإقليمي" :

في إطار الدور العام للمستوطنات اليهودية في فلسطين ، بما هي "تجسيد للصهيونية العملية" ، أعطيت الاعتبار العسكرية و "الأمنية" لهذه المستوطنات ، أهمية خاصة خلال مراحل تنفيذ المشروع الصهيوني . وزيدت هذه الخصوصية بالنسبة للمستوطنات القائمة بالقرب من الحدود مع الدول العربية ، والتي تتخبط ضمن نظام إسرائيلي خاص يدعى "الدفاع الإقليمي". الاعتبار الإسرائيلي الأول الكامن وراء العمل بهذا "النظام"، يتلخص في الاسهام بمحاولة إيجاد "عمق استراتيجي مستحدث = اصطناعي" يعوّض بعض عناصر الضعف في "العمق الإستراتيجي الطبيعي". فمن خلال إنشاء مجموعات كبيرة من المستوطنات في مناطق معينة وخاصة بالقرب من الحدود ، يتم إيجاد موانع ومواقع تستخدم في الحروب الأكثر من غرض . وقد حدد قانون "الدفاع الإقليمي" الإسرائيلي الصادر عام ١٩٥٠ ، المهمة الرئيسية للنظام المذكور بأنها "الدفاع عن حدود إسرائيل بإنشاء مستعمرات محصنة تستطيع الصمود أمام هجمات العدو ريثما تتم تعبئة القوات النظامية (!) في الخطوط الخلفية وسوقها لرد الهجوم" (٤٩) . والقصد المتضمن في هذه المهمة هو أن بناء المستوطنات الحدودية يُرسم له أن يتعامل مع أي قوات تخترق الحدود ، بغية إيقاف تقدمها أو تأخيرها على الأقل ريثما تمتلك إسرائيل القدرة على استدعاء القوات الاحتياطية ، لتزيد بها قدرتها العسكرية ، ولتتمكن من القيام بهجوم معاكس . بيد أن هذا القصد يعدّ عملياً عنصراً في رزمة الاعتبار الإسرائيلية التي تحكم إنشاء المستوطنات الحدودية كقاعدة أساسية "للدفاع الإقليمي" الذي يندمج بدوره في "الخطة الإستراتيجية لإسرائيل".

يرتبط الاستيطان الحدودي ونظام "الدفاع الإقليمي" لدى إسرائيل ، ارتباطاً وثيقاً بشتى المواضيع العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية ، وسواها . ويتجلى هذا الارتباط في عدة نقاط، أبرزها :

- القدرة على امتصاص الضربة العربية الأولى ، ومواجهة زخم الاندفاعات العسكرية للجيش العربية عبر الحدود في أي حرب نوعية محتملة .
- التطلع إلى حماية "العمق الإسرائيلي" من الهجمات الفدائية في فترات الصراع المتعاقبة ، بحصر المواجهة مع الفدائيين في القطاعات الحدودية التي تساعد تجهيزاتها على هذه المواجهة.
- الاستفادة من صنف الطاقة البشرية الذي لا مكان له في الجيش الإسرائيلي النظامي ، عبر تنظيم النساء والكبار في السن والشبيبة في وحدات الدفاع الإقليمي ، لتنفيذ ما يسمى "المهام الأمنية الجارية". وبذلك يتم توفير أعداد غير قليلة من الجنود الإسرائيليين العاملين على الجبهات في الوحدات العسكرية .
- إسهام المستوطنات الحدودية في تغطية التكلفة الاقتصادية لوجودها ، عبر الاستفادة من مصادر المياه والأراضي والمراكز الاقتصادية المختلفة في تأمين بعض الاحتياجات الذاتية .
- استخدام المستوطنات الحدودية ووحدات الدفاع الإقليمي في المواجهة اليومية مع العرب ويمثل أعضاؤها "قوات رديفة" للجيش الإسرائيلي ، خلال العمل لفرض واقع احتلالي عسكري - سياسي - اقتصادي في مناطق وجود هذه المستوطنات .
- تقدم المستوطنات الحدودية ووحدات الدفاع الإقليمي خدمات ميدانية للجيش الإسرائيلي ، كما تضطلع بمهام استخبارية مباشرة قبل العمليات الحربية وخلالها ، وتؤدي دوراً أمنياً قوامه حماية الخطوط الخلفية الإسرائيلية أثناء الحرب ، وحراسة الحدود في الظروف الأخرى .

عملت إسرائيل على تمكين المستوطنات الحدودية من تأدية المهمات المحددة لها ، وراعت عملية تخطيط وإنشاء هذه المستوطنات عدة أمور ، منها : بناء المستعمرات عند محاور الطرق الرئيسية ومواقع الاختراق المحتملة – القدرة على تحقيق الأمن الذاتي لأطول مدة ممكنة – إمكانية المساعدة والتنسيق بين المستعمرات المتجاورة – خلق نظام دفاعي في العمق يناسب أساليب ووسائل القتال المتبعة (٥٠) . ووفر الجيش الإسرائيلي لهذه المستوطنات ولوحدات الدفاع الإقليمي فيها إمكانيات عسكرية (تدريب وإعداد – تسليح – تنظيم – اتصال ٠٠ الخ) على نحو يجري فيه ربطها بقيادة الجيش ، لتكون جزءاً من "الشبكة الدفاعية" وعنصراً مهماً في القوة العسكرية لدى إسرائيل .

يمكن متابعة دور المستوطنات الحدودية ووحدات الدفاع الإقليمي ، ورصد التطورات الرئيسية التي طرأت عليها – وفق المعلومات الإسرائيلية غالباً – خلال ثلاث مراحل ، هي :
أ- مرحلة ١٩٤٨-١٩٦٧ :

قيّم زئيف شيف (المحلل العسكري لصحيفة هآرتس) دور المستوطنات إبان حرب ١٩٤٨ ، بالتأكيد على أنها شكلت "عوائق طبيعية على طريق تقدم العدو وعاملاً معوقاً، ومزعجاً (٠٠٠) حتى عندما امتنع هذا العدو عن الهجوم عليها مباشرة . في الصراع – يضيف شيف – سقطت مستوطنات غير قليلة ، إلا أن شبكة المستوطنات التي اندمجت في الحرب مع الجيش الإسرائيلي ساهمت في تلك الحرب . ورأى شيف أنه على هذا الأساس قام الدفاع الإقليمي واحتل حيزاً هاماً في المفهوم الإستراتيجي للجيش الإسرائيلي" وشدد شيف على أن الدفاع الإقليمي أوجد "لكي يكون بديلاً للعمق الإستراتيجي الذي كان ينقص إسرائيل" (٥١) . وعرض د. الحانان أورن (مقدم احتياط) الموضوع الخاص بإقامة المستوطنات في السنوات الأولى التي أعقبت قيام إسرائيل ، بإشارته إلى أن قيادة إسرائيل السياسية والعسكرية أدركت منذ عام ١٩٤٨ "أن المستعمرات ستصبح فعالة في حماية نفسها كما كانت أيام الهاغاناه" وذكر أورن أنه "خلال أشهر الهدنة وأثناء المفاوضات طوال السنة ١٩٤٩ أقيمت مستعمرات / كيبوتسات ، الهدف منها (سد ثغرات أمنية) وتحصين نقاط ضعيفة ، وبصورة خاصة تحصين الطريق المؤدية إلى القدس ، كما أقيمت مستوطنات على طول الحدود مع لبنان وجنوب مرج ابن عامر وحول قطاع غزة ، وتم بناء (مدن تطوير) . ولم تتوقف مساهمة المستعمرات على حماية مناطق الاستيطان القديمة ، بل أقيمت مستعمرات محصنة من أجل حماية أقاليم الاستيطان ومشروعات البنية التحتية الكبرى" (٢٥) .

مما يلاحظ هنا أن المهمة العسكرية – الأمنية للاستيطان كانت قائمة في صلب توجه الصهيوني لبناء المستوطنات الجديدة ، حيث تم اختيار مواقع العديد من هذه المستوطنات بالقرب من جبهات المواجهة مع لبنان وسورية والأردن وغزة . وعن دور هذه المستوطنات الحدودية خلال السنوات اللاحقة حتى حرب ١٩٦٧ يتحدث الحانان أورن قائلاً "كانت المستعمرات الأمنية في الجبهات تضطلع بتحديات الأمن الجاري والأساسي على الحدود المغلقة، وتقوم بمهام الأمن الجاري والدفاع الإقليمي خلال الهدوء ولدى اندلاع الحرب . وكانت هذه المستعمرات بديلاً لحدود الأمن في قطاعات طويلة ، حتى أنها كانت بديلاً للأسوار الترابية وحواجز الأسمنت والأسلاك الشائكة والألغام ، وكان الاستيطان الحدودي يقوم بكل هذه الأعمال وهو يحافظ على مهمته الاقتصادية ويعزز البنية الاقتصادية للدولة" (٣٥) .

يسعى الإسرائيليون إلى إسباغ دور "دفاعي" محض على مهمة المستوطنات الحدودية والدفاع الإقليمي ، ويبدو أن هذا الدور يشمل – في أذهانهم – ما شهدته سنوات الخمسينات بشكل خاص من اعتداءات على المواطنين العرب خلف خطوط الهدنة ، من قبل المستوطنين وعصابات الإرهاب التي اشتهرت منها "الوحدة العسكرية ١٠١" بقيادة أريئيل شارون . فقد كانت هذه الوحدة تقوم بإغارات ليلية وتنفيذ مذابح وعمليات إرهابية خارج الحدود ، منها الإغارات ضد مخيم البريج بقطاع غزة ومجزرة قبية الواقعة شمال شرقي اللد (يومي ١٤/١٥/١٩٥٣) التي راح ضحيتها ٧٢ عربياً بالإضافة إلى تدمير ٥٦ منزلاً . ويومها

ادعى زعماء إسرائيل أن سكان مستعمرة "طيرة يهودا" المجاورة هم الذين قاموا بالعملية (انتقاماً) لمقتل اثنين من أبنائهم ، بيد أن تقرير المراقبين الدوليين إلى اجتماع مجلس الأمن (٥٤) أكد أن العدوان كان مبيتاً وأن الجيش الإسرائيلي أشرف على هذه العملية واشترك بها .

فضلاً عن استخدام المستوطنات الحدودية كمواقع لانطلاق عصابات الإرهاب الصهيونية ، استخدم الجيش الإسرائيلي بعض هذه المستوطنات كنقاط تجمع وحشد لبعض التشكيلات المشتركة في العمليات الهجومية - كما جرى إبان اشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) - إضافة إلى تجمع وحدات الناحل في بعض المستوطنات لتأمين "الحماية الدفاعية" لها خاصة في مواجهة قطاع غزة (٥٥) . وخلال عدوان ١٩٦٧ ، قامت المستوطنات القريبة من الحدود مع الدول العربية بأدوار مماثلة ، وتبين المخططات الخاصة بمحاور الهجوم الإسرائيلي أن العدو ادمج هذه المستوطنات في التنفيذ العملياتي للهجوم على الجبهات العربية الثلاث .

ب - مرحلة ما بعد عدوان ١٩٦٧ :

يستشف من الكتابات الإسرائيلية عن هذه المرحلة أن العمق الجديد الذي حصلت عليه إسرائيل اثر حرب ١٩٦٧ ، قد دفع أهمية المستوطنات الحدودية والدفاع الإقليمي إلى مكانة ثانوية لأسباب عسكرية وأمنية وسياسية . الحانان أورن ، مثلاً ذكر أن الجهود الاستيطانية الرئيسة - حتى عام ١٩٧٣ - انصببت على الاستيطان وراء "الخط الأخضر" بهدف معلن هو التوصل إلى "حدود أمنة" وأكد البعض على الأهمية الأمنية للمستعمرات ، إلا أن هناك من أكد (مثل دايان) على الناحية السياسية (٥٦) . واعتبر زئيف شيف أن "الانتصار الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧ قد أفرغ الدفاع الإقليمي من محتواه ، وأصبحت مستوطنات الحدود مؤخرة وجرى إهمالها (٥٧) . وذهب إليشع إفرات إلى أن "الاستيطان الحدودي الذي أنفقت عليه إسرائيل أموالاً طائلة في الماضي وسخرت له خيرة الشباب الطليعي ، فقد الكثير من أهميته مع إلغاء "الخط الأخضر" ، وما تبقى منه يشكل جزءاً صغيراً فقط من القوة الدفاعية العسكرية - الإقليمية التي تنهض بمهام الأمن الجاري" (٥٨) .

بصرف النظر عن مدى تعبير هذه الرؤى عن الحقائق ، يلاحظ أنه تتخللها إحياءات بوجود اطمئنان إسرائيلي إلى ما أسفرت عنه حرب ١٩٦٧ ، حيث رفعت نتائج الحرب عن صدور المستوطنين في المستعمرات الحدودية حمل المهمات "الأمنية" والتخوف الدائم من الخطر العربي . وبطبيعة الحال سمح الوضع الجديد بتسخير جهود المستوطنين في مجال ما يسمى "تطوير المستوطنات وتوجيه الطاقات العنيفة لدى المستوطنين بجوار الضفة الغربية وقطاع غزة ، نحو "عدو داخلي" وبالتالي تطويق أي "حالة ترهل" قد تعتري عمل المستوطنات الإقليمية والدفاع الإقليمي .

ج - مرحلة ١٩٧٣ إلى الآن :

كان المعطى الأبرز في بداية هذه المرحلة إخلاء سكان المستوطنات الصهيونية التي أقيمت في الجزء المحتل من الجولان ، لدى اندلاع حرب ١٩٧٣ . وفي هذا الشأن ذكر زئيف شيف أن "مستوطنات الجولان كانت في هذه الحرب عاملاً معوقاً للجيش الإسرائيلي ، إذ لم تكن هناك حاجة فقط لإخلائها بدون قتال بل لقد ألقى على عاتق قيادة الجيش في اللحظات الحرجة جداً العمل على إنقاذ السكان" (٩٥) .

وبعد الحرب مباشرة أثير نقاش إسرائيلي واسع حول دور المستوطنات على جميع الحدود في أي حرب تنشأ ، واعتبر بعضهم أن إخلاء مستوطنات الجولان كان أحد التقصيرات البارزة ، وطرحَت تساؤلات ، مثل : هل أخفق مفهوم الدفاع الإقليمي من أساسه؟ بيد أن الدروس التي استخلصت - برأي الحانان أورن - عكست "الإيمان بالدور الأمني للمستوطنات في مناطقها ، المبنية والمزروعة ، حيث أنها ستقاتل إذا ما اقتضت الحاجة لصد العدو وستكون قاعدة ومقر للقوات الميدانية" (٦٠) .

في التطبيق العملي ، ظهر "مفهوم معدل للدفاع الإقليمي" - في تموز / يوليو ١٩٧٤ - وأعدت خطة من أجل تهيئة كل المستوطنات للصمود أمام العمليات الحربية العربية ، فزودت المستوطنات بمقومات الصمود بواسطة نظام من التحصينات المرتبطة ببعضها ، وعززت بالدبابات والأسلحة المضادة للدبابات والصواريخ الموجهة م/ د والمدفعية عديمة الارتداد ومدافع الهاون ، بالإضافة إلى وسائل اتصال حديثة . وضمت القوى البشرية المستوطنين ممن هم في سن الاحتياط والنساء ، وتلتحق بها عند الضرورة وحدات من خارج المستوطنة . وأخذت القوى البشرية تتدرب دورياً على استخدام مختلف الأسلحة وتجري المناورات من أجل التأكد من سرعة الاستدعاء والتموضع في حالة الطوارئ (٦١) . ولدى تعيين رفائيل إيتان لأركان الجيش الإسرائيلي (عام ١٩٧٨) اتخذ مشروع "تعديل نظام الدفاع الإقليمي" طابعاً جدياً وعملياً ، بعد أن كان إيتان المبادر إلى طرحه - يوم كان قائداً للمنطقة الشمالية - فرصدت للمشروع مخصصات ضخمة في الموازنات العسكرية لتغطية نفقات البناء والتسليح والتدريب وإعادة تنظيم القوات المقاتلة ، وجرى التركيز على توفير شبكة من الملاجئ والتحصينات - خاصة في الجولان - إضافة إلى رفع سوية العنصر البشري - كمأ ونوعاً - وتعزيز التسليح في وحدات الدفاع الإقليمي ، إلى أن أصبحت أسلحتها تعادل أسلحة الجيش النظامي (٦٢) .

بصرف النظر عن التفصيلات ، لا شك أن المستوطنين والعاملين في وحدات "الدفاع الإقليمي" معدون للاشتراك إلى جانب القوات الإسرائيلية وحرس الحدود في المواجهة مع المواطنين العرب في الضفة والقطاع والجولان ، خلال الظروف الاعتيادية وفي أوقات الطوارئ والحروب ، استباقاً أو منعاً متوخى لأي تحرك واسع النطاق قد يؤثر على "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" . وقد كان هذا الأمر حاضراً ، في عداد الأسباب التي دعت إلى إنشاء المستوطنات الحدودية وتشكيل نظام "الدفاع الإقليمي" ، كأحد الردود العملية على ضعف "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" ، وما يزال الأمر ذاته قائماً لتلبية ما يسمى "متطلبات الأمن الجاري" و "الأمن الأساسي" الإسرائيلي .

٥- إجراءات داخلية :

بتأثير الضغوط الدائمة لـ "مشكلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" على المؤسسة الحاكمة بمختلف أجهزتها ، اتخذت إسرائيل العديد من الإجراءات الداخلية الرامية إلى التقليل حدة هذه المشكلة .

أ- في المجال السكاني :

دعت السياسة المعلنة للحكومات الإسرائيلية إلى "توزيع السكان" في مختلف أرجاء البلاد ، وتم توظيف مبالغ طائلة في ما يسمى "تطوير المناطق الجديدة" فبنيت مستوطنات في الشمال والجنوب . وتم توجيه كثير من المستوطنين الجدد إليها ومنحت حوافز اقتصادية متنوعة (تسهيلات - ضرائب رمزية - قروض - توفير خدمات ٠٠ الخ) لمن استوطن في تلك المناطق (٦٣) .

منذ الخمسينات ، كانت المستوطنات المسماة "بلدات التطوير" ، بمثابة وسيلة لفكرة توزيع السكان اليهود في البلاد ، وقد حددت غالبية هذه البلدات في حينه بمراعاة المناطق الإقليمية ، وبخاصة في الجليل ، وأقيم خلال عقد ونصف من السنوات ما يزيد عن ٣٠ بلدة ، مما أدى إلى انتشار أعداد غير قليلة من السكان . وحتى منتصف الثمانينات كان يعيش في هذه البلدات ما يزيد عن ٢٠% من السكان اليهود في البلاد (٦٤) .

في نطاق أشمل ، أسهمت السياسة السكانية الإسرائيلية ، إلى جانب السياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، بحدوث تغيرات في تمركز اليهود ضمن المناطق الفلسطينية . وفيما يلي مؤشرات حول التغيرات (%) التي طرأت على السكان اليهود حسب الأولوية (الجدول رقم ١٢) (٦٥) .

| اللواء | ١٩٤٨ | ١٩٦١ | ١٩٧٢ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ |
|-----------|------|------|------|------|------|------|------|
| - الشمالي | ٧.٦ | ١٠ | ٩.٥ | ١٠ | ١٠ | ١٠.٣ | ١٠.٢ |
| - حيفا | ٢١.١ | ١٦.٧ | ١٥.٢ | ١٣.٥ | ١٣.١ | ١٢.٦ | ١٢.٥ |
| - الأوسط | ١٥.٢ | ١٩.٧ | ١٩.٩ | ٢٣.٢ | ٢٦ | ٢٧.٣ | ٢٥.٦ |
| - تل أبيب | ٤٣.٢ | ٣٥.٩ | ٣٣.٥ | ٢٨.٥ | ٢٧.٣ | ٢٤.٥ | ٢٣ |
| - القدس | ١٢ | ٩.٧ | ٩.٧ | ١٠.٥ | ١٠.٨ | ١٠.٦ | ١٠.٦ |
| - الجنوبي | ٠.٩ | ٨ | ١٢.١ | ١٢.٩ | ١٢.٦ | ١٤.٥ | ١٤.٦ |

الجدول/ ١٢ ، تغيرات توزيع اليهود حسب الألوية(%) سنوات مختارة(٦٥) .

يبين هذا الجدول أن تناقصاً كبيراً طرأ على نسبة السكان في كل من لواءي حيفا وتل أبيب مقابل زيادة ملحوظة في اللواء الأوسط وفي لواء القدس ، بينما كانت نسبة السكان اليهود في اللواء الشمالي تتغير بمقدار قليل في اتجاهي الزيادة والنقصان . ومعروف أن هذه التغيرات تعبر عن التنقلات والهجرة الداخلية إضافة إلى تعبيرها عن مناطق الاستيطان المختارة للمهاجرين الجدد .

لا يمكن تجاهل تأثيرات التغيرات السكانية في حسابات "العمق الإستراتيجي" وخاصة في ظل رغبة المؤسسة الحاكمة بتحاشي وقوع خسائر بشرية كبيرة في المناطق المزدهمة ، والاستفادة من الانتشار السكاني في كثير من المسائل العسكرية والأمنية والاقتصادية لصالح المجهود الحربي العام .

وعلى صعيد المواطنين العرب في فلسطين ، طالت الإجراءات السكانية مختلف المدن والقرى ، والأوضاع الاجتماعية ، فمن الاستيلاء على الأراضي والاستيطان فيها ، إلى منع توسيع المخططات الهيكلية للقرى ، والتشديد إزاء عمليات البناء الجديدة ، لتشجيع المواطنين على الهجرة ، ومحاصرة المدن والقرى بالمستوطنات . بالإضافة إلى المضايقات الإسرائيلية الموجهة ضد النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للعرب ، هذه الإجراءات وغيرها تدخل في الحسابات المذكورة كردود جزئية يُراد لها أن تخفف "مشكلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" .

ب - في مجال الطرق :

لجأت الأجهزة الإسرائيلية المختصة ، بالتعاون مع مختلف المؤسسات الأخرى إلى إقامة شبكة طرق كثيفة ومتفرعة ، تنتشر في شتى أنحاء البلاد(٦٦) بعضها للأغراض العسكرية في الظروف الاعتيادية ، وجميعها تقريباً تستخدم في أوقات الحروب لنقل الجنود والعتاد والأسلحة ، وجرى الاهتمام كذلك بشق "طرق عسكرية" بجوار الحدود مع الدول العربية . فلم تلق جميع مهام ما يسمى "الأمن الجاري" و"الدفاع الإقليمي" على المستعمرات ، بل أقيمت شبكة طرق بمحاذاة الحدود ، اشتملت على طرق عرضانية للدوريات وطرق طولانية تمتد من المستعمرات والمواقع العسكرية إلى المؤخرة (٦٧) . وفي الضفة الغربية المحتلة تم شق العديد من الطرق للأغراض العسكرية منها ربط محوري السهل الساحلي وغور الأردن الطولانيين بخطوط عرضانية جديدة تتجلى عملياً من خلال شبكة طرق مثل "شاطر السامرة" و"محور القدس" - معاليه أدوميم" و "شاطر يهودا" (٦٨) . كما جرى في الضفة والقطاع شق عشرات الطرق الالتفافية حول القرى العربية ، لتخدم المستعمرات وقوات الاحتلال .

إضافة إلى الطرق البرية ، عنيت إسرائيل بإحداث وتطوير المرافق والمطارات (المدنية والعسكرية) تلبية للحاجة إليها في الظروف الاعتيادية وإبان الطوارئ والحروب ، باعتبارها نوافذ إسرائيلية ورؤوس جسور تستقبل الدعم العسكري المباشر .

هذه الإجراءات الداخلية (في مجال السكان والطرق) وغيرها ، بالترابط مع المواضيع الأربعة الأخرى (وهي : تكوين الجيش الإسرائيلي وتكثيف العقيدة العسكرية - احتلال أراض جديدة - المناطق المجردة أو المحددة السلاح - مستوطنات الحدود والدفاع الإقليمي) مثلت

ردوداً على "مشكلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي". لكن هذه الردود تندرج في إطار أوسع تتكامل فيه القوى الذاتية .

٦- توفير القاعدة المادية والمعنوية لحماية العمق :

بنت إسرائيل أساساً متيناً للارتكاز عليه في عملها الرامي إلى صيانة عمقها الإستراتيجي ، وشددت على أهمية استثمار الطاقات البشرية والمادية المتاحة في هذا العمل . وعلى مر السنين أصبح لدى إسرائيل مخزون سياسي واقتصادي وعلمي واجتماعي يسمح لها بمواصلة السعي لتحقيق أهدافها العامة . في هذا المخزون ، يمكن ملاحظة عدة مكونات ذات تأثيرات في تعزيز العمق الإستراتيجي الإسرائيلي ، أبرزها :

أ - النظام السياسي ، الذي ينتمي - في المجال اليهودي - إلى نمط الديمقراطية الغربية من حيث التعددية السياسية والحزبية ، واعتماد أسلوب الانتخابات الدورية كأساس لتولي السلطة . وفي نطاق هذا النظام ، تعد الأحزاب مؤسسات شاملة الاهتمامات ، يمتد نشاطها إلى النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى الإعداد للخدمة العسكرية ، وينتمي إليها السياسيون ورجال الحكم والإدارة الكبار ، أو يأتي هؤلاء من صفوفها . ومن المعروف أن دور الأحزاب في النظام السياسي الإسرائيلي ينبع من اختصاصات الكنيست التي تتألف من هذه الأحزاب ، وفي مقدمة تلك الاختصاصات عمليات التشريع والمصادقة على قرارات الحكومة ، فضلاً عن اختصاصاتها المالية والرقابية وغير ذلك . وفي النتيجة إن كل ما تقوم به الكنيست يعتبر جزءاً من مجمل الأداء العام لحماية العمق الإستراتيجي الإسرائيلي .

ب - الاقتصاد ، الذي بلغ مستوى متقدماً نسبياً بالمقاييس الدولية ، والذي تتكامل فروعه الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام (الحكومي والهستدروت) . وبفعل استغلال الموارد الخاصة والمساعدات وأموال الجباية الخارجية ، فقد حقق الناتج المحلي الإسرائيلي قفزات سريعة ، ووصل عام ٢٠٠١ إلى نحو ١١٠.٥ مليار دولار (أي أن حصة الفرد من هذا الناتج بلغ ١٧ ألف دولار) (٦٩) . وكمؤشر على قوة هذا الاقتصاد ، فقد بلغت الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٢م نحو ٢٥٥ مليار شيكل (= أكثر من ٥٦ مليار دولار) مصادرها : ٤٤.٥% من الضرائب المباشرة و ٣٣.٢% من الضرائب غير المباشرة و ٥.٦% منح من الخارج و ١٦.٧% مدخولات أخرى . أما نفقاتها فكانت ٢٧.٧% سداد ديون و ١٩.٢% نفقات أمنية و ١٥.٨% نفقات مدنية و ٣١.٢% أقساط دعم وتحويل و ٦% توظيفات ومنح اعتمادات (٧٠) . ومن المؤشرات الأخرى ذات الدلالة ، بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية عام ٢٠٠١م نحو ٢٥.٧ مليار دولار ، ووصلت قيمة الواردات إلى ٣٢.٧ مليار دولار (٧١) . ويعكس هذان الرقمان جانباً من الأوضاع الإسرائيلية الاقتصادية والمعيشية والعامة في إسرائيل .

ج - العلم والتكنولوجيا ، ويحتل الاهتمام بهما المرتبة الثانية (بعد الأمن) في سلم الإستراتيجية العليا لإسرائيل ، وفق تكامل بين المرتبتين ، بهدف زيادة القدرة الذاتية . حيث يخضع موضوع العلم والتكنولوجيا إلى ما يسمى "معادلة الأمن القومي" التي تربط بين "القدرات القومية" و"الأهداف القومية" - بالمصطلحات العالمية - . وفي ظل التحديد الإسرائيلي لأهداف المشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين ، كان التركيز على العلم والتكنولوجيا وسيلة لرفد مقومات الوجود والاستمرار الخاصة بهذا المشروع . وكان ادراك المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة للفوارق البشرية والمادية بين إسرائيل والدول العربية ، الباعث الأول في التطلع إلى تعديل الخلل الناجم عن هذه الفوارق ، بإدخال العلم والتكنولوجيا في عملية التوازن . في إطار هذا التطلع ، أوجدت إسرائيل علاقة توافقية بين البنى الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، على النحو الذي يساعدها في معالجة مشكلة محدودية مواردها الطبيعية ، ورأت أن هذه المعالجة ينبغي أن تقوم على توظيف الطاقات الذاتية والتحالفية المتاحة لها . وعليه ، كان خيار اعتماد العلم والتكنولوجيا ضرورة ملحة وبديلاً نابعاً من الحاجة الإسرائيلية ، ليس فقط لتلبية المتطلبات الداخلية ، وإنما أيضاً لتجنيب المردود الاقتصادي للعلم والتكنولوجيا في تعزيز قدرة إسرائيل . وقد زاوجت إسرائيل في انطلاقها العلمية والتكنولوجية بين استغلال الكفاءات البشرية التي قدمت إليها في

مرحلة إنشائها وإيلاء التعليم بمراحله المختلفة عناية خاصة . ومع ارتقاء إسرائيل إلى سوية الدول المصنعة للأسلحة ، غدت البنية التحتية والأبحاث في المجال العسكري أرضية مناسبة للاندفاع الإسرائيلي المتسارع في ميدان العلم والتكنولوجيا لأغراض عسكرية ومدنية في آن معاً . وكونت النجاحات في هذا الميدان حافزاً لتوسيع عمليات الاستثمار فيه وارتداد حقوق التكنولوجيا المتقدمة أو العالية (الهاي تك) . وحسب مجمل المعطيات الحديثة ، قطعت إسرائيل أشواطاً مديدة على طريق تطويرها العملي – التكنولوجي ، من الناحيتين النوعية والكمية / النسبية .

خلال السنوات الأخيرة ، طرأت زيادة بنسبة ٧٠% على عدد المؤسسات الإسرائيلية للتعليم ما فوق الثانوي (٧٢) وبلغ عدد هذه المؤسسات خلال العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م نحو ٢٣٥ مؤسسة (منها ٤ كليات فقط في الوسط العربي) أي نحو ١٢.٤% من مجموع المؤسسات التعليمية الإسرائيلية لجميع المراحل (التي تشمل: رياض الأطفال / ٣٠٠ – المدارس الابتدائية / ٧٥٠ – الإعدادية / ٢٥٠ – الثانوية / ٣١٠ – متفرقة / ٤٥) (٧٣) . وحسب معطيات إسرائيلية نشرت عام ١٩٩٩ ، كانت ٦٠ مؤسسة للتعليم العالي من تلك المؤسسات تمنح شهادات جامعية (هي : ٨ جامعات – ٢٠ كلية للتعليم – ٢٣ كلية عامة وتكنولوجية – ٩ كليات أكاديمية إقليمية) (٧٤) .

تصنف موجة الهجرة اليهودية الجديدة (منذ العام ١٩٨٩) المصدر الرئيس الثاني لتزويد إسرائيل بالكوادر العلمية الجاهزة ، وتعتبر هذه الكوادر ثروة هائلة حصلت عليها إسرائيل دون تكلفة تذكر ، سوى ما يتعلق باستيعابهم . لقد وصل إلى فلسطين المحتلة في هذه الموجة حتى منتصف عام ٢٠٠٠م مليون مهاجر ، ٨٥% منهم من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق (٧٥) . وحسب إحصائية (نشرت في الإنترنت) كان عدد المهاجرين من هذه البلدان حتى آخر العام ١٩٩٨ نحو ٧٦٧٨٦١ مهاجراً ، منهم : ١١% مهندسون ، ٢.٣% أطباء وأطباء أسنان ، ٢.٣% موسيقيون وفنانون وكتاب ، ٢.٥% ممرضون وممرضات ومهن طبية مساعدة و ٤.٧% معلمون (٧٦) . أما عن الاستيعاب الإجمالي لموجة الهجرة ، فقد بينت معطيات نشرت أواخر العام ١٩٩٨ ، أن أعمال المهاجرين في إسرائيل كانت على النحو التالي : ٢٥% عملوا في اختصاصات علمية وأكاديمية وحررة ، ٣٠% في الصناعة والبناء ، ١٩% في المبيعات والخدمات ، ٧% موظفون ، ١٦% عمال غير مهنيين ، ١٦% في الصحة والرعاية والإغاثة ، ١١% في التجارة وإصلاح آلات النقل ، ١١% في الخدمات التجارية ، ٧% في البناء ، ٦% في التعليم ، ٤% في مجال خدمات العائلة وعدد مشابه في خدمات الضيافة والطعام (٧٧) . وبطبيعة الحال ، لعب استيعاب الكفاءات العلمية في الهجرة دوراً فاعلاً ضمن الميادين التي عملوا فيها . وإذا كانت هذه الموجة من المهاجرين قد ضاعفت رصيد إسرائيل من المهندسين والكوادر العلمية ، فإن الأهم هو أن بعض هؤلاء المهاجرين قد حمل معه جماع المعرفة ، بل أسرارها المتراكمة ، في بعض أكثر فروع البحث العلمي والتطوير الثقافي تقدماً في الاتحاد السوفيتي السابق (٧٨) . وبرأي البروفسور موشي ليساك (من قسم علم الاجتماع في الجامعة العبرية) إن التأثير البارز جداً للهجرة هو في مجال مستوى العلوم والتعليم التكنولوجي ، ويتعلق الأمر بعد كبير من المهندسين ورجال التكنولوجيا العالية الذين يشكلون تقريباً العمود الفقري لثورة "الهائي تك" التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة (٧٩) .

من المعطيات التي تبين المستوى العلمي الإسرائيلي وجود عدد كبير من مؤسسات الأبحاث والتطوير ، فبالإضافة إلى المراكز العامة والصناعية العاملة في ميدان التكنولوجيا (٨٠) أنشأت الجامعات والمعاهد الإسرائيلية شركات تهدف إلى استغلال مكتشفاتها العلمية تجارياً وإلى تطوير نقل التكنولوجيا إلى الصناعة (٨١) . في مطلع التسعينات كانت تعمل في هذا المجال نحو ١١٠٠ شركة ، وفي أواخر التسعينات ارتفع هذا العدد إلى ١٨٠٠ شركة للأبحاث والتطوير ، بما فيها عدد كبير من المؤسسات الجديدة وشركات البرمجة المعلوماتية . وكان ٣% من العمال الإسرائيليين يعملون في مجالات البحث والتطوير (٨٢) . وبلغ عدد شركات

الصناعات الدقيقة المتطورة في إسرائيل حتى العام ١٩٩٨ نحو ٢٠٠٠ شركة (٨٣). واعتباراً من أوائل التسعينات ، شهدت إسرائيل موجة طاغية من تأسيس مراكز أبحاث وشركات جديدة . فخلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى منتصف ١٩٩٥ ، جمعت الجامعات الإسرائيلية نحو ١١٥ مليون دولار من التبرعات ، وتم استحداث ٢٢ معهداً بحثياً و ٢٧ صندوقاً (برأسمال من ألف دولار إلى ٢ مليون دولار) للبحوث والمكتبات واستيعاب المهاجرين والمنح الدراسية ، فضلاً عن ٢٩ مكتباً علمياً ومراكز توجيه وغير ذلك (٨٤) . ووصل عدد الشركات الجديدة (حتى العام ١٩٩٥) إلى نحو ٤٠٠ شركة تستخدم الرساميل التي تدعمها الدولة وتطور المنتجات التي تستخدم في الاتصالات وربط أجهزة الكمبيوتر ونقل المعلومات (٨٥) . وفي العام ١٩٩٨ كان في إسرائيل أكثر من ١٠٠٠ شركة جديدة (وبذلك تأتي إسرائيل في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة بعدد الشركات المحدثه) (٨٦) . ولهذا المؤشر دلالة خاصة بشأن المحيط أو الجو العام الذي تجري فيه هذه العملية .

في إطار نظام الإدارة الإسرائيلية للعلم والتكنولوجيا ، يتم توطيد الروابط بين المؤسسات العلمية والصناعية ، وبين المجمع الصناعي العسكري والحكومة ، وفي حالات كثيرة يتيح هذا النظام إمكانية إنقاذ الشركات المعرضة للإفلاس ، ويتم تقاسم الأدوار في العملية الإنتاجية بين الشركات ، بما يؤدي إلى تعميق التخصص التكنولوجي وتوسيع ميادينه. وبناء على دراسة لمنحى التطورات الجارية في الصناعة المتقدمة ، تعتمد الحكومة الإسرائيلية إلى ضخ الكفاءات العلمية اللازمة لعملية التحديث . وعلى سبيل المثال ، أنجزت الحكومة (صيف ٢٠٠٠م) خطة لتأهيل ٤ آلاف خريج وتحويلهم - خلال سنتين - إلى العمل في الصناعات المتطورة الدقيقة ، بتمويل مشترك من وزارات العمل والرفاه والاستيعاب والصناعة والتجارة (٨٧) . وهو ما يؤشر على مكانة التخطيط في النهج الإداري الإسرائيلي الخاص بالعلم والتكنولوجيا. ومما تجدر ملاحظته ، أنه بعد تكوين القاعدة الأساس للبنية العلمية التكنولوجية في إسرائيل ، عمد متخذو القرارات البحثية والصناعية إلى عدم دخول ميادين العلوم التطبيقية من مختلف أبوابها ، بل وقع الاختيار على مداخل منتقاة قدروا لها أنها سوف تحقق لإسرائيل ميزات عالية ، جراء تشغيل الكفاءات العلمية الخبيرة والمدرّبة ، مع قلة الأيدي العاملة العادية ، وفي مقدمتها صناعة الإلكترونيات والأنظمة التكنولوجية المستخدمة في العديد من حقول الصناعة والزراعة والطب ، وسواها . وفي أواسط التسعينات ، كانت جهود الأبحاث والتطوير تتوزع على ٢٢ مركزاً مختلفاً تتخصص في التقنيات الفضائية والبصرية والإلكترونيات الدقيقة وشرائح السيليكون - المستعملة في الذواكر - (٨٨). وقد ساعدت هذه الأبحاث في تحسين أساليب التقنيات الرقمية والمعالجة والبيث وتعزيز الصور والكلام والمعلومات ، وصارت إسرائيل بين الدول المتقدمة في الألياف البصرية والمعالجة الإلكترونية والأنظمة الحرارية للرؤية الليلية . وتخصصت في بعض المعدات الإلكترونية الطبية ، وفي مجالات الاتصالات اللاسلكية ، وظهرت فيها مئات الشركات العاملة في حقول الكمبيوتر والبرمجة والمعلوماتية (٨٩) .

وإذا كان من المتعذر تقدير القيم الحقيقية لمردود التكنولوجيا ، إلا أنه بالإمكان رصد بعض العلامات حول هذا المردود/ حجماً وتأثيراً. وما يثير الانتباه في هذا المنحى ، أن مركز القوة الاقتصادية الإسرائيلية أخذ يتحرك اعتباراً من أواسط الثمانينات من مجالات الصناعات النسيجية والمواد الغذائية والبنوك الكبرى باتجاه الصناعات المتطورة / منتجات التكنولوجيا العالية، فمثلاً، ارتفع إجمالي الإنتاج الإسرائيلي من الصناعة الإلكترونية خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٠ من ١.٤١٥ مليار دولار إلى ٣.٢٧ مليار دولار . وفي نهاية هذه الفترة ، كانت هناك ٧٥ شركة إلكترونية (متوسط العمالة لديها ٣٣ ألف موظف منهم ٥٣% مهندسون وتقنيون) صدرت ٦٧% من إنتاجها الذي تشغل الأنظمة العسكرية نصفه تقريباً (٩٠) .

وخلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ ، ارتفعت مساهمة منتجات التكنولوجيا الراقية من ١٥% إلى نحو ٥٠% من مجمل ناتج إسرائيل الصناعي (٩١) . ففي العام ١٩٩٥ ، بلغت قيمة

صادرات الإلكترونيات مثلاً ٤.٣ مليار دولار، أي بزيادة ١٥.٥% عن عام ١٩٩٤، وتجاوزت ٦ مليارات دولار عام ١٩٩٦ (٩٢). أما في العام ١٩٩٧، فقد شكلت الإيرادات الإسرائيلية من الصناعة الدقيقة المتطورة نحو ٦.٢ مليار دولار، أي ثلث إجمالي إيرادات التصدير البالغة نحو ٢٠.٧ مليار دولار. وفي ذلك العام، وصلت الأرباح الإسرائيلية من بيع المنتجات الإلكترونية - للمرة الأولى - إلى مستوى أرباح الماس المصقول الذي يعد من أكبر مجالات التصدير لدى إسرائيل (٩٣). وجاء في نشرة اتحاد الصناعات الإلكترونية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٠م أن مردود هذه الصناعات بلغ عام ١٩٩٩ نحو ٨.٥ مليار دولار، أي بزيادة ٧% عن عام ١٩٩٨ (٩٤). وأفاد تقرير للمكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، أن قيمة الصادرات الصناعية خلال الشهور السبعة الأولى للعام ٢٠٠٠م بلغت ١٤.٦٨٣ مليار دولار (٩٥). وتوقع وزير المالية الإسرائيلي (أبراهام شوحط) أن ترتفع هذه القيمة مع نهاية ذلك العام إلى ٢٠ مليار دولار، وبين شوحط أن ٧٥% من قيمة الصادرات تأتي من منتجات التكنولوجيا العالية التي ازدادت حصتها خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠م بنسبة ٣٠% مقابل ازدياد صادرات الفروع التقليدية بنسبة ٨% فقط (٩٦).

لا يقتصر مردود صناعة التكنولوجيا المتطورة على قيم صادرات منتجاتها وإنما يتعداها إلى نواح أخرى، ومنها مردود حقوق الامتياز لبيع المنتجات التجارية، الذي وصل عام ١٩٩٦ مثلاً إلى ٦٠ مليون دولار (٩٧)، والأرباح التي تحقّقها شركات هذه الصناعة جراء أسهمها في أسواق المال العالمية، ومنها سوق نازداك في نيويورك الذي تباع فيه أسهم أكثر من ١٠٠ شركة إسرائيلية جميعها تقريباً في مجال الصناعات الدقيقة (٩٨). هذا وتنتج غالبية صادرات التكنولوجيا العالية الإسرائيلية نحو الأسواق البعيدة، في آسيا ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومن الجائز التقدير أن أحد حوافز التطلع الإسرائيلي للسلام الاقتصادي والتطبيع مع الدول العربية يكمن في الرغبة الإسرائيلية بفتح سوق جديدة أمام هذه الصادرات.

من الواضح أن التوظيف الإسرائيلي للأموال في العلم والتكنولوجيا يندرج في صلب الأداء العام للدولة، على المستويين الجاري والإستراتيجي. وكأي قطاع آخر، يخضع هذا التوظيف إلى ميزان الإنفاق والعائدية، بمختلف مكوناته وعناصره، ولهذا الأمر ارتباطه الواضح بموضوع تعزيز "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي".

د - الصناعات العسكرية، ارتباطاً بالأمن القومي والتعاضد العسكري، تولت هذه الصناعات الإسرائيلية القيام بدور إستراتيجي متعدد المضامين، ظلّ ينظم أداؤها وخططها المستقبلية. وتبدو معالم هذا الدور على النحو التالي:

- تمكين إسرائيل من امتلاك سوية عالية من القدرة العسكرية لمواجهة التفوق الكمي العربي بتفوق نوعي، وإتاحة الفرصة لعدم هزيمة "القلة أمام الكثرة" وتطبيق المبادئ أو النظريات العسكرية الخاصة في ميدان المعركة، وذلك باستغلال الموارد الإسرائيلية الذاتية (المادية والبشرية) والمساعدات الخارجية والميزات التحالفية.

- المساهمة في إيجاد ما يسمى "عمق إستراتيجي صناعي" يكفي للتعويض عن الضعف الذي يعانيه "العمق الإستراتيجي الطبيعي" لإسرائيل، وتوفير المستلزمات التكنولوجية التي تحول دون قيام الدول العربية بإلحاق الهزيمة بإسرائيل، ومنع هذه الدول من التفكير بإمكانية إحراز حسم شامل أو انتصار ساحق.

- توطيد الأركان التي تقوم عليها بنى الدولة واستكمال المشروع الصهيوني، عبر تسخير عائدات الصناعات الحربية في الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية، ودفع العرب قسراً إلى التسليم بالواقع الإسرائيلي القائم، وتبني خيارات التسوية والسلام مع إسرائيل كبديل لوضعية الحرب والصراع.

في ضوء هذه الأهداف الثلاثة الكبرى التي توجّه دور الصناعات العسكرية الإسرائيلية، جرى النظر إلى هذه الصناعات من زاوية محددة، بالتأكيد على أنها تناسب إسرائيل. لماذا؟!

لأن هذه الصناعات تتيح إمكانية لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية في آن واحد ، ولأنها تتفق مع التوجهات الأساسية التي تنسم بها الصناعات في الدول النامية ، فضلاً عن قابلية الصناعات العسكرية للمزاوجة بين الحاجات المدنية والعسكرية . والتزاماً بهذه الأهداف جميعها ، كان هناك تركيز على أن لتلك الصناعات خمس مهمات ، هي : تطوير أجيال متقدمة من الأسلحة والطاقة البشرية - تعزيز سمعة الجيش الإسرائيلي في العالم - توسيع الأسواق والتغلغل في السوق الأوروبية والسوق الأميركية واستغلال حاجة الدول النامية للتسلح - تحقيق المزيد من التعاون والتكامل بين مختلف الصناعات العسكرية الإسرائيلية - تبني استراتيجية شاملة لتطوير الصناعة في البلاد (٩٩) .

من المتعذر الفصل بين مهمات الصناعات العسكرية والمسألة الاقتصادية الخاصة بهذه الصناعات . ويلاحظ المحللون وجود علاقة وثيقة بين ازدهار الإنتاج الحربي والنمو الاقتصادي في إسرائيل ، تتشكل في جانب منها عبر إسهام الصناعات العسكرية بتحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة . بيد أن هذا الحكم لا يتمتع بالثبات والتعميم المطلقين ، وإنما هو مجرد تعبير عن اتجاه أو قناعة في إطار نقاشي ، ولا سيما بالمقارنة مع النماذج الدولية . وحسب هذه النماذج يمكن التعامل مع الحالة الإسرائيلية من زاويتين ، إحداها / تبين أن توظيف الموارد في التصنيع الحربي يقود إلى تنمية صناعية واقتصادية شاملة ، والأخرى / تفيد أن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المدنية هو الذي يؤدي إلى حدوث تنمية كهذه (كما هو الحال في المثال الياباني) .

تبدو المعالم الرئيسة للحالة الإسرائيلية ، عبر الأخذ ببعض الحقائق والتصورات التي تساق في معرض تحري طبيعة العلاقة بين الإنتاج الحربي والتنمية الاقتصادية ، ومنها :
- إن الصناعات العسكرية الإسرائيلية ليست مجرد مكان عمل وشبكة إنتاجية لتزويد الجيش بالأسلحة والمعدات الحربية ، وإنما هي قوة مساهمة بصورة مباشرة في الاقتصاد الإسرائيلي ، وخاصة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات (الناجم في جزء كبير منه عن استيراد الوسائط القتالية) وذلك عن طريق تصدير منتجات تلك الصناعات .
- تؤثر الصناعات العسكرية الإسرائيلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ايجابياً ، بصور متعددة ، أهمها : زيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل والحد من البطالة وتحسين الإنتاج ورفع الأجور .

- تسهم الصناعات العسكرية في نمو فروع الإلكترونيات والكهربائيات والتعدين ، سواء بفعل الأبحاث العلمية والتطبيقية التي تجري فيها ، أو بفعل انتقال العمال من تلك الصناعات إلى القطاعات المدنية ، ولا سيما المتخصصة في ميدان الصناعات الدقيقة .
- يؤدي ارتفاع حجم الطلب العسكري على السلع ذات النوعية العالية إلى الاهتمام بعنصر النوعية في الإنتاج الصناعي لفروع الإلكترونيات والكهربائيات والتعدين ، وجعل هذا العنصر معياراً للإنتاج . وهو ما يدفع إلى القيام بتوظيف مزيد من الأموال في البحث والتطوير ، وبالتالي تنشيط عملية الإنتاج في الصناعات المتقدمة مع ما يترتب على هذا من ازدياد في النمو الاقتصادي العام .

يركز الإسرائيليون الذين يدافعون عن الإنتاج العسكري المحلي على هذه النقاط ، وي طرحون معها حجة لتبرير هذا الإنتاج ، تقوم على أن "من الحيوي بالنسبة لإسرائيل أن تصل إلى درجة الاكتفاء الذاتي في مجال إمدادات الأسلحة من مصادر ذاتية ، حتى لو لم تكن هناك دواع اقتصادية لذلك (١٠٠) ويرون أن تحقيق هذا الأمر من شأنه أن يسهم في حدوث نوع من الاستقلالية وتضائل الاعتماد على العون الخارجي ، والأميركي منه بوجه خاص . ولبلوغ هذه الغاية ، يقف المحللون الإسرائيليون عند الدور الذي تؤديه وزارة الدفاع في تطوير فروع الصناعات العسكرية وتحسين الوضع الاقتصادي ، بتخصيص العديد من أشكال الدعم والمساعدات لهذه الصناعات ، وأبرزها: "تقديم المنح والقروض من أموال الوزارة - الالتزام

بشراء كمية كبيرة نسبياً من السلع المصنوع لصالح الجيش - التركيز على النوعية العالية للمنتجات - الحصول على الخبرة والمعلومات التكنولوجية من الولايات المتحدة" (١٠١) .

ومن حيث التشغيل ، ازداد حجم استيعاب الصناعات العسكرية الإسرائيلية للموارد البشرية ، على امتداد العقود الماضية . وفي منتصف التسعينات ، بلغ عدد العاملين في الصناعات العسكرية نحو ٣٠% من اليد العاملة في القطاع الصناعي ونحو ٨% من مجمل اليد العاملة في إسرائيل ، وارتبط نحو نصف عدد العلماء والمهندسين الإسرائيليين بهذه الصناعات (١٠٢) . وبتقديرات إثنين من كبار الباحثين الإسرائيليين ، أدى حجم الإنتاج العسكري إلى جعل الصناعات العسكرية أكبر المرافق الصناعية في إسرائيل ، إذ وصلت نسبة العاملين فيه إلى نحو ٤٣% في القطاع الحكومي و ٥٠% في القطاع الهستدروت و ١٠% في القطاع الخاص ، ليصل مجمل العاملين في هذا المرفق إلى نحو ٢٥% من مجمل العاملين في مجال الصناعة (١٠٣) . وتتعدد النتائج المترتبة على ارتفاع عدد العاملين في الصناعات العسكرية ، لتشمل تأثيرات اقتصادية واجتماعية ومعيشية . فبالإضافة إلى الإنتاجية العامة لليد العاملة في مشروعات اقتصادية ، تتيح تلك الصناعات فرصاً لتطوير القدرات العلمية والخبرات التكنولوجية ، وتحول دون تفاقم ظاهرة البطالة وتضخم جهاز العاملين في فروع اقتصادية أخرى . وفي الوقت ذاته ، تزج هذه الصناعات بالموارد البشرية في مجال ذي بعد صراعي ، بصورة منسجمة مع خاصية العسكرة التي تتصف بها الأنشطة الإسرائيلية كافة .

يستخدم الإنتاج العسكري لغرضين ، هما : تزويد الجيش الإسرائيلي والتصدير إلى الخارج . وبالحسابات الإجمالية ، وبالاقتصار على العقدتين الأخيرتين ، كانت نسبة مبيعات الأسلحة والمعدات الإسرائيلية في بداية الثمانينات تتوزع بنسبة ٦٠-٧٠% للاستهلاك الداخلي و ٣٠-٤٠% للتصدير . وفي آخر الثمانينات كانت نسبة التسويق الداخلي نحو ٢٥% والتصدير ٧٥% من الإنتاج العسكري / باستثناء رفائيل (١٠٤) . وفي العامين ١٩٩٧-١٩٩٨ ، خصص للتصدير نحو ٥٩% من إنتاج المصانع (الأمنية والمدنية) التي تباع لوزارة الدفاع ، بينما خصص ٢٧% للوزارة ونحو ١٤% لمشتريات محلية . وقد بلغت قيمة مشتريات وزارة الدفاع بين الصناعات العسكرية الإسرائيلية عام ١٩٩٩ نحو ٨ مليارات شيكل (١٠٥) أو ما يعادل مليار دولار تقريباً.

وبالأرقام المطلقة لقيم الصادرات العسكرية ، سجلت العقود الثلاثة الأخيرة ارتفاعاً - عموماً - في هذه القيم ، فكانت (بأسعار الجارية) ١٤ مليون دولار عام ١٩٦٧ و ٦٨ مليون د. عام ١٩٧٠ و ١.٢ مليار د. عام ١٩٨٠ و ١.٧ مليار د. عام ١٩٨٩ (١٠٦) . وبلغت في التسعينات ١.٢٤ مليار د. عام ١٩٩٥ و ١.٥٢ مليار د. عام ١٩٩٧ و ١.٨ مليار د. عام ١٩٩٩ (١٠٧) . وفي العام ٢٠٠٠م وقعت الصناعات العسكرية الإسرائيلية عقوداً بقيمة ٢.٥ مليار د. لتصدير أسلحة ومعدات حربية مختلفة ، وارتفعت قيمة الصادرات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠١م إلى أعلى مستوى عرفته في تاريخها ، إذ بلغت نحو ٢.٦ مليار دولار ، وهو ما يعادل نحو ١٠% إجمالي الصادرات الصناعية العسكرية في العالم (١٠٨) .

شغلت قيم الصادرات العسكرية نسباً متفاوتة من المنتجات الصناعية الإسرائيلية المصدرة . ففي العام ١٩٦٧ كانت النسبة ٦% (من هذه المنتجات دون الماس) ارتفعت إلى ١٧% عام ١٩٧٠ وإلى ٢٣% عام ١٩٨٠ (١٠٩) . واعتباراً من العام ١٩٨٤ حتى مطلع التسعينات ، شكل الإنتاج العسكري المصدر نحو ٤٠% من الصادرات الصناعية (باستثناء الماس) (١١٠) . وباعتماد مؤشر آخر ، فقد وصلت نسبة الصادرات العسكرية عام ١٩٩٩ نحو ١٠.٦% من مجمل الصادرات الإسرائيلية البالغة نحو ١٧ مليار دولار (دون الماس) (١١١) . وبلغت نسبة العقود التي وقعت لها الصناعات العسكرية للتصدير عام ٢٠٠٠ نحو ١١.٦% من صادرات البضائع البالغة نحو ٢١.٥ مليار دولار (باستثناء الماس) (١١٢) . وحسب معطيات صندوق النقد الدولي حول الصادرات الإسرائيلية الإجمالية ، أصبح النسبتان الأخيرتان نحو ٧.٦% للعام ١٩٩٩ و ١٠.٤% لعام ٢٠٠٠م (١١٣) .

بفعل الأرباح التي يدرّها التصدير على الصناعات العسكرية والدولة عموماً ، يحقق هذا التصدير العديد من المكاسب الاقتصادية ، لعل أبرزها :

- زيادة الحصول على القطع النادر والسيولة وتعديل ميزان المدفوعات عن طريق رفع مساهمة مصادر التمويل في هذا الميزان .
- خفض الأعباء المالية للجيش على الميزانية العامة للدولة ، ورغد الميزانية الأمنية بالأموال الناجمة عن أرباح المبيعات العسكرية .
- التنمية الكمية للإنتاج الصناعي العسكري ، استناداً إلى معادلة التناسب بين سعر التكلفة وحجم الانتاج ، وهي معادلة تبين أن ازدياد الكميات المنتجة يؤدي إلى خفض تكلفة إنتاج الوحدة .
- التطوير النوعي للإنتاج الصناعي العسكري ، على أرضية ما يوفره التصدير من أموال إضافية لعمليات البحث والتطوير في الشركات والمصانع المنتجة للأسلحة والمعدات ، ومساهمة المبيعات والأرباح في استقطاب المزيد من الكفاءات العلمية والتكنولوجية والحد من هجرة الأدمغة العلمية والخبرات التخصصية .
- استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة العادية والفنية والمهنية في الصناعات العسكرية ، في ظل مساهمة الصادرات بازدهار هذه الصناعات تشغيلياً وإنتاجياً ، وما ينجم عن ذلك من ارتفاع للأجور .
- الحصول الإسرائيلي في بعض الحالات الحساسة والمهمة على المواد الأولية الخام اللازمة لفروع من الصناعات العسكرية ، بطريقة قريبة عملياً إلى المقايضة . ففي مقابل الصادرات الحربية ، كانت إسرائيل تحصل مثلاً على اليورانيوم والحديد والفحم من جنوب إفريقيا (النظام العنصري) وعلى النفط من المكسيك وإيران (الشاه) .

لهذه المكاسب الاقتصادية ، وسواها ، آثار تطال شرائح واسعة من البنية الاجتماعية والسكانية الإسرائيلية ، كما تطال التفاعلات الجارية في الدولة ، نظراً للدور المحرك الذي يلعبه العامل الاقتصادي في الأداء الإسرائيلي العام .

ومن الجانب السياسي أسهمت صادرات الأسلحة الإسرائيلية في توطيد علاقات إسرائيل مع الدول المستوردة ، بفعل تلبية بعض احتياجات هذه الدول . كما شكلت تلك الصادرات جسوراً لإنشاء علاقات بين إسرائيل والعديد من الدول المستوردة التي لم تكن تقيم علاقات دبلوماسية معها . واستخدمت إسرائيل صادرات الأسلحة لعدة دول كوسيلة لكسب تأييد هذه الدول للمواقف الإسرائيلية ، في المحافل الدولية ومنظمات الأمم المتحدة . وعُيّنت إسرائيل بتصدير الأسلحة إلى قوى قريبة من المنطقة العربية يمكن أن تقيم معاً تعاوناً استراتيجياً في مواجهة هذه المنطقة ، وأخرى انفصالية ضمن بعض الدول العربية ، لضرب الاستقرار في هذه الدول . ولا يخفى ما لهذا الأمر من مردود استراتيجي على إسرائيل .

هـ - **التنشئة السياسية والاجتماعية** ، وقد دأبت الجهات العاملة في ميادينها على تلقين الإسرائيليين المقولات الصهيونية التقليدية إزاء الذات والآخر . وتم التركيز على الحق التاريخي والعودة ، والفراغ السكاني والحضاري في البلاد ، وعلى معجزة تأسيس إسرائيل عبر الاستيطان والعمل السياسي والدبلوماسي ، بالإضافة إلى قولبة الشخصية العربية وتنميطها ، والتحريض ضد الفلسطينيين والعرب ، وإشاعة روح "القلعة المحاصرة" واعتبار أي هزيمة تلحق بإسرائيل تعني نهاية الدولة والوجود اليهودي في البلاد . وهنا أيضاً كانت التنشئة ولا تزال تؤدي مهمة وظيفية في منحى إيجاد الحافز الذاتي والجماعي للانخراط في إنجاز الأهداف العامة للدولة ، أي بالترجمة العملية تحصين "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" .

٧- الدمج بين "الاستناد إلى حليف" و"فرض الأمر الواقع" :

كان "الاستناد إلى حليف" مبدأ ثابتاً في الإستراتيجية العليا للصهيونية وإسرائيل على امتداد العقود الماضية ، ولا يزال هذا المبدأ ينظم العمل الإسرائيلي في مختلف الميادين الاقتصادية السياسية - العسكرية - العلمية ٠٠ الخ . ويأتي هذا الأمر انطلاقاً من التوصل المسبق إلى استنتاج يتخلص بأن ليس لإسرائيل وحدها القدرة على القيام بالأعباء المترتبة على وجودها ودورها الوظيفي في المنطقة العربية ، وبالتالي فإن الشراكة الإستراتيجية مع الغرب - الذي جاء المشروع الصهيوني أصلاً في سياق سياسته إزاء هذه المنطقة - لا بد أن تقوم على تقاسم الأدوار في منطقتنا ، وفي الوقت ذاته يمكن لإسرائيل أن تجني عبر هذه الشراكة ريعاً خاصاً بها تستخدمه في بناء الدولة أو تعزيز قوتها ، أي عملياً حماية "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" . فقد كانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، وبعد ذلك الولايات المتحدة ، أبرز القوى الحليفة التي تتيح لإسرائيل تحقيق تلك الحماية . وقد بلور أقطاب المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة رؤية شاملة لأهداف إسرائيل في سعيها المتواصل للاستفادة من "نمط القوى التحالفي" وظلت هذه الرؤية قائمة إلى الآن ، على خلفية الإدراك الإسرائيلي التام بأن دولة إسرائيل في حال غياب التحالف مع الغرب ، ستكون دولة في مهب الريح . وعليه كان أحد وجوه المسألة الإستراتيجية التي يعالجها زعماء إسرائيل ، هي كيفية تسخير "نمط القوى التحالفي" في إنجاز المراحل المتتالية للمشروع الصهيوني ، وكانت الصياغة الإستراتيجية التي وضعها هؤلاء الزعماء تنطلق من معرفة الواقع والتكهن باحتمالات المستقبل .

في الخمسينات ، ومن خلال سيطرة بن غوريون على سياسة إسرائيل الخارجية كرئيس للوزراء وعلى سياستها الحربية كوزير للدفاع ، تمكن بن غوريون من تحقيق "الارتباط" بين هاتين السياستين . فركز على السياسة الخارجية لخدمة مخطط "الأمن الإسرائيلي" في السعي لضمان وجود إسرائيل ، وذلك بالارتباط مع القوى الاستعمارية الكبرى وتوفير السلاح للجيش الإسرائيلي من ناحية ، وكسر طوق الحصار العربي حول إسرائيل من ناحية ثانية . أما السياسة الحربية ، فقد بناها بن غوريون على أسلوب "الردع" . وعلى ضوء هذه الاتجاهات المحددة ، وبعد أن ترك بن غوريون المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، تمت متابعة الطريق لإنجاز ثلاثة أهداف إستراتيجية دفعة واحدة ، هي : إنشاء قوة عسكرية رادعة (مستقلة !!) - البحث عن حليف مخلص يمد إسرائيل بالأسلحة - كسر الحصار العربي بإنشاء رأس جسر يربط إسرائيل بالدول النامية في إفريقيا وآسيا عن طريق المساعدات العسكرية والفنية .

٠٠ كان العامل الخاص بتنمية القدرة العسكرية الإسرائيلية ، يحوز على المكانة الأولى في جدول الأعمال الإسرائيلي ، وتم تكييف السياسة الخارجية الباحثة عن حليف مضمون ، دائم وقادر ، ليلائم هذا الهدف ، بحيث جرى الربط العضوي بين التحالف السياسي والتحالف العسكري في الوقت ذاته . وقد أوضح إيغال ألون مدى أهمية هذه المسألة بالنسبة لإسرائيل ، وتحديد التحالف مع إحدى الدول الكبرى ، بقوله : "إننا لا بد لنا من المحافظة على صداقة دول كبرى ، وعلى رأسها الدول التي من شأنها أن تزودنا بوسائل القتال ، والمساعدات السياسية والمعنويات الاقتصادية" (١٤) . وفي مطلع كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ حدد أبا إيبان (وزير خارجية إسرائيل) العوامل التي تعطي لإسرائيل أملاً في البقاء وفق الترتيب التالي : (١٥) - استمرار المساعدات العسكرية الأميركية المباشرة التي بدأت بالصواريخ (من طراز هوك) . - استمرار حماية الدول الكبرى للوضع القائم .

- استمرار الخلافات العربية ، لأنه لو اتحد العرب ، لما بقي أحد يهتم بنا ، ولسهل عليهم إذابة كياننا ، لأننا سنبقى دائماً شوكة في الجسم الذي يحوينا .

حول الفلسفة الإسرائيلية لمسألة "الاستناد إلى حليف" ، يذهب شمعون بيرس (حين كان أحد كبار الأقطاب في المؤسسة العسكرية) إلى أن التكامل بين القدرة الذاتية والدعم الخارجي يشكل البوصلة التي تهتدى إسرائيل بها في إدارة الإستراتيجية العليا للدولة . فيقول بيرس : "إن الدولة الصغيرة التي تتأثر كثيراً بالتحويلات السياسية الدولية ، يجب عليها أن تحتفظ على الدوام

بقدرتها على المبادأة / المباغثة . وأن تسعى للحصول على نماذج أخرى من الضمانات ، غير ضمانة القدرة هذه ، وأن تتبع سياسة جماعية في ارتباطاتها الدولية (١١٦) .

إن "السياسة الجماعية" التي تحدث عنها بيرس ، كانت في الواقع لتعميم حالة القبول الدولي بإسرائيل ، بغية الاستفادة من هذا التعميم ، في استكمال بناء الدولة بتوظيف العوامل الاقتصادية والسياسية والهجرة في هذا المنحى . بيد أن الجانب الأهم في التوجهات الإستراتيجية الإسرائيلية ، هو تأمين التحالف مع قوة عظمى ، للاستفادة من مكانتها ولتهيئ لها إمكانية التحرك والعمل المستمر دون أن تتضارب مصالح إسرائيل مع مصالحها . ولا شك أن أول مواصفات هذه القوة هي التماثل في البنية والطبيعة العدوانية ، والانسجام في المخططات الإستراتيجية إزاء المنطقة العربية . ومن ثم كانت الدول الغربية هي المرشحة تلقائياً لأداء هذا الدور ، ولتلبية الحاجة الإسرائيلية إلى حليف . وهكذا كانت الإستراتيجية العليا لإسرائيل ، تحدد ضرورة الاستناد إلى حليف ، كضمان أساسي قابل للصمود أمام اختبارات الواقع ، ويمتلك آلية الدفاع الذاتي لتوطيد التحالف واستمراره بارغم من كل الهزات المحلية والعالمية التي تهدده بالسقوط .

وباعتبار أن إنشاء إسرائيل كان مرحلة أساسية ومهمة توجت الأداء الصهيوني - الغربي ، فقد ركز زعمائها على كيفية تكريس الواقع وحمايته وتوظيفه لإنجاز المراحل اللاحقة من المخطط الصهيوني . وكانت هذه الكيفية - وستبقى - تتضمن عدداً من التوجهات الثابتة التي لا يمكن لإسرائيل أن تتخلى عنها ، في أي ظرف من الظروف ، ومنها :

- إن إسرائيل قامت بقوة السلاح ونتيجة للحرب مع العرب ، وإن قوة السلاح هي وحدها التي تضمن لإسرائيل البقاء والتطور .

- إن عمل إسرائيل في اتجاه استمرارية وجودها الكياني ، لا يقتصر على توفير العوامل الذاتية له ، وإنما لا بد من العمل على الجبهة الداخلية العربية لمنع هذه الجبهة من التوحد وتوجيه الطاقات العربية نحو هدف النصر على إسرائيل .

- تسخير التراكبات الكمية في الصراع مع العرب لإيصالهم إلى مرحلة اليأس من القدرة على مواجهة إسرائيل ، مع استمرار إسرائيل في حشد طاقاتها واستخدام الحرب كوسيلة أساسية لبلوغ هذا الهدف .

- السعي الدائم إلى "اشتقاق الصراع" بإيجاد مشكلات جديدة للعرب من شأنها - حسب التصور الإسرائيلي - أن تصرف أنظارهم عن أصل الصراع وأسبابه ، وتشغلهم بالتعامل مع الظواهر المستجدة والظروف الطارئة ، إلى حين القيام باشتقاق آخر للصراع ، وهكذا .

- لجوء إسرائيل إلى مواكبة الخطوات العملية في الاتجاهات السابقة ، بإجراءات ميدانية تضيف على الوضع القائم طابع "الأبدية" ، مثل : جعل القدس عاصمة إسرائيل الأبدية - إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة - اعتماد الخرائط الجديدة وترسيخها في الأذهان ٠٠ الخ .

لقد عبّر الإسرائيليون عن هذه التوجهات ، وأمثالها ، في عدد يكاد لا يحصى من المؤشرات ، واعتبروا أن "فرض الأمر الواقع" يعتمد على القوة أولاً وأخيراً . وعلى سبيل المثال ، يعتبر بن غوريون (أول رئيس حكومة لإسرائيل) أن "العرب غير قادرين على التعايش السلمي مع اليهود" ، ويبرر بذلك اللجوء المتكرر لاستخدام القوة الذي وجد التعبير النموذجي عنه في ما يسمى "سياسة الرد الإسرائيلية" (١١٧) . واعتقد بن غوريون "أن العالم المعاصر لا يحترم شيئاً غير القوة ، وأن القضية الفلسطينية ستحل فقط بقوة السلاح" . ونستشف ماهية هذا الحل من تشبيه بن غوريون للصهاينة بالغزاة الأسبان الذين أبادوا بالحديد والنار ملايين السكان الأصليين في أميركا الوسطى والجنوبية ، وبالمستعمرين الانكلوسكسون الذين استوطنوا في أميركا وشنوا الحرب ضد ما أسماه "الطبيعة الهمجية والهنود الحمر الأكثر همجية" (١١٨) . وعلى غرار عبارة جابوتنسكي بأن "التوراة والسيوف انزلا علينا من السماء" (١١٩) . أعطى تلميذة مناحيم بيغن زخماً لهذه القناعة ، فظهرت التجليات الفلسفية للعنف عنده ، ليس فقط في (جدواه) تجاه العرب ، وإنما أيضاً عبر نظرة بيغن الشاملة للتطور التاريخي ، إذ كان يعتقد أن

"قوة التقدم في تاريخ العالم ليست للسلام ، بل هي للسيف" (١٢٠) . وطالب الجنود الإسرائيليون (عام ١٩٥٨) بألا يكونوا رؤوفين عندما يقتلون عدوهم العربي ، وخاطبهم "عليكم ألا تشفقوا عليه ، ما دمنا لم نقض بعد على الحضارة العربية التي سنبنى على أنقاضها حضارتنا" (١٢١) . بطبيعة الحال ، إن اعتماد القوة لدى إسرائيل في السعي إلى "فرض الأمر الواقع" ينطوي على إفهام الإسرائيليين بأن إرادة الحرب لديهم ينبغي أن تنبع من الإحساس باحتمال الفناء الجماعي وأن "مصير أي شعب من الشعوب يشكل سلوكه - حسب تعبير الجنرال يسرائيل تال - ومصير اليهود يجعل منهم أمة من المحاربين لا يستطيعون أن يتراجعوا" فإلى أين يمكن أن يتراجع جنودنا ، وهم يوقنون أنه لا يمكنهم أن يخسروا ، وإلا حكموا على نسايتهم وأطفالهم بالإعدام" . ولهذا عني زعماء إسرائيل باستنفار الصهيونية ، اعتماداً على استمرار الصراع ، من أجل دعم روح القلاع الصغيرة المحاصرة ، على أساس التقدير بأنه لا بد للصهيونية من أن تفسر أهداف الحرب العربية كدليل على الرغبة في إبادة يهود فلسطين وعلى إلقائهم في البحر (١٢٢) . وفي الوقت ذاته ، تسعى إسرائيل إلى استثمار اعتماد القوة في إيجاد أوضاع جديدة تجعل العرب مرتبكين في تغييرها ، أو غير قادرين على هذا التغيير ، في ظل التجزئة والتفتت والمشكلات المختلفة التي يعانونها . وبذلك تصبح القوة هي العامل الحاسم في "فرض الأمر الواقع" على العرب ، ليس فقط عبر النتائج العملية التي تتحقق ، وإنما أيضاً عبر استثمار هذه النتائج ذاتها في توليد حالة نفسية لدى العرب من شأنها أن تضغط باتجاه شل فاعليتهم والخوف باستمرار من محاولة تغيير "الأمر الواقع المفروض" . ومن الواضح هنا ، أن الحسابات الإسرائيلية تغفل طبيعة الشخصية العربية التي ترفض الاستسلام والرضوخ ، وتواجه التحدي بتحد مماثل ، وهذا ما يفسره - على الأقل - عدم إذعان العرب لإسرائيل على امتداد عقود الصراع معها .

إن التصورات الإسرائيلية إزاء مسألة "فرض الأمر الواقع" نابعة من فهم للذات الصهيونية - اليهودية - الإسرائيلية يقوم على المغالاة والمبالغة في تقدير قيمة القوة وفعاليتها ، نابعة أيضاً من فهم مشوه للأمة العربية ومن صور ذهنية تعمم حالة معينة ، لتكون هذه الحالة هي القاعدة وليس الاستثناء . ونتيجة للتداخل بين هذين الفهمين ، عمدت إسرائيل إلى وضع سياسة "فرض الأمر الواقع" ضمن الأسس التي تقوم عليها الإستراتيجية العليا للدولة . ولا شك أن مثل هذا الوضع يأخذ بعين الاعتبار "زمن الأفراد" القصير المدى ، بحالاته المؤقتة والطارئة ، بحيث يطغى ذلك على الحقائق التي تترسخ لدى التعامل مع "زمن المجتمعات" الطويل المدى ، والذي يخضع لعلاقات القوى الكمية والنوعية على المدى الطويل .

الإدراج الإسرائيلي لمسألة "فرض الأمر الواقع" على العرب ، ضمن سياق الأداء العام والإستراتيجية العليا لإسرائيل ، يسقط عملياً لدى النظر إليه على المدى الطويل ، باعتبار أن المؤقت والآني بالنسبة للعرب لا يمكن أن يكون دائماً وأبدياً في ظل تعاضد الإمكانات العربية وإصرار العرب على عدم الانسحاب من مسرح الصراع ، لأن هذا الانسحاب يعني (تطويب) المنطقة العربية لإسرائيل وحلفائها . ومن ثم فإن السعي الإسرائيلي لتطبيق سياسة "فرض الأمر الواقع" يرمي إلى حمل العرب على التسليم بهذا الواقع ، في حدوده وطبيعته القائمة ، كمقدمة لاعطائه الشرعية ، طالما أن هذا التسليم يتم في ظل اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل ، وطالما أن العرب لا يملكون القوة الجاهزة - ولا تتوفر لهم الظروف الدولية - لتغييره . وفي نهاية المطاف ، تصب النتيجة المتوخاة في منحى حماية "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" .

• خامساً ، "مشكلة العمق" والحلول الإسرائيلية المتصورة :

بلورت نقاشات المهتمين الإسرائيليين بموضوع "العمق الإستراتيجي" منظوراً خاصاً ، يكاد يشمل مختلف جوانب هذا الموضوع القائمة والمحتملة . وتوحي هذه النقاشات بأن "مشكلة العمق" غير قابلة للحل إلا وفق التصورات والمصالح التوسعية .

١- مقولة "الحدود الآمنة" :

يدمج الإستراتيجيون الإسرائيليون بين النظرية الدولية القديمة للحدود الطبيعية وبين النظرة الصهيونية شديدة الخصوصية لمسألة الأمن المتعلقة بالحدود ، إلى درجة تبدو معها فرادة المفهوم الإسرائيلي في بعض مضامينه . وفكرة "الحدود الطبيعية" - كمدسة في الجغرافيا السياسية وفي الإستراتيجية التقليدية - هي بطبيعتها فكرة سياسية تعنى بالمنطقة الأكثر ملائمة للدفاع عن دولة معينة ، بصرف النظر عما إذا كانت من الناحية القانونية جزءاً من إقليم هذه الدولة أم لا . أي أن هذه الفكرة تتكلم عن الحدود بالمعنى الجغرافي - السياسي ، وليس بالمعنى القانوني ، وهي لذلك - يقول إبراهيم شحاته - تخرج تماماً من نطاق القانون الدولي ، ولا يمكن أن ترتب حقاً قانونياً بالسيادة أو غيرها لدولة معينة على حساب دولة أخرى . ثم إن نظرية "الحدود الطبيعية" لم تعد تحظى - كنظرية إستراتيجية - بالتأييد النسبي الذي كان لها في القرون الماضية ، بعد أن فقدت أهم أسانيدها مع التطور الخطير في ميدان الأسلحة (١٢٣) . بالرغم من هذا ، يُلاحظ أن تركيز إسرائيل على مسألة الحدود الطبيعية وأمنها ، لم تخفت جلبته ولو لبرهة طيلة عقود الصراع الماضية . ووضع الإستراتيجيون الإسرائيليون مسألة الحدود ، دائماً ، في مركز اهتماماتهم ، وقدمت الدوائر العسكرية والمتخصصة المعطيات والمعلومات المتعلقة بهذه المسألة (١٢٤) التي أشبعت بحثاً وغمرت بالتصريحات والمواقف التي تسبغ عليها طابع "المسألة الأكثر إلحاحاً" بالنسبة لإسرائيل .

شدد إيغال ألون ، مثلاً ، على أن الوجود الإسرائيلي مدنياً أم كان عسكرياً ، ينبغي أن يستند إلى تشكيل جيو إستراتيجي يضمن للدولة عمقاً جغرافياً ومراكز طبوغرافية مناسبة للدفاع . ويرى أن "الحدود الآمنة" هي حدود سياسية ترتكز على عمق إقليمي وموانع طبيعية كالأنهار والجبال والصحراء والممرات الضيقة ، لمنع تقدم الجيوش البرية والميكانيكية . إن الحدود الآمنة هي حدود تضمن أولاً إمكانية إقامة نظام الإنذار المبكر والناجح ضد اقتراب الطائرات المعادية ، وتتيح قواعد مريحة للهجوم المضاد ، ولا يمكن أن يكون لمثل هذه الحدود أي بديل (١٢٥) . وفي حديثه عن "الحالة الإسرائيلية" ، ذكر ألون أن الوضع الطبوغرافي الحالي لإسرائيل ، بعد حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، يتيح إيجاد حدود طبيعية تؤلف "جداراً دفاعياً" قد يشكل وحده عامل ردع ، أو على الأقل يمكن أن يحسن قدرة إسرائيل الدفاعية بمقدار كبير . ولهذا فإنه نظراً للظروف الجغرافية السياسية والإستراتيجية القائمة في منطقة الشرق الأوسط ، ليس هناك بديل للحدود الآمنة من الناحية الإستراتيجية . وإذا كانت إسرائيل ترغب ببقاء وجودها ، يتعين عليها أن تطالب بحدود آمنة في المناطق التي جعلتها معرضة للخطر القاتل ، في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، ثم بيّن ألون الاعتقاد الإسرائيلي القائل "إن الحدود الآمنة دون سلام أفضل من السلام دون حدود آمنة" (١٢٦) . وبطريقة تنم عن الربط الإسرائيلي بين "الحدود الآمنة" و"التوسع الإقليمي" شرح دافيد إيعازر (رئيس الأركان الإسرائيلي سابقاً) نظريته في هذا الشأن ، فذكر (في العام ١٩٧٢) أن "الحدود الآمنة هي تلك الحدود التي تمنع الطرف الآخر من ضرب الأهداف الحيوية داخل الدولة (وهي المراكز السكانية والمنشآت الصناعية والمطارات والموانئ والمرافق الإستراتيجية الأخرى) وذلك بواسطة القصف المدفعي أو إطلاق الأسلحة الخفيفة أو القيام بالغارات الليلية القصيرة - وتابع إيعازر - يجب أن تكون الحدود الآمنة بعيدة عن الأهداف الحيوية ، بحيث تضمن عدم وصول العدو إليها في الزخم الأول لهجومه البري" . وفسر أبا إيبان (وزير الخارجية آنذاك) الأهمية الإستراتيجية للحدود الآمنة على أنها "تلك التي يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى الحرب الوقائية" (١٢٧) . وفي حوار أداره حاييم بارليف في ذكرى وفاة دافيد إيعازر اشتركت فيه شخصيات إسرائيلية بارزة (عام ١٩٧٩) كان

رأي متتيا هو بيلد (جنرال احتياط ، أكاديمي) أن الحدود تعتبر جيدة بقدر ما تكون أكثر ابتعاداً عن مراكز إسرائيل السكانية ، وتفصلها عنه مناطق واسعة وملحوظة منزوعة السلاح . وقدر موشي أرنس (رئيس لجنة الخارجية والأمن في حينه) أن الاعتبار في مسألة الحدود الإسرائيلية وأين يجب أن تمر ، ينبغي أن يكون واضحاً وهو يتمثل في قدرتنا على الصمود أمام هجوم مفاجئ ، وفي قدرتنا على تجنيد القوات الاحتياطية ونشرها . وقيم عوزي نركيس (جنرال احتياط) الحدود التي وصلت إليها إسرائيل إثر حرب ١٩٦٧ ، بقوله : أصبحت لإسرائيل خارطة جميلة ومتماسكة ، الحدود الجنوبية مع مصر تعتبر المنطقة الأكثر سهولة من ناحية الأمن الفعال ، أما في الحدود السورية فإن الأمر مختلف ، وينبغي أن تبقى إسرائيل فوق هضبة الجولان ، وبالنسبة للحدود الشرقية ، لا يوجد لدينا عمق فعال كحد أدنى ، ويجب اعتبار نهر الأردن على أنه الحدود الآمنة للدولة" (١٢٨) .

ميّز بعض المهتمين الإسرائيليين بين "الحدود الآمنة" و "الحدود التي يمكن الدفاع عنها" ، فرأى بعضهم أن المصطلح الأول يلبي متطلبات إسرائيل الأمنية ، بينهما يفهم من المصطلح الثاني أن هناك حدوداً لا يمكن الدفاع عنها . في حين أن جميع الحدود يمكن الدفاع عنها ، بعضها بسهولة وبعضها الآخر بصعوبة وبمشكلات أكثر . وبما أنه لا توجد أي حدود لا يمكن اختراقها ، فإن "الحدود الآمنة" - حسب قول أوري يزهار - تعني الحدود التي تؤدي إلى تحسين وضع إسرائيل الأمني وذلك بمنحها الحد الأدنى من العمق الإستراتيجي اللازم لها" (١٢٩) . أما حاييم بارليف فوصف هذه الحدود بأنها تلك "التي لا توجد فيها إغراءات لأي طرف بأن يتخذ خطوة من شأنها أن تؤدي إلى الحرب . وفي حال نشوب حرب يجب على هذه الحدود ألا تعرض المستوطنات للخطر" (١٣٠) .

توضح هذه الآراء والتقدير ، وأمثالها ، أن المضامين الجغرافية - الإستراتيجية - العسكرية لمسألة "الحدود الآمنة" في المنظور الإسرائيلي ، تجعل المصلحة الإسرائيلية فوق أي اعتبار ، وتقيم حماية ما يسمى "العمق الإستراتيجي لإسرائيل" على حساب أراض عربية أخرى مجاورة لفلسطين المحتلة ، انطلاقاً من مكانة الأرض بالنسبة للمشروع الصهيوني . وهي بتطابقها مع نظرية "المجال الحيوي" التي عملت بها ألمانيا النازية ، لا تهتم بمطالب الأمن المشروعة للدول العربية . ويصبح بالإمكان القول إن موضوع "الحدود الإسرائيلية الآمنة" تمثل غطاء وذريعة للنهج التوسعي الإسرائيلي .

٢- الأهمية الإستراتيجية للضفة الغربية والجولان :

درج المسؤولون والمهتمون الصهاينة على القول إن حماية "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" تتلزم مع مطلب الاحتفاظ بالضفة الغربية ومنطقة الجولان المحتلتين . ورأى بعضهم أن انسحاب إسرائيل في الشرق ، إلى خطوط ١٩٦٧ يعيد إسرائيل إلى ظروف أوشفيتز" كما وصف أبا إيبان مرة الانسحاب إلى تلك الخطوط (١٣١) .

في الاتجاه ذاته ، تحدث ميخائيل ديكل (عضو كنيست ، نائب وزير الدفاع) عن سيناريو القصف العربي للتجمعات السكانية الإسرائيلية والتشويش على عملية تجنيد الاحتياط والمساس بمعنويات الإسرائيليين وتوقع حدوث هذا السيناريو عندما تكون منطقة انتشار الجيوش العربية على مقربة من تحشدات السكان الإسرائيليين في السفوح الغربية لجبال السامرة وفي هضبة الجولان . واعتبر هذا السيناريو غير قابل للتنفيذ فيما إذا وصلت إسرائيل السيطرة على سلاسل الجبال ، وكذلك فإن الجمع بين الهجوم المكثف واستخدام صواريخ أرض - أرض من أجل إخضاع إسرائيل خلال عدة أيام لن يكون - برأيه - قابلاً للتطبيق . وخلص ديكل إلى أن الموافقة على ما أسماه "تصور بيرس القاضي بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧" يشكل عاملاً محفزاً للعرب من أجل محاولة تصفية إسرائيل من جديد (١٣٢) .

ومن ناحيته ، دعا أهرون ياريف إلى استمرار الاحتفاظ بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، كونها تحسن وضع إسرائيل الإستراتيجي ، سواء عن طريق زيادة هذا العمق نسبياً ، أو عن طريق منع وجود "منطقة وثوب" مريحة لشن هجوم على إسرائيل من جانب العرب ، ويؤكد أن الانسحاب الإسرائيلي من هذه المنطقة ، يقلل من "هوامش الأمن" الخاصة بإسرائيل ، وإذا ما حدث الانسحاب فإن فرص إضعاف العداء العربي ستزداد ، لكن خلال فترة طويلة ، وهنا ليس من المستبعد حدوث "أزمات أمنية" لهذا – برأي ياريف – من المناسب دراسة الردود الإسرائيلية التي من شأنها أن توسع هوامش الأمن بخصوص عنصر العمق الإستراتيجي لإسرائيل (١٣٣) .

دلل المسؤولون والمهتمون في إسرائيل على صحة المزاعم المتعلقة بضرورة الاحتفاظ بالمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، بإيراد كثير من التفاصيل حول الأهمية الإستراتيجية للضفة الغربية والجولان بالنسبة لإسرائيل ، حتى يبدو للملقي أن التمسك بهما هو "مسألة حياة أو موت" للإسرائيليين . ميخائيل ديكل ، ذكر أن المسافة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن في القطاع المقابل لغوش دان هي حوالي ٧٠ كم ، وأن البنية الطبوغرافية لما يسميه "أرض إسرائيل الغربية" توضح أنه بعد حوالي ٤٠-٥٠ كم من ساحل البحر ترتفع سلاسل جبال "يهودا والسامرة" ويصل ارتفاعها إلى حوالي ٨٠٠ متر فوق سطح البحر . وبذلك فإن إسرائيل محرومة من "العمق الإستراتيجي" لكنها تستفيد من ميزة "الارتفاع الإستراتيجي" . واعتبر ديكل أن الحيوية الكبيرة لميزة الارتفاع هذه تكمن بالإشراف على منطقة الساحل ، وبالسيطرة على غور الأردن والمنطقة الواقعة إلى الشرق منه (١٣٤) . واضح أن ديكل باستخدامه مصطلح "الارتفاع الإستراتيجي" حاول إثارة موضوع الرصد والإنذار ، حيث يتيح هذا الارتفاع اتساعاً في زاوية الرؤية التقليدية من الأرض . والانطباع المضاد هو أنه في حال تخلي إسرائيل عن "الارتفاع الإستراتيجي" ستقلص زاوية الرؤية ، مما يؤدي – في المفهوم الإسرائيلي – إلى تضائل المجال الأرضي للرصد والإنذار ، بالتالي تضرر الأمن الإسرائيلي جراء أي انسحاب من جبال الضفة - أنظر الخارطة الخاصة بذلك - . ومن ناحيته ، تناول أهرون ليفران (عميد احتياط ، باحث في مركز جافي) موضوع الأرض والعمق الإستراتيجي في الضفة الغربية وغزة ، على أنه أمر ضروري لإسرائيل ، من أجل تقليص الإغراء العربي لتوجيه ضربة قاصمة لإسرائيل ، ذلك أن العمق الإستراتيجي يقلل من الخطر العسكري على البطن الطرية لإسرائيل ، ومن غير الممكن – يتابع ليفران – التقليل من قيمة مشكلة الإغراء المذكورة ، حتى بعد التوقيع على اتفاقات مستقبلية مع الدول العربية (١٣٥) .

إلى جانب هذا التيار المتشدد في موضوع الأهمية الإستراتيجية للضفة ، والمنسجم مع سياسة "ولا شبر" الليكودية ، ثمة اتجاه آخر قريب منه في المحتوى العسكري ، لكنه يتميز ببعض التفاصيل في الجوانب السياسية . مردخاي غوري (رئيس الأركان سابقاً) كان يعتقد أن الأهمية الكبيرة للضفة الغربية تكمن في تجريدها من وجود جيش معادٍ فيها ، فإسرائيل لا تستطيع الموافقة على مثل هذا الوجود ، ولا أن تتنازل عن قدرة جيشها في ضرب أي عدو قادم من الشرق ، وذلك قبل أن ينجح في اجتياز غور الأردن أو أثناء هذا الاجتياز . لكن هذا - حسب غور - لا يستوجب السيطرة الإسرائيلية الدائمة على جميع الأراضي وجميع السكان العرب (١٣٦) . ودرس شلومو غازيت (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً) العلاقة بين "العمق الإستراتيجي والسلام" ، معتبراً أنه ينبغي التفريق بين "الحدود السياسية" و"الحدود الأمنية" في أي تسوية مستقبلية . ومن وجهة النظر الإسرائيلية – بتحديد غازيت – إن الحدود الأولى ينبغي أن تتيح تسليم معظم المنطقة المكتظة بالسكان الفلسطينيين إلى السيادة العربية ، أما الحدود الثانية فينبغي أن تعتمد على نهر الأردن ، ذلك أن مثل هذه الحدود الآمنة سوف تردع العرب عن محاولة القيام بهجوم مفاجئ ، وسوف تعطي إسرائيل في حال نشوب الحرب فرصة معقولة للتفوق . ثم طرح غازيت فكرة حل توهم أنها توفق بين الحاجات الفلسطينية والإسرائيلية ، مؤكداً أن هناك عنصرين مهمين للحدود الأمنية يجب إدخالهما ضمن أي اتفاق

مستقبلي ، أولهما / نزع السلاح الكامل من الضفة الغربية - وقطاع غزة - بعدم السماح لأي قوات عسكرية عربية داخلية أو خارجية بالوجود في هذه المناطق ، وثانيهما / مسؤولية إسرائيل عن نزع السلاح والسماح لها باستخدام القوة العسكرية إذا ما كانت هناك محاولة لخرق الاتفاق . وينسب غازيت إلى الغالبية العظمى من الخبراء العسكريين الإسرائيليين اتفاقهم على أن وجود الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية هو ضرورة حيوية ، ويجب أن يكون هذا لمدة طويلة جداً بعد توقيع الاتفاق السياسي وتنفيذه . وبعد أن شرح غازيت ثقل العامل الديمغرافي واحتمالات المستقبل ، خلص إلى أن مطابقة "الحدود الأمنية" مع "الحدود السياسية" لن تضمن مستقبل إسرائيل ووجودها ، على الرغم من العمق الإستراتيجي الذي تتمتع به بمحاذاة نهر الأردن (١٣٧) . ومن الملاحظ أن إسحق رابين (رئيس الحكومة الأسبق) قد تبنى هذا المفهوم ، وطبقه على المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ .

نظراً للترابط القائم بين موضوع الأرض والوجود السكاني العربي ، وتأثير هذا الترابط على المفهوم الإسرائيلي للعمق الإستراتيجي ، وجد من المسؤولين والمهتمين الإسرائيليين من يناقش المسألة ببعدها هذا . فإزاء تساؤل من نوع "ما هي فائدة العمق الإستراتيجي الذي تمنحه الضفة الغربية لإسرائيل مع وجود عدد كبير من المواطنين العرب المعادين الذين تدرب بعضهم على المقاومة والانتفاضة وأصبحت لديهم خبرة للعمل في مؤخرة الجيش الإسرائيلي وتعطيل حركة المواصلات والمؤن والذخيرة التي يحتاجها الجيش في القتال؟" جاء الجواب على لسان مناحيم ميرون (جنرال احتياط ، قائد كلية الأمن القومي ومدير عام وزارة الدفاع / سابقاً) ، بقوله: "المشكلة هي ماذا نفعل بهؤلاء السكان العرب قبل الحرب وبعدها؟ لا يوجد في اعتقادي أي تأثير في تصرفات هؤلاء السكان على مسيرة الحرب ، وبخاصة أنه سيكون بالإمكان اتخاذ خطوات رادعة ومثيرة ضدهم لا يمكن اتخاذها أيام السلم" (١٣٨) . واتفق معه في الرأي مردخاي تسيبوري (عميد احتياط ، كبير ضباط سلاح المدرعات ومعاون وزير الدفاع) الذي أعرب عن عدم قلقه من رد الفعل المحتمل الذي سيصدر عن هؤلاء السكان العرب ، بعد أن يكون الجيش قد رابط في مواقعه منتشراً وقوياً في كل مكان بحيث يمتلك حرية العمل الكاملة ، بالإضافة إلى إمكانية معالجة موقف السكان المعادين وقت الحرب بيد قوية وبدون تدخل من الجهات الأجنبية (١٣٩) . وبالمثل أبدى يهوشع ساجي (رئيس شعبة الاستخبارات الأسبق) تصوراً مشابهاً لهذا ، فاعتبر أن هناك مبالغة كبيرة بتأثير الانتفاضة على إسرائيل خلال الحرب ، إذ من الصعب الاعتقاد - بزعم ساجي - بأن يبادر السكان العرب إلى قطع الطريق أمام الدبابات الإسرائيلية الزاحفة ، قد تعمل هناك الجماعات السكانية المنظمة التي تملك السلاح ، لكن أغلبية السكان العرب في الضفة ستضطر إلى السكوت خشية انتقام إسرائيل . ويضيف ساجي : إنني لا أريد هنا استخدام كلمة "الترانسفير = الترحيل" لئلا نورط أنفسنا في نقاش سابق لأوانه من هذا النوع ، لكنه يشدد على أن معاملة الجيش للسكان المحليين ستكون مغايرة في أيام الحرب لمعاملتهم وقت السلم . وبالمقابل ، يذهب ساجي إلى أنه قد يجري في الحرب القادمة استخدام وسائل قتالية غير تقليدية ، وفي مثل هذه الحالة سيشكل سكان المناطق المحتلة لإسرائيل نوعاً من الرهائن ، ولن يبادر العرب إلى ضرب أخوتهم في المناطق (١٤٠) .

هكذا ، يرى الإسرائيليون في سياسة "القبضة الحديدية" وفي اعتماد القمع بأعلى درجاته ضامناً لهم في تجنب الفعل الفلسطيني المقاوم الذي لا يمكن أن ينجو منه "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" . ومنذ ذلك الحين كان يتم التلويح بـ "قدرة الجيش الإسرائيلي" على إجهاد أي تحرك جماهيري ، في محاولة لتئيس الفلسطينيين وثنيهم عن اللجوء إلى مثل هذا التحرك . وما يجري في قمع انتفاضة الأقصى هو بمثابة تمرين في هذا المنحى .

بالنسبة للإصرار الإسرائيلي على الاحتفاظ بالمنطقة المحتلة من الجولان ، لا يبتعد الأمر كثيراً عن الذرائع المعلنة السابقة . فعلى الدوام يجري تذكير الإسرائيليين بالأوضاع الخطيرة التي كانت إسرائيل تعانيها قبل عام ١٩٦٧ ، والتي كانت تتفاقم جراء استخدام عامل الارتفاع الجغرافي للمنطقة بالنسبة لمنطقة الجليل . وفي ظل الحقن الصهيوني المتواصل

للسكان حول أهمية الجولان بالنسبة لإسرائيل ، أصبحت القناعات السائدة في أوساطهم ، أنه من حق إسرائيل الاحتفاظ بهذه المنطقة ، فأصبح الجليل ضيقة (حوالي ٧ كم) ومنخفضة ومحاطة بالجلال ، وإذا طوقها السوريون من الشرق والشمال والغرب ستتخطم أصبع الجليل وتضيع من إسرائيل (٠٠٠) ووادي الحولة صغير وضيق حتى لو أزيلت كل المستوطنات من عين غيف وحتى كفار جلعادي وأقيمت مواقع بدلا منها وزرعت الألغام وحفرت الأقفية المضادة للدبابات ، حتى لو توفر كل هذا لن يكفي المنطقة كحد أدنى مقابل آلاف الدبابات السورية التي تهدد إسرائيل من الشمال والشرق . فالمسافة خطوة واحدة فقط من الجولان إلى الأغوار الخصبة لشمالي إسرائيل (وادي الحولة والأردن ويزرا عيل = مرج ابن عامر) ومنها إلى صفد والناصره وحيفا (١٤١) . وقد لخص مردخاي غور موقف المؤسسة الحاكمة والأوساط الإستراتيجية والعسكرية من موضوع التخلي الإسرائيلي عن الجولان ، قائلاً "من الصعوبة بمكان أن يخطر على البال تنازل إسرائيل عن عمق إقليمي في هضبة الجولان وفي جنوب لبنان ٠٠ وتستخدم هاتان المنطقتان كعقبة في وجه أي هجوم سورية ضد التحشيدات السكانية في إسرائيل ، وكتهديد محتمل للسوريين في حال قرروا خوض حرب استنزاف طويلة أو إطلاق صواريخ باتجاه المدن والمستوطنات" (١٤٢) .

يمثل هذه المقولات كان يتم تبرير التمسك الإسرائيلي بالمنطقة المحتلة من الجولان ، وهي مقولات تضع المتلقي الإسرائيلي في وضعية الانسحاق التام وراء طروحات رفض الانسحاب من هذه المنطقة ، والتأثير على قناعات الإسرائيليين لتظل في الاتجاه ذاته . إجمالاً، إن الحديث الإسرائيلي الرسمي والعام حول الأهمية الإستراتيجية للضفة الغربية والجولان بالنسبة لـ "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي"، بالرغم من استناده إلى بعض العناصر الواقعية ، إلا أن ذلك الحديث وهذه العناصر يستخدمان في سياق التطبيق الإسرائيلي للإيديولوجيا والمواقف التوسعية التي لا تقيم وزناً للحقوق والمصالح العربية ، والتي تمثل اعتداءً صارخاً على العرب .

٣- الأسلحة العربية و" تهديد العمق الإسرائيلي":

يشكل التعاطف العسكري العربي باعثاً رئيساً للقلق الإسرائيلي الشديد مما يخبئه المستقبل . ويصل هذا القلق إلى ذروته لدى تفكير الإسرائيليين في امتلاك الدول العربية لصواريخ أرض - أرض التي تطال الرقعة الجغرافية لفلسطين المحتلة . والاعتقاد السائد في إسرائيل أن الجيوش العربية ستستخدم وبشكل واسع هذه الصواريخ ، من أجل إضعاف معنويات الإسرائيليين . وعرقلة تجنيد الاحتياط ، وإلحاق الضرر بالقاعدة العسكرية والمدنية لإسرائيل . ودون استغراق في التفاصيل التي يكثر الإسرائيليون من إيرادها في موضوع خطر الصواريخ والأسلحة التي يمتلكها العرب على إسرائيل ، تتلخص الحصيلة التي يخرج بها المتابع لهذه التفاصيل بأن المسؤولين والمهتمين الإسرائيليين يتعمدون إبراز "التهديد القاتل للعمق الإستراتيجي الإسرائيلي"، لتحقيق عدة أغراض ومقاصد دفعة واحدة ، منها:

- تبرير عمليات التزود الإسرائيلي بأسلحة التدمير الشامل .
- إظهار الموقف الإسرائيلي في هذا الشأن بأنه موقف دفاعي .
- إثارة الحافزية لدى الإسرائيليين وضمان إعدادهم لدعم أي عدوان تقدم عليه إسرائيل .
- استثمار الضجة حول التهديد العربي سياسياً ودعائياً على المستوى الدولي .

٤- "العمق" في عصر الصواريخ والأسلحة الحديثة :

تسويغاً للتوسع الصهيوني ، وفي محاولة للقفز فوق التعارض القائم بين التمسك الإسرائيلي بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وبين الوقوع المفترض لرقعة الأرض الفلسطينية المحتلة في مدى الأسلحة العربية الحديثة ، لجأ المسؤولون والمهتمون الإسرائيليون إلى إثارة قضية احتلال الأراضي كقضية استراتيجية لا تستطيع إسرائيل التساهل أمامها (٠٠٠) فاندفعوا في اتجاه التأكيد على أهمية الأراضي المحتلة في ظل الامتلاك للأسلحة التي تطال "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" . إيغال ألون ناقش المسألة مبتدئاً بتساؤلات بعض الناس عن قيمة

الحدود الطبوغرافية والعمق الإستراتيجي في عصر الصواريخ الباليستية العابرة للقارات . وقاذفات القنابل البعيدة المدى؟ وهنا شرع آلون في الإجابة على مثل هذه التساؤلات ، بإشارته إلى أن هذه الصواريخ والقاذفات تحدث بالفعل دماراً واسعاً . بيد أنها وحدها لا تستطيع إخضاع "شعب شجاع يقاتل من أجل وجوده وحريته" . واستحضر في هذا الشأن قصف الألمان للجزر البريطانية ، والقصف الأميركي لفيتنام ، كدليل على الإخفاق في تحطيم إرادة القتال لدى كل منهما . وبعد هذا الإحياء التضليلي بأن الحالة الإسرائيلية تتطابق مع النموذجين البريطاني والفيتنامي ، خلص آلون إلى حكم عام هو "إن أي حرب بين طرفين تنتهي بحالة واحدة ، فقط ، هي تعرض إحداهما إلى احتلال أراضيها وتحطم مقاومة شعبه وجيشه أمام الطرف الآخر ، وذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية" . ثم شرح آلون أهمية "الدفاع الثابت" في مواجهة الاستخدام الواسع للنيران والمدركات والمدفعية ووسائل التغلب على العوائق الطبيعية والهندسية (١٤٣) ، وذلك في مسعى واضح لإقناع الآخرين بأن عصر الصواريخ والقاذفات لم يبلغ أهمية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية . أهرون ياريف ، بدوره رفض القول إنه في عصر الصواريخ والطائرات الحديثة لا توجد للعمق الإستراتيجي إلا أهمية محدودة فقط . وعلل رفضه بالأسباب التالية :

- إن تجربة الحروب الحديثة قد أثبتت بأنه لا يمكن احتلال منطقة واسعة بواسطة القنابل فقط ، إلا إذا كانت معنويات الشعب الذي يتعرض للهجوم مزعزعة منذ البداية .
- من دون احتلال مناطق لا يوجد انتصار في الحرب ، وللاحتلال نحتاج لمدرعات برية ، وعندها يلعب العمق الإستراتيجي دوراً بالغ الأهمية .
- إذا ما تمت العناية بشكل جيد بموضوع العمق الإستراتيجي ، فمن شأن هذا الأمر أن يقلل (يحد) من الإغراء بالحرب من جانب المهاجم المحتمل (١٤٤) .

وتبنى مردخاي غور الزعم ذاته ، بتأكيد (عام ١٩٧٧) على أن من الخطأ أن يقال إن الحرب القادمة من شأنها أن تكون حرب أضرار ولن تكون فيها أهمية للأراضي ، وتابع : "على العكس ، فإنه بقدر ما يكون السلاح أكثر فتكاً ، والقوة العسكرية أكثر كبراً ، والحرب أكثر صعوبة ، تزداد القيمة الإستراتيجية للأرض (١٤٥) . وفي مكان آخر عاد غور إلى الرد على منتقدي استمرار الاحتفاظ الإسرائيلي بالأراضي المحتلة في عصر الصواريخ بعيدة المدى ، فادعى أنه " ليس ثمة خطأ أكبر من هذا الخطأ ، ذلك لأن الصواريخ التقليدية تستطيع أن تلحق أضراراً وخسائر . لكنها غير قادرة بأي شكل على حسم الحرب . وإذا ما حاول أعداؤنا إلحاق الهزيمة بنا ذات يوم ، فإنه يتعين أن ينقلوا جيوشهم إلى داخل أراضينا (...) . إذن - يستنتج غور - مقابل عصر الصواريخ هناك قيمة عظيمة للأراضي (١٤٦) .

وأورد صحفي إسرائيلي إجابات عدد من كبار المهتمين الإسرائيليين بهذا الموضوع ، فنقل (في العام ١٩٨٨) على لسان ناتني شروني (رئيس شعبة التخطيط سابقاً) عدم توقعه بأنه سيكون بالإمكان خلال المستقبل المنظور خلق أوضاع يمكن بواسطتها حسم الحرب بسلاح الجو وصواريخ أرض - أرض ، لذا ما زالت هناك أهمية للأرض ، وبخاصة طالما لم يجر بعد خلق الظروف التي تسمح لإسرائيل بإبعاد الأخطار التي تهددها . وخصص شروني مناطق معينة في الضفة الغربية ينبغي أن تحتفظ بها إسرائيل ، هي المحاور المؤدية إلى غور الأردن ووسط البلاد والمناطق التي تتطلب عمليات فعالة من حيث المخابرات والدفاع المضاد للطائرات ٠٠ ومن ناحيته ، نظر جيورا فورمان (عميد احتياط ، نائب قائد سلاح الجو سابقاً) إلى الأرض كعنصر من خمسة عناصر يتألف منها مفهوم الأمن القومي (هي : الأرض - القوى البشرية - الطاقات الاقتصادية - التقنية - العلاقات مع الدول الأخرى) ، وأضاف : إن هناك أهمية للأرض بحيث لن يكون بالإمكان التنازل عنها ، إلا عن طريق تعويضها ببدايل أخرى . أما مردخاي تسيبوري (عميد احتياط ، كبير ضباط سلاح المدرعات ومعاون وزير الدفاع سابقاً) فكان يصر على أنه كلما حصل العرب على أسلحة بعيدة المدى ، فإن أهمية العمق الإستراتيجي تزداد في المجال الدفاعي . وبالعكس كلما قصرت المسافة من نقاط الإطلاق إلى

نقاط الهدف ، تزداد دقة الإصابة وفعالية الصواريخ . ودافع يهوشع ساجي (جنرال احتياط ، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً) عن التمسك بالأراضي المحتلة ، نظراً لأنه في حال استخدام الصواريخ من قبل العرب ، فإن إسرائيل ستكون بحاجة إلى مزيد من الوقت الذي تسهم هذه الأراضي بتوفيره ، والذي سيمنح إسرائيل المجال للحركة والاستعداد (١٤٧) . وشرح أهرون ليفران (عميد احتياط ، باحث في مركز جافي) أهمية الأراضي المحتلة والعمق الإستراتيجي في عصر الصواريخ ، فاعتبر أن هذه الأهمية تتبع ليس فقط من كونها تعويضاً للتقليل من الخطر ، وإنما أيضاً من أجل الحيلولة دون وقوع هجوم مفاجئ . وقدّر ليفران أن إسرائيل تحتاج إلى أرض واسعة لكي تزيد قدرتها على الامتصاص ، ولكي تعمل على الكشف المسبق للصواريخ وإمكانية التشويش عليها وإحباط عملها (١٤٨) .

أما كيف يستقيم كل ذلك والانسحاب الإسرائيلي من سيناء مثلاً؟ فنجد هنا إجابة إسرائيلية – بلسان مردخاي غور – هي أن إعادة سيناء إلى مصر ، لم تتم من خلال افتراض بأنه ليس ثمة أهمية للعمق الإستراتيجي ، بل من خلال الاعتقاد بأن السلام بالذات هو عامل مركزي في الأمن – على حد قوله . وبالإضافة إلى ذلك – والكلام لغور – فقد أصرت إسرائيل على تجريد سيناء من السلاح ، وعلى عدم مرابطة قوات مصرية فيها ، حيث افترضت إسرائيل بأنه حيال أي عملية انتقال مصرية إلى حالة الحرب ، فإن نقل القوات المصرية إلى مقربة من الحدود (أي لمسافة ٢٥٠ كم) سيدع لإسرائيل متسعاً من الوقت لاتخاذ جميع الوسائل والتدابير المطلوبة للدفاع عن نفسها . وخلص غور إلى القول إن "الحقيقة التي تفيد بأنه من أجل إلحاق الأذى بإسرائيل يتوجب على الجيش المصري بتشكيلاته أن يجتاز منطقة سيناء بالكامل ، هي حقيقة ذات مدلول كبير جداً" (١٤٩) .

٠٠٠ تنبئ هذه النماذج من التصورات ، أن المهتمين الصهاينة حاولوا تمرير فكرة التمسك الإسرائيلي بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على أنه "إجراء وقائي" و "مطلب حيوي" في ظل "غياب السلام" لتمكين إسرائيل من تلافي سقوطها ، طالما أن هذا السقوط سيكون مستبعداً – حسب الزعم الإسرائيلي – بوجود عوائق أرضية حاسمة في وجه القوات المدرعة العربية . وبالرغم من أن المواقف الإسرائيلية ، المعلنة والمتخذة على حد سواء ، كانت ترفض إعادة هذه الأراضي جميعها حتى مقابل السلام ، فإن التمسك بالأرض – والحالة هذه يصبح هدفاً بحد ذاته .

٥- التشديد على "الإنذار المبكر":

بين أبرز أشكال ما يسمى "الترتيبات الأمنية مع الجوار" التي تعلن إسرائيل مطالباتها بها، يتم التشديد على وسيلة "الإنذار المبكر" الذي يتيح استغلال عامل الزمن في تلافي بعض وجوه الضعف في "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي"، والذي يستخدم في الوقت ذاته كعنصر رقابي على تطبيق تلك الترتيبات ، دون أن يعني هذا الاقتصار الاعتماد الأمني الإسرائيلي على الإنذار وحده . بهذا المعنى ، تحدث أهرون ياريف عن "الإنذار الاستخباراتي"، من حيث الأهمية في الرقابة على تطبيق "الترتيبات الأمنية" ، وضرورة زيادة "العمق الإستراتيجي" عن طريق إيجاد عمق إنذار زمني ، وبيّن ياريف أنه ينبغي أن توضع في الحسبان احتياجات الإنذار المسبق في تحديد "الحدود النهائية" وفي وضع التفاصيل المتعلقة بالمراحل الانتقالية . وحذر ياريف من بناء كل شيء ، على الإنذار المسبق فقط ، معتبراً أن الإنذار المسبق ينبغي أن يترافق مع ضرورة الاحتفاظ بالقوة الكافية لمواجهة التهديد (١٥٠) .

يشمل مجال العمل بالإنذار المبكر والرصد في التصورات الإسرائيلية ، الأساس الجغرافي للعملية ممثلاً بقمم الجبال والأماكن المرتفعة ، والوسائل التكنولوجية التقليدية والمتقدمة . وكحالة تطبيقية ، موضوعها الضفة الغربية والجولان ، يصف الإستراتيجيون الإسرائيليون مرابطة الجيش الإسرائيلي في المواقع المرتفعة ، بأنها أمر حيوي هام ، بالرغم من الامتلاك الإسرائيلي لتقنيات الإنذار والرصد المتنوعة . ففي مقابلة صحفية معه (عام ١٩٨٨) أكد يهوشع ساجي (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية) على أنه طالما بقي المفهوم

الأمني الإسرائيلي يتعلق بفعالية الإنذار المبكر، هناك أهمية للسيطرة على النقاط الطبوغرافية العالية في الجبال . وقدّر أنه سيكون بالإمكان الحصول على المعلومات التي تقدمها طائرة الأوكس من المحطات الأرضية ، طالما بقيت طائرات العدو تحلق . أما جيورا فورمان الذي رأى في مسألة الإنذار المبكر مسألة مصيرية لإسرائيل فقد تحدث أيضاً عن "القيود الخاصة" بالمراقبة على قمم الجبال ، ومال إلى تفضيل عملية استخدام طائرات الاستشكاف . واعتبر ناتني شروني الإنذار المبكر من الأرض أنه يخدم مصلحة الجيش الإسرائيلي التكتيكية ، لكن من الناحية العملية فإن تصرفات الجيوش القادمة لنجدة الجبهة الشرقية هي التي تشكل التهديد لإسرائيل ، مثل تحركات السوريين من غوطة دمشق ، وهذا هو التحدي الرئيس لإسرائيل ، الذي لا تمتلك إزاءه المعدات الإلكترونية في الضفة الغربية (١٥١) .

وفق هذا المنظور يمكن اعتبار إطلاق إسرائيل لقمر صناعي لأغراض التجسس وصناعة أجيال متقدمة من الطائرات دون طيار وتطوير طائرات الرصد والاستطلاع (فالكون) على إنها إجراءات عملية للإنذار المبكر . ويمكن القول إن هذه الإجراءات لا تتعلق بما يسمى "عملية دفاعية" فقط ، وإنما تلجأ إسرائيل إلى وسائل "الإنذار" لمراقبة أراضي الدول العربية واستشكاف التوضعات الثابتة لقواتها ومراقبتها الاقتصادية ، لاستخدام المعلومات التي تحصل عليها في أي حرب قد تنشأ ، سواء أكانت بمبادرة من العرب أو من إسرائيل . وهكذا فإن عمليات الاستكشاف التي توضع تحت عنوان "التطلع إلى حماية العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" ، تمثل اعتداء آخر سافراً على الدول العربية ، بانتهاك حرمة أجوائها ، وبتوظيف هذا الانتهاك في الأعمال العدوانية الإسرائيلية مستقبلاً .

٦- مسألة "الردع الإسرائيلي":

تلوّح إسرائيل على الدوام بامتلاكها الوسائل التي ترى فيه "قوة رادعة" في مواجهة العرب ، وذلك لبث الذعر في صفوف القيادات العربية . وثنيها عن الأقدام على أي خطوة عسكرية ضد إسرائيل . وفي هذا الخصوص ، يعتمد ما يسمى "الردع الإسرائيلي" على توجيه رسالة إلى الدول العربية ، تنطوي على إيهامها أن الثمن الذي ستدفعه جراء هذه الخطوة ، سيفوق بكثير المنجزات أو المكتسبات التي يمكن تحقيقها . ولإعطاء هذا الأمر طابع الجدية ، يكثر زعماء إسرائيل من الحديث عن "الخطوط الحمراء" التي (يجب على القادة العرب عدم تجاوزها) .

ارتبط مفهوم "الردع الإسرائيلي" منذ الخمسينات بهدف "التفوق العسكري النوعي" على الجيوش العربية . ثم أخذ هذا المفهوم يتسع حتى ارتبط بمختلف أشكال المواجهة. فمثلاً ، عرض أبراهام تامير (المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية) مجالي الردع الإسرائيليين اللذين توصلت إليهما "التجربة الإسرائيلية" بالاستفادة من العبر المستفادة من التطورات في العالم ، أولهما / مجال الأخطار المحدقة بوجود إسرائيل ، وفيه - يقول تامير - يجب أن يعتمد الردع على التأكيد بصورة واضحة للدول العربية بأن ثمن وجود دولة إسرائيل يساوي ثمن وجود هذه الدول . وثانيهما / المجال الذي يتطلب توفر القدرة على منع إمكانية احتلال مناطق من إسرائيل في هجوم مفاجئ ، أو زعزعة أمنها (١٥٢) .

تبنى مفهوم "الردع الإسرائيلي" الخيار النووي ، منذ البداية من أجل ما يسمى "الردع عن طريق الشك بوجود الأسلحة النووية لدى إسرائيل" ، وفي النهاية باللجوء إلى "الردع عن طريق الامتلاك المعلن عنه" بشكل غير مباشر (قضية فعنونو - تسريب المعلومات إلى الصحف ٠٠ الخ) . وبصرف النظر عن تقاسم الأدوار بين الإسرائيليين حول "الخيار النووي" يراد للحديث عن هذا الخيار أن يدفع العرب إلى الوقوع في دائرة تأثير "الردع النووي" كما يراد له أن يعزز في أذهان الإسرائيليين فكرة وجود بدائل تعوض الافتقار إلى بعض عناصر "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" .

٧- مواجهة التحدي الفلسطيني الداخلي :

تسير هذه المواجهة في منحنيين ، أحدهما يتعلق بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والآخر يتعلق بالعرب ضمن مناطق ما يسمى "الخط الأخضر".

بخصوص المنحى الأول ، تصر إسرائيل على إنجاز تسوية تستعاض فيها إسرائيل عن الأراضي التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية بعناصر استراتيجية توفر حماية للعمق الإستراتيجي الإسرائيلي (مثل : تجريد الدولة من السلاح - إبقاء الأمن الخارجي بيد إسرائيل - عدم تفكيك المستوطنات - عدم إلحاق الضرر بأحواض المياه الجوفية التي تغذي إسرائيل - إنشاء مناطق عازلة أو أحزمة أمنية - تكبيل الدولة بقيود واتفاقات في موضوعات عسكرية وأمنية وسكانية للتعويض عن خسارة بعض المواقع في الضفة والقطاع) .

وبخصوص المنحى الثاني ، يتداول الإسرائيليون بعض الحلول لتجنب الخطر المحدق بهوية الدولة وطابعها ومستقبلها ، بسبب وجود العرب وتزايدهم السكاني بمعدلات عالية . حيث اعتبروهم "تهديداً استراتيجياً" لإسرائيل ، ووقفوا عند مغزى مشاركتهم في الانتفاضة (هبة أكتوبر ٢٠٠٠م) وحاولوا التركيز على تجاوز الخطوط الحمراء من قبل أعضاء الكنيست العرب . ولوحظ أن خطر عرب ١٩٤٨ كان أحد المحاور المركزية في مؤتمر هرتسليا (١٩٠١-٢٠٠٠م) الذي درس ما يسمى "توازن الممانعة والأمن القومي الإسرائيلي"، بمشاركة نحو ٣٠٠ شخص يمثلون النخب الإسرائيلية في ميادين الجيش والاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا والتربية والأدب والفنون . في هذا المؤتمر جرى الحديث عن الحاجة إلى إيجاد مخرج في مكان غير إسرائيلي ، ربما في شرقي الأردن ، لتوطين السكان الفلسطينيين من المناطق إذا لم يكبحوا وتيرة تكاثرهم ، ومعارضة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطق السلطة الفلسطينية ، وإمكانية تبادل تجمعات سكانية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية ، ونقل بعض العرب إلى منطقة أخرى ، وإلغاء مخصصات التأمين للعائلات كثيرة الأولاد ، وإعادة توزيع السكان اليهود في مناطق ذات إشكالية سكانية ٠٠ الخ (١٥٣) . وبرزت بالإضافة إلى ذلك طروحات أصبحت من النماذج الشائعة لصورة المستقبل ، أهمها : تعاظم تيار الترحيل الذي يعتبرون أنه سينفجر في نهاية هذا العقد - الدعوة إلى نظام طوارئ حسب مقترحات شلومو جازيت - استقدام المزيد من المهاجرين - استكمال تهويد الجليل ، وإجراءات أخرى مختلفة .

٨- العلاقات مع دول الجوار:

لاتن فصل مسألة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي عن العلاقات مع الدول العربية ، ويمكن تصنيف التصورات الإسرائيلية إزاء هذه العلاقات ، ضمن ثلاث دوائر :

- الدائرة الأولى / تشمل مصر والأردن اللتين تحتفظان بعلاقات سلام مع إسرائيل . ويلاحظ أن هذه العلاقات تتأثر بعدة عوامل ، مثل : البرود الشعبي في التعامل مع حالة التطبيع - ضالة المردود المادي للسلام مع إسرائيل - الموقف العربي العام إزاء موضوع السلام مع إسرائيل - السياسة الأميركية وتوجهاتها إزاء المنطقة العربية . واستناداً إلى حالة السلام تعتبر إسرائيل أن التهديد الذي يأتي من هاتين الدولتين حالياً هو في حده الأدنى .

- الدائرة الثانية / تشمل سورية ولبنان والعربية السعودية التي ترفض إقامة سلام مع إسرائيل قبل الاستجابة لاستحقاقات السلام على المسار الفلسطيني . وتلمس هذه الدول عدم جدوى السلام مع إسرائيل في ظل اختلال توازن المصالح لصالح إسرائيل ، فضلاً عن تأثير الثوابت السياسية والإستراتيجية لهذه الدول التي تحول دون الاستجابة لهذا السلام بأي ثمن . وترى إسرائيل أن حماية عمقها الإستراتيجي يتم عبر امتلاك مختلف عناصر القوة وردع هذه الدول عن الإقدام على أي عمل عسكري ضدها .

- الدائرة الثالثة / تشمل الدول العربية الأخرى التي تتفاوت فيها درجة الاستجابة للتعامل مع إسرائيل ، لاعتبارات سياسية وعملية . ولاتدرج إسرائيل غالبية هذه الدول في حسابات التهديد لعمقها الإستراتيجي .

بخصوص المستقبل المنظور ، من المقدّر أن تظل علاقات إسرائيل مع الدول العربية ضمن هذه الدوائر خلال العقد الحالي ، ما لم يتم إحداث خرق في الموضوع الفلسطيني (قيام الدولة) . في هذه الحالة من المتوقع أن يتسع نطاق التطبيع الرسمي مع غالبية الأنظمة العربية ، وهو ما يعتبر تقليصاً للأخطار المحدقة بالعمق الإستراتيجي الإسرائيلي . أما في الاتجاه الآخر ، فليس هناك ما يدل حالياً على أن حالة حرب جديدة ستندلع بين إسرائيل والعرب ، على الرغم من المستوى الخطر الذي بلغته المواجهة الإسرائيلية - الفلسطينية .

٩- عملية التخطيط والتأثير على صورة إسرائيل المستقبلية :

يشدد العقل الإسرائيلي الرسمي على أن وقائع المستقبل هي محصلة تطورات الأوضاع الجارية ، ويركز صانعو القرار في إسرائيل على مسألة ضبط التفاعلات وتوجيه عملية النمو الذاتي ، مع التحسب للتحديات الكامنة في البيئة الداخلية والمحيط الخارجي . وفي هذا الإطار ، جرى الاهتمام بشتى أنواع التخطيط ومستوياته . وعكست ذلك " خارطة الأولويات " التي تقسم البلاد إلى مناطق مختلفة يجري تطويرها وفقاً لسلم أولويات ، ويُعمل حالياً بالخارطة التي أقرتها اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية عام ١٩٩٧ ، والتي تركز على تعزيز التجمعات اليهودية ، مع استثناء واضح للتجمعات العربية ، عبر المعايير المستخدمة في الخارطة (١٥٤) . وفي سياق عملية التخطيط ، يتم الاهتمام بكل عناصر الواقع الإسرائيلي ، السكانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية وسواها . وفيما يلي نموذجان ضمن هذه العملية ، أحدهما يتعلق بالديمقراطية والآخر يتعلق بالقدرة العسكرية .

أ- تقديرات وخطط لعام ٢٠٢٠م:

ضمن الخطة الإسرائيلية الشاملة ، التي وضعت بعنوان "إسرائيل عام ٢٠٢٠ " وضعت "خطة وصف قطرية" للتوزيع الجغرافي لسكان إسرائيل عام ٢٠٢٠م من قبل طاقم برئاسة منير ميرون (مدير شعبة البرامج في إدارة التخطيط بوزارة الداخلية) . ويتضح من هذه الخطة المسماة "تما ٢/٦" التي صادق عليها المجلس القطري للتخطيط والبناء أن العدد المتوقع للسكان اليهود والعرب سيصل عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٨.٤ مليون نسمة ، يتوزعون على النحو التالي (الجدول رقم ١٣): (١٥٥)

| اللواء/ المنطقة الرئيسية | % من مجموع السكان عام ٢٠٢٠م |
|--------------------------|-----------------------------|
| - اللواء الشمالي | ٢١.٨% |
| - لواء حيفا | ١٣.٤% |
| - اللواء الأوسط | ٢١.٤% |
| - لواء تل أبيب | ١٦.٢% |
| - لواء القدس | ١٠.٨% |
| - اللواء الجنوبي | ١٦.٤% |

الجدول/١٣، تقديرات خطة إسرائيل عام ٢٠٢٠ لتوزيع السكان % حسب الأولوية (١٥٥)

لدى مقارنة النسب الواردة في هذا الجدول مع نسب التوزيع السكاني الحالي يظهر أن هناك اهتماماً بخفض نسب السكان في لواء تل أبيب ورفعها في كل من اللواتين الشمالي والجنوبي ، مع تغيرات بمعدلات أقل بالنسبة للألوية الأخرى . والمسألة هنا ليست مجرد توقعات ، وإنما هناك برامج متكاملة وضعت في سبيل تحقيق ما يمكن من الخطة الشاملة ، ولو بحدود دنيا . وتنطلق خطة التوزيع الجغرافي لسكان إسرائيل عام ٢٠٢٠م مما يسمى "تطوير الدولة" في ضوء الزيادة المتوقعة بعدد السكان ، ومن معالجة النقص المتفاقم بالأراضي والتطوير الاقتصادي المستمر . وتقترح الخطة أن يقيم ٨٠% من السكان في ثلاث مناطق مدنية موسعة (متروبوليتان) هي : منطقة حيفا في الشمال - منطقة غوش دان ومنطقة القدس في الوسط - منطقة بئر السبع في الجنوب (١٥٦) . وتتوقع الخطة أن ترتفع الكثافة السكانية في

إسرائيل من ٢٢٠.٤ نسمة / كم^٢ عام ١٩٩٠ إلى ٣٧٢.٢ نسمة / كم^٢ عام ٢٠٢٠م ، ودون احتساب النقب من ٥٠٨.٢ إلى ٨٥٧.٧ نسمة / كم^٢ خلال الفترة ذاتها (١٥١) .

في إطار الخطة الشاملة وضع برنامج بعنوان "نجمة دافيد عام ٢٠٢٠م" يتطرق إلى مناطق الجليل وحيفا والخضيرة / وادي عارة ، ومن المقدر وفقه أن يزداد عدد السكان اليهود في هذه المناطق بنسبة ٢٠٠% أغلبيتها نتيجة الانتقال سكان من وسط البلاد ، بينما سيزداد عدد العرب بنسبة ١٠٠% أغلبيتها نتيجة التكاثر الطبيعي وذلك كما يلي (الجدول رقم ١٤) : (١٥٨)

| مناطق الجليل وحيفا والخضيرة / وادي عارة | إجمالي السكان | |
|---|---------------|----------------|
| | ١٩٩٦ بالآلاف | ٢٠٢٠ (بالآلاف) |
| اليهود | ٨٠٠ | ٢٤٠٠ |
| العرب | ٦٠٠ | ١٢٠٠ |

الجدول/١٤ ، تقديرات أعداد السكان والزيادة حسب برنامج " نجمة دافيد ٢٠٢٠م (١٥٨)

تضمن برنامج " نجمة دافيد ٢٠٢٠م" تخصيص أراضٍ في منطقة الشمال لصالح المستوطنات اليهودية ، والتأكيد على منع انتشار السكان العرب في الجليل عبر اعتماد الأبنية الطابقية بدل البيوت الأرضية ، وتحديث البرنامج عن ست كتل بلدية جديدة في منطقة الشمال (١٥٢) . وبرأي البروفيسور أرنون سوفير (من قسم الجغرافية في جامعة حيفا) دون إقامة قطار سريع يسير بسرعة تفوق ٣٠٠ كم/ ساعة سيكون من الصعب إبعاد السكان عن وسط البلاد . أما إذا أصبح بالإمكان الوصول بسرعة من أطراف البلاد إلى وسطها فسوف يفضل السكان الإقامة هناك ، وإذا لم يحدث ذلك من المشكوك فيه أن تخرج الخطة إلى حيز الوجود (١٦٠) .

ب - خطة " نسيج ٢٠٠٠ العسكرية :

بموازاة التخطيط الإسرائيلي الشامل (الاقتصادي والطبيعي) وضعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الخطط المتواصلة بهدف ما يسمى " تطوير القدرة القتالية للجيش الإسرائيلي . ومنها الخطة الأخيرة المسماة "نسيج ٢٠٠٠" وهي خطة متعددة السنوات (١٦١) تكشف التناقض في السياسة الإسرائيلية بين التوجه المعلن نحو السلام واستمرار التعاضد العسكري الذي يشير إلى أن الجيش يستعد لخيار الحرب . وقد ارتكزت خطة " نسيج ٢٠٠٠" على الأسس التالية : (١٦٢)

- وجود ما يسمى "الردع" المستند إلى صورة إسرائيل كدولة عظمى بنظر دول المنطقة .
- الدفاع الفعال / خطة السور لحماية إسرائيل من صواريخ أرض - أرض .
- الدفاع السلبي / الوقاية والدفاع المدني .
- الإنذار والمستويات الإستراتيجية / وضمناً قمر التجسس أوفيك .
- القدرات الهجومية / ومنها التزود بطائرات اف ١٥ وتطوير أجهزة السيطرة والمراقبة للمسافات البعيدة .

في صيف ١٩٩٧ ، اعتزمت قيادة الجيش الإسرائيلي إجراء تعديلات - بعضها جذري - لإدخالها على خطة "نسيج ٢٠٠٠" وبدأت بإعداد خطة جديدة باسم "عصر ٢٠٠٣" مدتها خمس سنوات ، تبدأ اعتباراً من العام ١٩٩٩ . ومما جاء عنها في تقرير للمحلل العسكري زئيف شيف ، إن الافتراض الأساس السائد هو استمرار وضع اللاسلم واللاحرب ، ووجوب الحفاظ على قدرة التأهب العالية في السنوات القادمة. ويضيف شيف : إن بنية الجيش التقليدية المعروفة ستتغير ، أي أن عدد الدبابات والمجنزرات والمدفعية سيتقلص بالضرورة ، بينما سيطراً تحسن على جودة الدبابات المستخدمة . وبناء على الخطة - يتابع شيف - لن يؤدي إخراج الأسلحة التقليدية من الجيش إلى نشوء " فراغ" ، إذ ستحل محلها أسلحة حديثة وعتاد متطور/ صواريخ متنوعة - مروحيات قتالية - طائرات دون طيار ٠٠ الخ (١٦٣).

من المعروف أن التخطيط العسكري الإسرائيلي بمضامينه التسليحية والتدريبية يرتبط على نحو وثيق بالمخصصات المالية للأمن في الموازنة العامة للدولة ، وهو ما يعني وجود تداخل بين مكونات التخطيط المدنية والعسكرية الإسرائيلية في التوجهات العامة . وغني عن البيان أن أشكال التخطيط وميادينه المختلفة تتأطر أساساً بالسعي إلى تحصين الواقع الإسرائيلي ، أي عملياً تأمين عوامل "صمود العمق الإستراتيجي" للدولة ، وإيجاد الظروف التي تتيح استمرار أدائها العام .

**** استخلاصات :**

- لا يترتب على المعطيات الجغرافية والطبوغرافية المجردة في فلسطين ، أي مشكلة في موضوع "العمق الإستراتيجي" فيما لو كانت الدولة القائمة في البلاد دولة عادية مسالمة ولا تعيش وضعاً صراعياً ولا تغتصب حقوق الآخرين . وبالتالي فإن "مشكلة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" ناجمة أصلاً عن حقيقة طبيعة إسرائيل العدوانية التوسعية .
- تتستر إسرائيل خلف "مشكلة العمق الإستراتيجي" لتبرير احتلال الأراضي وإدامته والتتكر للحقوق العربية ، وهو ما يترتب عليه بقاء إسرائيل بؤرة عدوان وتوسع ضمن إطار دورها الوظيفي في المنطقة العربية .
- الردود التي اعتمدتها إسرائيل في التعامل مع "مشكلة العمق الإستراتيجي" ، وإن كانت قد حلت هذه المشكلة جزئياً ، إلا أنها لم تفلح في إيجاد حلول جذرية للمشكلة ، في استمرار وتصاعد المقاومة ورفض الاستسلام من الجانب العربي .
- لقد أثبتت حرب ١٩٧٣ ودحر الاحتلال من جنوبي لبنان وانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية أن الردود الإسرائيلية على "مشكلة العمق الإستراتيجي" عاجزة عن أن تكون حائلاً أمام الفعل العسكري والجهادي العربي في عملية تقرير الواقع وفق المشيئة العربية .
- التصورات المعتمدة لحماية "العمق الإستراتيجي الإسرائيلي" من شأنها أن تعقد الصراع العربي - الإسرائيلي وتؤججه ، طالما أنها تعنى بفرض الشروط الإسرائيلية على العرب .
- من المتوقع أن تتفاقم مشكلة عرب ١٩٤٨ وأن تصبح فكرة الترحيل على جدول الأعمال الإسرائيلي خلال هذا العقد ، بشكل مترافق مع الضغط لخفض سقف المطالب الكيانية والسياسية الفلسطينية .
- مطالبة إسرائيل بـ "العمق الإستراتيجي الكافي" ، هي مطالبة تضليلية ، وتستدعي بالمقابل ضرورة تأمين مثل هذا العمق لدول المواجهة العربية ، خاصة وأن إسرائيل تنهياً للحرب باستمرار وهي تتحدث أو تبحث عن السلام .

* مصادر البحث والإحالات المرجعية :

- (١) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي، دافار ١٩٧٩/٤/٣٠، ص ٢٤.
- (٢) أوري يزهار، اتفاق سلام وحدود أمنة واستيطان عامل ، مجلة مبفيم (ع ٤) شتاء ١٩٧٨، ص ٣٣٧.
- (٣) مقابلة ، معنى العمق الإستراتيجي وحدود الأمن ، عل همشمار ١٩٧٩/٥/٣، ص ٤.
- (٤) المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية الفلسطينية ، العدد السادس (دمشق : الدائرة الاقتصادية في م. ت . ف) ١٩٨٥، ص ٤٩ - ٥٤ (بتصرف).
- (٥) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي ، م. س. (ذ بتصرف)
- (٦) صمم الجدول استناداً إلى :
- أ- د. هيثم الكيلاني ، المذهب العسكري الإسرائيلي (دمشق : وزارة الدفاع) ١٩٦٩ ، ص ٣٧-٤٢.
- ب- ... ، العوامل الجغرافية للكيان الصهيوني وأثرها على العمليات العسكرية ، مجلة الأرض السنة ٨ (٥٤) ١٩٨٠/١١/٢١، ص ٢٤/٢٣.
- (٧) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي ، م. س. ذ.
- (٨) المصدر السابق ذاته .
- (٩) المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية الفلسطينية ، م. س. ذ، ص ٥٨.
- (١٠) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي ، م. س. ذ.
- (١١)
- Central Bureau of Statistics , Statistical Abstract of Israel, No. 52, 2000 (Tables Population).
- (١٢) العوامل الجغرافية وأثرها على العمليات العسكرية ٢٠٠٠ م. س. ذ، ص ٢٤.
- (١٣) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي ، م. س. ذ.
- (١٤) إيليش إفرات ، المناطق المدارة لعرب إسرائيل ، هآرتس ١٩٨٨/٤/٦، ص ٩.
- (١٥) يوفال بيلغ ، مستقبل الجليل ليس مضموناً، ידיעות أحرונوت ١٩٨٨/٧/١٣، ص ٢٦)
- تصريح أرنون سوفير .
- (١٦)
- Aharon Livran, The Middle East Military Balance (Tel Aviv University: Jafee Center for Strategic Studies) 1991, P. 150.
- Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, No. 46, 1995, table 2-28, p. 99.
- (١٨) تقرير من الناصرة ، وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا ٢٠٠٢/٢/١٣ وفا
- www.wafa.pna. net
- (١٩) أوردتها : محمود شيت خطاب ، الوجيز في العسكرية الإسرائيلية (بيروت : دار الإرشاد) ١٩٦٩، ص ٤٣ (عن فورين أفيرز كانون الثاني / يناير ١٩٥٥، ص ٢٥٠) .
- (٢٠) للاطلاع ، أنظر : رك . كارانجيا ، خنجر إسرائيل - الخطة الإستراتيجية للجيش الإسرائيلي لعام ١٩٥٦-١٩٥٧ (دمشق) ١٩٦٧، ص ٢٣ وما بعدها.
- (٢١) ...- "إسرائيل دراسة للبلاد" نشرة إسرائيلية خاصة (مؤسسة الأرض) ١٩٨١.
- (٢٢) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي ، م. س. ذ.
- (٢٣) أهرون ليفران ، المناطق في عصر الصاروخ العابر للقارات ، هارتس ١٩٨٨/٧/٥، ص ١٣.
- (٢٤) يوحنا راماتي ، الصقور والحمائم والردع ، جيروزاليم بوست ، ١٩٨٨/٦/٢٢.
- (٢٥) ميخائيل ديكل ، دون عمق إستراتيجي ، معريف ١٩٩٨/٦/٨، ص ١٠.
- (٢٦) هيثم الكيلاني ، المذهب العسكري الإسرائيلي، م. س. ذ، ص ٤٥٨-٤٥٩ (اقتباس).

- (٢٧) لمزيد من التفاصيل ،أنظر: ليفيا روكاخ ، خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني (بيروت: دار إبن خلدون) ١٩٨١، ص ٥٤-٥٥ .
- (٢٨) ٠٠٠، "إسرائيل دراسة للبلاد"، م. س. ذ، ص ٣٥.
- (٢٩) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي، م. س. ذ.
- (٣٠) هيثم الكيلاني ، المذهب العسكري الإسرائيلي، م. س. ذ، ص ٥٨ (اقتباس) .
- (٣١) المصدر السابق ذاته (اقتباس) .
- (٣٢) إبراهيم العابد ، مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية ، دراسات فلسطينية/٨٨ (بيروت: مركز الأبحاث م. ت. ف) ١٩٧١، ص ٣٣ (اقتباس) .
- (٣٣) المصدر السابق ذاته ، ص ٧٢ (عن : زئيف شيف ، حرب العصابات والاتجاه الدفاعي ، هآرتس ١٩٦٨/٦/٧).
- (٣٤) المصدر السابق ذاته ، ص ٧٧ وما بعدها (عن يهوشع رفيف ، أمن إسرائيل في العام ١٩٧٠، مجلة معرخوت ع ٣٠٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٠) .
- (٣٥) إبراهيم العابد ، مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية ، م. س. ذ) .. حرب العصابات والاتجاه الدفاعي ، هآرتس ١٩٦٨/٦/٧).
- (٣٦) زئيف شيف ، مستقبل الحزام الأمني/١، هآرتس ١٩٨٧/١/٣٠، ص ١/ب .
- (٣٧) أرنون سوفير، العودة إلى الحدود الشمالية ، (مجلة سكيلا حودشيت(ع ٤٤) ١٩٨٥/٥/٣١، ص ٣.
- (٣٨) المصدر السابق ذاته .
- (٣٩) يعقوب أدلتشاين، لا يوجد أمن في الحزام الأمني ، هتسوفيه ١٩٨٧/١/٢٣، ص ٣.
- (٤٠) رؤوبين بدنتسور، الحزام الأمني / حل مؤقت ، هآرتس ١٩٨٧/١/٢٨، ص ٩.
- (٤١) يسرائيل زامير، حزام مثقب بالرصاص ، عل همشمار ١٩٨٧/١/١٩، ص ٥.
- (٤٢) إبراهيم شحاتة، الحدود الأمنية والمعترف بها (بيروت: م. د. ف) ١٩٧٥، ص ٦٤.
- (٤٣) المصدر السابق ذاته عن: Y. Blum, Secure Boundaires and Middle East Peace, (Jerusalem), 1971.
- (٤٤) Yigal Allon, , The Making of Israel's Army (New York: Bantam Books) 1971, p.115.
- (٤٥) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي ، م. س. ذ.
- (٤٦) حاييم بارليف(مدير حوار) ، معنى العمق الإستراتيجي وحدود الأمن ، عل همشمار ١٩٧٩/٥/٣، ص ٤.
- (٤٧) متتياهو بيلد ، مستوطنات الجولان عبء أكثر مما هي ثروة استراتيجية ، هآرتس ١٩٨٠/١٠/٣٠، ص ٧.
- (٤٨) أهرون ليفران ، المناطق في عصر الصاروخ العابر للقارات، م. س. ذ.
- (٤٩) هيثم الكيلاني ، المذهب العسكري ، م. س. ذ، ص ١٣٦.
- (٥٠) مها بسطامي ، الاستيطان الإسرائيلي ونظرية الأمن القومي، مجلة "الفكر الإستراتيجي العربي" السنة الأولى ، ع ١٤ (بيروت: معهد الانماء العربي) تموز / يوليو ١٩٨١، ص ٢٠٠.
- (٥١) زئيف شيف ، انقلاب في الدفاع الإقليمي، هآرتس ١٩٧٦/٦/١٤، ص ٥.
- (٥٢) الحانان أورو ، دور الاستيطان وأهدافه الأمنية (بحث في أمن إسرائيل في الثمانينات" ملف خاص محدود التوزيع (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٨٠، ص ٢١٦-٢١٧.
- (٥٣) المصدر السابق ذاته ، ص ٢١٩.
- (٥٤) جريدة الرأي الأردنية ١٩٨٦/١٠/٢٦، ص ١٨.

- ٥٥) محمود عزمي ، نظرية الأمن الإسرائيلي ٠٠ الجذور والتطبيقات الأولى ، مجلة "الفكر الإستراتيجي العربي" (العدد الأول) تموز/ يوليو ١٩٨١، ص ١٢٧.
- ٥٦) الحانان أورن ، دور الاستيطان وأهدافه الأمنية ، م. س. ذ.، ص ٢٢١.
- ٥٧) زئيف شيف ، انقلاب في الدفاع الإقليمي، م. س. ذ.
- ٥٨) إيليشع إفرا ، جغرافية الاستيطان في إسرائيل قبل عام ٢٠٠٠، مجلة سكيريا حودشيت (رقم ٢-٣) شباط/ فبراير - آذار / مارس ١٩٨٥، ص ٣٤.
- ٥٩) زئيف شيف ، انقلاب في الدفاع الإقليمي ، م. س. ذ.
- ٦٠) الحانان أورن ، دور الاستيطان وأهدافه الأمنية ، م. س. ذ.، ص ٢٢٢.
- ٦١) غادة كنفاني ، نظرية الأمن الإسرائيلي ١٩٧٣-١٩٨٣، مجلة "الفكر الإستراتيجي العربي" (١٠٤) كانون الثاني / يناير ١٩٨٤، ص ١٢٠.
- ٦٢) مها بسطامي ، الاستيطان الإسرائيلي ونظرية الأمن القومي ، م. س. ذ.، ص ٢١٣.
- ٦٣) موشي سيكرتون ، الاتجاهات الديمغرافية لدى السكان الإسرائيليين ، مجلة سكيريا حودشيت (٤/٣) آذار/ مارس - نيسان / أبريل ١٩٨٤، ص ١٦.
- ٦٤) إيليشع إفرا ، جغرافية الاستيطان في إسرائيل قبل عام ٢٠٠٠، م. س. ذ.
- ٦٥) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel Op.Cit.No,41 (1991)pp.53-55 and No. 47(1996) pp.54-55, and No. 52, table 2-5
- ٦٦) للإطلاع انظر مثلاً :
- أ - خرائط طرق المواصلات في فلسطين المحتلة ، سلسلة خرائط وصور فلسطينية / ٣ (بيروت : مركز الأبحاث م.ت.ف) ١٩٦٩ .
- ب -...، يلكوت هدرخيم ببسرايل = دليل الطرق في إسرائيل (القدس: إصدار كارتا) ١٩٩١ م (بالعبرية).
- ج -
- ..., Israel, The New Road Atlas, 1: 100.000. (Tel Aviv : Map. Mapping and Publishing Ltd) 1996.
- ٦٧) الحانان أورن ، دور الاستيطان وأهدافه الأمنية ، م. س. ذ.
- ٦٨) إيليشع إفرا ، جغرافية الاستيطان في إسرائيل قبل عام ٢٠٠٠، م. س. ذ.
- ٦٩) جاد ليئور ، يديعوت أحررونوت ٢٠٠٢/١/١، ص ٢
- ٧٠) سيفر فلوتسك، يديعوت أحررونوت ٢٠٠١/١٠/٣٠، ص ٣ + موطي بسوك ، هآرتس ٢٠٠٢/١/٣٠، ص ١
- ٧١) موطي بسوك ، هآرتس ٢٠٠٢/١/١٥، ص ٣.
- ٧٢) يوسي حرسونسكي، شهادة دون فخامة ، ملحق معريف (عسكري) ١٩٩٩/٩/٢٤ ص ٨.
- ٧٣) رالي ساعر، مؤسسات التعليم في إسرائيل ، هآرتس ٢٠٠٠/٨/٣١، ص ٤.
- ٧٤) معطيات مجلس التعليم العالي، ملحق "دراسات عليا"، هآرتس - كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، ص ١٦.
- ٧٥) يئير شيلغ ، تقرير، هآرتس ٢٠٠٠/٥/٨، ص ٥.
- ٧٦) جدول ورسوم بيانية (عن الإنترنت) مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع ٨٣ (بيروت) ربيع ١٩٩٩، ص ١٢٨.
- ٧٧) موطي بسوك ، تقرير، هآرتس ١٩٩٨/١٢/٨، ص ٣.
- ٧٨) نادر فرجاني ، الإمكانيات البشرية والثقافية العربية ، مجلة "المستقبل العربي"، السنة ٢٢ (٢٥٢٤) بيروت ، شباط / فبراير ٢٠٠٠م، ص ٧٣.
- ٧٩) يئير شيلغ ، هآرتس ٢٠٠٠/٥/٨م، ص ٥.

- ٨٠) لمزيد من المعلومات حول الأبحاث والتقدم العلمي في إسرائيل سابقاً، انظر مثلاً:
 أ- Scientific Research in Israel , Center of Scientific and Technological Information (Israel) 1971.
- ب - أنطوان زحلان ، العلم والتعليم العالي في إسرائيل ، ترجمة محمد صالح العالم (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالاشتراك مع دار الهلال بالقاهرة) د.ت.
- ٨١) تقرير، هل ستصبح إسرائيل مركزاً عالمياً رئيساً للأبحاث في مجال التكنولوجيا، القدس المقدسية ١١/٢٦/١٩٩٤، ص ٢٠.
- ٨٢) دافيد نوردال ، نجاح علمي ، هآرتس ١٩/٤/١٩٩٠، ص ٤+ دان ايزنبرغ ، التكنولوجيا العالية في إسرائيل / ح ١ النهار اللبنانية ١٢/٤/١٩٩٩، ص ١٤.
- ٨٣) تقرير، يجنون الثمار، هآرتس ٢٨/٤/١٩٩٨، ص ٥.
- ٨٤) إيتمار بن زهار، البحث العلني مشروع ، هآرتس ٣/٤/١٩٩٥، ص ٢.
- ٨٥) تقرير، الشركات الإسرائيلية تندفع في اتجاه تصدير منتجات التقنية المتطورة ، الحياة الاقتصادية، لندن ١٢/٥/١٩٩٥، ص ١٢.
- ٨٦) تقرير، يجنون الثمار، هآرتس ٢٨/٤/١٩٩٨، ص ٥.
- ٨٧) أورا كورن ، هآرتس ٩/٨/٢٠٠٠م ، ص ٧.
- ٨٨) تقرير، هل ستصبح إسرائيل مركزاً عالمياً ٢٠٠٠م. س. ذ
- ٨٩) للتفاصيل ، انظر: دان ايزنبرغ ، التكنولوجيا العالية في إسرائيل (حلقتان)، النهار اللبنانية ١٢/٤/١٩٩٩، ص ١٤ و ٧/١٢/١٩٩٩، ص ١٧.
- ٩٠) أنطوان زحلان ، الإمكانات البشرية والتقنية الإسرائيلية، مجلة "المستقبل العربي"، السنة ٢٣، ع ٢٥٨ (بيروت) آب ٢٠٠٠م ، ص ١٢٥.
- ٩١) تقرير، الشركات الإسرائيلية تندفع في اتجاه تصدير منتجات التقنية المتطورة ، الحياة الاقتصادية اللندنية ١٢/٥/١٩٩٥، ص ١٢.
- ٩٢) دان ايزنبرغ ، التكنولوجيا العالية / ح ١ ٢٠٠٠م. س. ذ.
- ٩٣) تقرير، يجنون الثمار، هآرتس ٢٨/٤/١٩٩٨، ص ٥.
- ٩٤) رونيت مورغنشتاين ، معريف ٩/٨/٢٠٠٠م ، ص ٧.
- ٩٥) عمرام كوهين ، هآرتس ١٦/٨/٢٠٠٠م ، ص ٦.
- ٩٦) يوسي غرينشتاين ، معريف ٣١/٤/٢٠٠٠م ، ص ٧.
- ٩٧) دان ايزنبرغ ، التكنولوجيا العالية / ح ١ ٢٠٠٠م. س. ذ.
- ٩٨) تقرير، يجنون الثمار، هآرتس ٢٨/٤/١٩٩٨، ص ٥.
- ٩٩) مئير دابير، بحث في : الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات ، تحرير تسفي لنير (جامعة تل أبيب : مركز جافي للدراسات الإستراتيجية) ١٩٨٥، ص ١٤٧-١٤٩ (بالعبرية).
- ١٠٠) يورام بيرى وأمنون نويباخ ، المجمع العسكري - الصناعي في إسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ١٩٨٥، ص ٤٣.
- ١٠١) نفتالي بلومنتال ، بحث في الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات ٢٠٠٠م. س. ذ، ص ٣٢ (بالعبرية).
- ١٠٢) فضل النقيب ، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٥، ص ١١٠.
- ١٠٣) دان هوروفيتش وموشي ليساك، الديمقراطية والأمن في حالة صراع مستديم ، بحث في : دراسات في المجتمع العربي ، إعداد وتحرير: عادل مناع وعزمي بشارة (بيت بيرل/ إسرائيل : مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل) ١٩٩٨، ص ٥٦.
- ١٠٤) دان سجير، الصناعة التي لها دولة ، هآرتس ٢٩/١١/١٩٨٩، ص ١٥.
- ١٠٥) أمنون برزيلي ، ثمن تقليص طلبات وزارة الدفاع ، هآرتس ٣١/٨/٢٠٠٠، ص ٢.

Aharon Klieman and Reuven Pedatsur , Rearing Israel Defense Procurement through the 1990s (Tel Aviv University : Jaffee Center for Strategic Studies) JCSS study No.17, 1992 .P.78

- (١٠٧) أمنون برزيلي ، القائمة السوداء ، هآرتس ٢٠٠٠/٥/١٢ ، ص ١١ .
- (١٠٨) آرييه أغوزي ، يديعوت أحرونوت ٢٠٠١/٦/١١ ، ص ٢ + أمنون برزيلي ، الصادات الأمنية عام ٢٠٠١ ، هآرتس ٢٠٠٢/٢/٤ ، ص ٣ .
- (١٠٩) نفتالي بلومنتال ، بحث في : الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات م.م. س. ذ. (٣٩ ص) (بالعبرية) .
- (١١٠) Aharon Klieman and Reuven Pedatsur , Rearing Israel Defense Procurement through the 1990s.Op.Cit.P.78 .
- (١١١) موطي بسوك ، هآرتس ٢٠٠١/١/١٩ ، ص ٣ (اختساب) .
- (١١٢) المصدر السابق ذاته + آرييه أغوزي ، يديعوت أحرونوت ٢٠٠١/٦/١١ ، ص ٢
- (١١٣) المصدر السابق ذاته + أمنون برزيلي ، هآرتس ٢٠٠٠/٥/١٢ ، ص ١١
- (١١٤) ٠٠٠ ، العسكرية الصهيونية ، المجلد الأول (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) ١٩٧٢ ، ص ١٩٣ ، ٢٨٣ .
- (١١٥) ابا إيبان حديث لمجلة ريالتيه الفرنسية (٢/١٤) ، ١٩٦٦/١٢/١ .
- (١١٦) Shimon Peres, Davidis Sling the Arming of Israel (London: Weildenfeld and Nicolson) 1970,P.87.
- (١١٧) السيد يسن ، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر (بيروت: دار التنوير) ١٩٨١ ، ص ١٠٣ .
- (١١٨) سيرغي سيرغيف ، بحث في : القضية الفلسطينية / العدوان والمقامة وسبل التسوية ، سلسلة علم الاستشراق السوفيتي ٣/ (موسكو: أكاديمية العلوم السوفيتية) ١٩٨٣ ، ص ٧١ .
- (١١٩) عبد الوهاب المسيري ، الأيدلوجية الصهيونية – دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة – ق ١ ، سلسلة عالم المعرفة / ٦٠ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) ١٩٨٢ ، ص ٢٦٢ .
- (١٢٠) سيرجي سيدوف ، الصهيونية ونهج الإرهاب (موسكو : وكالة نوفوستي) ١٩٨٤ ، ص ٢٤ .
- (١٢١) يوري إيفانوف ، احذروا الصهيونية (موسكو: وكالة نوفوستي) ١٩٦٩ ، ص ١٣ .
- (١٢٢) إيلان هاليفي ، المسألة اليهودية / القبيلة – الشريعة – المكان ، ترجمة فؤاد جديد (دمشق : مكتب الخدمات الطباعة) ١٩٨٦ ، ص ٣٢٣ .
- (١٢٣) إبراهيم شحاته ، الحدود الآمنة والمعتزف بها ، م. س. ذ. ص ٥٣ وما بعدها .
- (١٢٤) Louis-Jan Duclos , La Question des Frontières Orientales d' Israel, Revue d'Etudes Palestinienne, No.9 (Beyrouth: I.E.P) Automne 1983-P.20. ' - d
- (١٢٥) إبراهيم العابد ، مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية ، م. س. ذ. ص ٢٦ (عن : الجيروزاليم بوست ١٩٦٩/٦/١٧) .
- (١٢٦) Y.Allon, The Making of Isrel's Army. Op.Cit, PP.113-114.
- (١٢٧) ٠٠٠ ، إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسليح (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع مركز العالم الثالث للدراسات والنشر / لندن) ١٩٨٢ ، ص ١٩-٢٠ .
- (١٢٨) حاييم بارليف (مدير حوار)، معنى العمق الإستراتيجي وحدود الأمن ، م. س. ذ.

- (١٢٩) مها بسطامي ، الاستيطان الإسرائيلي ونظرية الأمن القومي ، م ، س ، ذ .
- (١٣٠) حاييم بارليف (مدير حوار) ، معنى العمق الإستراتيجي وحدود الأمن ، م.س.ذ .
- (١٣١) عوديد ينون ، ثمن العودة الى الأيام الستة ، هارتس ١٩٨٨/١٢/٢٩ ، ص ١١ .
- (١٣٢) ميخائيل ديكل ، دون عمق استراتيجي ، م.س.ذ .
- (١٣٣) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي ، م . س.ذ .
- (١٣٤) ميخائيل ديكل ، دون عمق استراتيجي ، م.س.ذ .
- (١٣٥) أهرون ليفران ، المناطق في عصر الصاروخ العابر للقارات ، م.س.ذ .
- (١٣٦) موطي غور ، من يخاف الأمن ، دافار ١٩٨٨/٤/١٥ ، ص ١٨ .
- (١٣٧) شلومو غازيت ، العمق الإستراتيجي والسلام ، الجيرو اليم بوست (١٧٠١٣) ١٩٨٨/١٢/٢٥ .
- (١٣٨) رومان فريستر ، هل يمكن العيش بدون الضفة الغربية ، هارتس ١٩٨٨/٩/٩ ، ص ٣/ب .
- (١٣٩) المصدر السابق ذاته .
- (١٤٠) المصدر السابق ذاته .
- (١٤١) يهودا هرئيل ، لايجوز أن نفقد الشمال ، تعريف ١٩٧٩/٩/٢٦ ، ص ٥
- (١٤٢) موطي غور ، من يخاف الأمن ، م . س.ذ .
- (١٤٣) Y. Allon, The Making of Israel's Army, Op.Cit.p.113.
- (١٤٤) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي ، م . س.ذ .
- (١٤٥) يوسف فاكسمان ، رئيس هيئة الأركان يقول : حرب الازرار تزيد من الأهمية الإستراتيجية للمناطق ، تعريف ١٩٧٧/٤/١٩ .
- (١٤٦) موطي غور ، من يخاف الأمن ، م.س.ذ .
- (١٤٧) رومان فريستر ، هل يمكن العيش بدون الضفة الغربية ، م.س.ذ .
- (١٤٨) أهرون ليفران ، المناطق في عصر الصاروخ العابر للقارات ، م.س.ذ .
- (١٤٩) موطي غور ، من يخاف الأمن ، م.س.ذ .
- (١٥٠) أهرون ياريف ، النظرة الإسرائيلية حول العمق الإستراتيجي ، م.س.ذ .
- (١٥١) رومان فريستر ، هل يمكن العيش بدون الضفة الغربية ، م.س.ذ .
- (١٥٢) ابراهام تامير ، التخطيط الإستراتيجي الإسرائيلي ، صحيفة القدس المقدسية (ع ٧١٩١٤) ١٩٨٩/٩/٢ ، ص ٧ .
- (١٥٣) يئير شيلغ ، هارتس (ترجمة في الحياة الجديدة الفلسطينية ٢٠٠١/٣/٢٦ ، ص ١٢) .
- (١٥٤) عوفر بترسبورغ ، ידיעות أحرونوت ١٩٩٧/٩/٣ ، ص ٤ .
- (١٥٥) زيف ماور ، كثافة في إسرائيل عام ٢٠٢٠ ، هارتس ١٩٩٥/٣/٢٦ ، ص ٩/ج .
- (١٥٦) هاجر لاهف ، خطة إسرائيل عام ٢٠٢٠ ، هارتس ١٩٩٧/٩/٤ ، ص ٣ .
- (١٥٧) خبر ، تعريف ١٩٩٧/١٠/٥ ، ص ٥
- (١٥٨) عوفر بترسبورغ ، الهدف ٢.٤ مليون يهودي في الجليل ، ידיעות أحرونوت (١٠/٣١) ١٩٩٦ ، ص ٦ .
- (١٥٩) المصدر السابق ذاته .
- (١٦٠) عميحي الفروبتش ، برنامج جديد في الجليل ، هارتس ١٩٩٦/١٠/٢٢ ، ص ٢ .
- (١٦١) ألوف بن ، هارتس ١٩٩٥/١٢/٦ ، ص ١/ب .
- (١٦٢) ألوف بن ، هارتس ١٩٩٥/١٢/٣ ، ص ٢ .
- (١٦٣) زئيف شيف ، الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٠٣ ، هارتس ١٩٩٧/٩/١٩ ، ص ٢ .
